وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحي فارس – المدية –

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الاجتماعية

شعبة علم الاجتماع

تخصص:ماستر تنظيم و عمل

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر(L.M.D) تخصص:ماستر تنظيم و عمل بعنوان:

المرأة العاملة و الأدوار الأسرية

إعداد الطالبين:

- بن علية عبد الرؤوف
- صايم إيمان

إشراف الدكتور:

بلعباس الهواري

السنة الجامعية:2023/2022


بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

شكر و تقدير

الحمدُ للهِ الذي بنعمتِهِ تتمُّ الصَّالِحاتُ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على رسولِهِ الأمينِ وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ ومَنْ وَالاهُ.

أعزَّائي الأساتذة والزملاء والأصدقاء،

بعد مسيرة دراسية طويلة ومليئة بالتحديات والإنجازات، أقف اليوم أمامكم لأعبر عن امتناني العميق وشكري الحار لكل من ساهم في نجاحي ووقف إلى جانبي خلال هذه الرحلة الرائعة. إنه لشرفٌ وامتيازٌ أن أتوجه بهذه الكلمات إلى كل فرد قدم لي الدعم والإلهام.

أولاً، أود أن أشكر أسرتي العزيزة على حبهم ودعمهم اللامحدود طوال هذه الفترة. لقد كانوا سنداً لا يضاهى ومصدر قوة وثقة في نفسي. لقد أعطوني الحب والاهتمام والدعم الذي لا يُقدَر بثمن، وكانوا دائماً إلى جانبي في كل تحدٍ وصعوبة، فلكم مني كل الشكر والتقدير.

ثانياً، أود أن أعبر عن امتناني العميق للأساتذة الأعزاء الذين قدموا لي المعرفة والإرشاد خلال سنوات دراستي. لقد تشرفت بأن أكون تلميذاً لكم، ولقد علمتموني الكثير لا يُمكنني نسيانه. شكراً لكم على صبركم وتفانيكم في نقل العلم والإسهام في تنمية قدراتي ومهاراتي.

ثالثاً، أتوجه بالشكر الجزيل لزملائي الأعزاء، الذين رافقوني في رحلة الدراسة وشاركوا معي اللحظات السعيدة والتحديات الصعبة. لقد بنينا صداقات قوية وتعاونا معًا في تحقيق النجاح. أنتم كنز لا يقدر بثمن في حياتي، وسأحتفظ بذكرياتنا الجميلة إلى الأبد.

أخيراً، أتقدم بالشكر الخاص لكل من دعمني بأي شكل من الأشكال، سواء بالكلمات المشجعة، أو المساعدة العملية، أو الدعاء. لقد أضفتم لمسةً خاصةً إلى رحلتي وأعطيتم لي الدافع للتحسين والتفوق.

أنا فخورٌ جدًا وممتنٌ للنجاح الذي تحقق اليوم، وأعدكم بأنني سأستخدم هذا التحصيل العلمي والمهارات التي اكتسبتها في خدمة المجتمع وتحقيق الرقي والتقدم. أدرك تمامًا أن هذا النجاح ليس منفردًا، بل نتيجة جهود جماعية ودعم لا يضاهى.

أشكركم مرةً أخرى من كل قلبي، وأدعو الله أن يمنَّ عليكم بالصحة والسعادة والنجاح في حياتكم المستقبلية. وأن يحقق لكم جميع أحلامكم وطموحاتكم.

"لن يكتمل النجاح إلا بالشكر والتقدير".

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إهداء

إلى أعزَّائي الأسرة والأصدقاء، إلى كل من دعمني وشجعني في رحلتي الأكاديمية.

إلى أمي وأبي، اللذين لم يدخروا جهدًا في دعمي وتشجيعي وإيمانهما الدائم بقدراتي.

إلى خالتي التي كانت دائمًا حجر الزاوية في ركن الدعم والمساندة

إلى أصدقائي الأوفياء، الذين رافقوني في رحلة الدراسة وشاركوا معي اللحظات السعيدة والتحديات الصعبة.

إلى أساتذتي الكرام، الذين قدموا لي العلم والإرشاد وألهموني بشغفهم ومعرفتهم، إلى كل من ساهم في تحقيق هذا الإنجاز العظيم في حياتي.

إلى أختي هديل التي طالما كانت سندا و متنفسا و ملجأ آمن.

أرفع لكم جميعًا هذه المذكرة تخرجي كتعبير عن امتناني العميق وشكري.

لقد كنتم ركيزة قوية ودافعًا لي للتفوق وتحقيق النجاح.

دعمكم وحبكم كانا الدافع الذي لا يُقدَّر بثمن.

إيمان

إهداء

إلى أمي و أبي ...

إلى كل العائلة و الأصدقاء.

عبد الرؤوف

الفهرس

فهرس المحتويات:

شكر وتقدير	
إهداء	
فهرس المحتويات	
ملخص الدراسة	
مقدمة	ب
الفصل الأول:الإطار العام للدراسة.	
الإشكالية	4
الفرضيات	5
تحديد المفاهيم	5
أسباب اختيار الموضوع	6
أهداف الدراسة	7
أهمية الدراسة	8
صعوبات الدراسة	8
الدراسات السابقة	9
المقاربة السوسيولوجية	12
الفصل الثاني:المرأة و العمل	
I. دوافع خروج المرأة للعمل و آثاره	15
1. دوافع خروج المرأة للعمل	15
2. آثار خروج المرأة للعمل	17
II. المرأة الجزائرية والعمل	20
1. عمل المرأة في مرحلة الاستقلال	20

2. المرأة العاملة في قانون الأسرة الجزائرية	21
3. المرأة العاملة في قانون العمل الجزائري	22
III. مسؤوليات الأم العاملة	26
1. المسؤوليات المزدوجة للأم العاملة	26
2. الأم العاملة والعمل الخارجي	27
3. الأم العاملة والأدوار الأسرية	28
4. المشاكل المترتبة عن عمل الزوجة	30
5. الوسائل التي تسهل للأم خروجها للعمل	32
الفصل الثالث: الأسرة الجزائرية والمشكلات الاجتماعية للمرأة العاملة	
تمهيد	38
I. الأسرة الجزائرية	36
1. تطور الأسرة الجزائرية	36
2. أدوار الأسرة	43
3. وظائف الأسرة	46
II. نماذج المشكلات الاجتماعية	50
1. التفكك الأسري	50
2. الطلاق	55
3. انحراف الأبناء	57
الفصل الرابع: الجانب الميداني	
تمهيد	66
1. مجالات الدراسة	67
2. عينة الدراسة	69

3. المنهج المتبع في الدراسة	70
4. أدوات جمع البيانات	71
تحليل النتائج	
5. تحليل البيانات	77
6. النتائج	96
7. استنتاج عام	98
خاتمة	100
المصادر و المراجع	101
قائمة الجداول	107
ملاحق	110

ملخص الدراسة:

الدراسة التي أجريناها تسلط الضوء على المشاكل التي تواجهها المرأة العاملة في التوفيق بين دورها المهني والأسري، وخاصة في المجتمع الجزائري. كما تركز الدراسة على التحديات التي تواجه المرأة العاملة في العلاقة مع زوجها وأبنائها داخل الأسرة. وتتمثل بعض الأسئلة التي وُجهت في هذه الدراسة في ما يلي:

1. هل يؤدي الغياب المتكرر للمرأة عن المنزل إلى فقدان قدرتها على أداء دورها داخل الأسرة؟
2. هل طبيعة عمل المرأة العاملة يزيد من إمكانية تفكك الأسرة وإهمال رعاية الأطفال؟

لتحقيق أهداف الدراسة، استخدمنا المنهج الوصفي، حيث تم توزيع استمارات على المشاركات المختارات في الدراسة. تهدف هذه الاستمارات إلى جمع المعلومات والبيانات اللازمة لتحليل الظواهر والعوامل المؤثرة في توازن المرأة العاملة بين دورها المهني والأسري.

مقدمة

مقدمة

يُعتبر دور المرأة العاملة وأدوارها الأسرية موضوعًا مهمًا ومثيرًا للاهتمام في المجتمعات الحديثة. فقد شهد العالم تطورًا هائلاً في سوق العمل خلال العقود الماضية، وشمل هذا التطور تزايد عدد النساء اللواتي يشاركن في القوة العاملة ويتحملن مسؤوليات عائلية،حيث تُعَد المرأة العاملة تحديًا هامًا للتقاليد والتوقعات الاجتماعية القائمة، حيث كان يُعتبر دور المرأة التقليدي هو الاهتمام بالأعمال المنزلية ورعاية الأسرة. ومع ذلك، تشهد المجتمعات اليوم تغيرات جذرية في القوانين والقيم الاجتماعية التي تدعم مشاركة المرأة في سوق العمل بشكل أكبر، و عمل المرأة بجانب رجل العمل في مختلف المجالات، سواءً كانت تعمل في المهن الحرة أو تكون جزءًا من القوى العاملة في المؤسسات الحكومية والشركات الخاصة. إن مساهمة المرأة في القوة العاملة تعزز التنمية الاقتصادية وتعزز الابتكار والإبداع في المجتمعات.

ومع ذلك، يجب أن ندرك أن دخول المرأة في سوق العمل يعني أنها تحتاج إلى موازنة بين مسؤولياتها العملية والأسرية. إن تحقيق التوازن بين الحياة المهنية والحياة الشخصية يمثل تحديًا حقيقيًا. فالمرأة العاملة غالبًا ما تواجه ضغوطًا نفسية واجتماعية لتحقيق التوازن بين العمل والأسرة، وهذا يستدعي توفير الدعم والبنية التحتية المناسبة من المجتمع والأسرة والمؤسسات.

تظهر أدوار المرأة العاملة في الأسرة بشكل واضح، حيث تلعب دورًا مهمًا في تحقيق استقرار الأسرة وتأمين احتياجاتها المالية. إن دخل المرأة يسهم في تحسين مستوى المعيشة للأسرة ويمنحها فرصًا أكبر للنمو والتطور. بالإضافة إلى ذلك، تتحمل المرأة العاملة مسؤوليات إدارة المنزل والعناية بالأطفال والتواصل مع أفراد الأسرة الآخرين، وتسعى جاهدة لتحقيق التوازن بين جميع هذه الأدوار،لذا فإن فهم أدوار المرأة العاملة والتحديات التي تواجهها في الحياة العملية والأسرية يمثل تحديًا مهمًا للمجتمع. يجب أن نعمل سويًا على توفير بيئة ملائمة وداعمة للمرأة العاملة، تسمح لها بتحقيق توازن صحي بين حياتها المهنية والشخصية، وتسهم في تعزيز المساواة وتقدم المجتمع بأكمله.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1. الإشكالية
2. الفرضيات
3. تحديد المفاهيم
4. أسباب اختيار الموضوع
5. أهداف الدراسة
6. أهمية الدراسة
7. صعوبات الدراسة

الفصل المنهجي

الإشكالية

سعى الإنسان منذ وجوده إلى تطوير طريقه عيشه وذلك بممارسة مجموعة من النشاطات والإعمال لتوفير ما يسد رمقه وعائلته، وتلبيه مختلف حاجياته من مسكن وملاذ امن لعائلته بدءا من الصيد إلى الزراعة إلى اكتشاف النار وما عقبها من تطورات مست وظائف الفرد داخل مجتمعه.

إلا أن تقسيم العمل داخل المجتمعات لم يرتبط بالرجال فقط بل حتى المرأة ساهمت في الصيد وبناء البيوت ومختلف الأعمال الرعوية والزراعية، و عملها داخل وخارج المنزل جعلها أكثر إنتاجية من الرجل.

ومع ظهور التطورات التي شهدها العالم في العصر الراهن فتحت أبواب التكوين والتعليم على مصراعيها أمام المرأة وبالتالي خروجها للعمل، كل هذا أدى إلى تزايد أدوارها وتوسع نفوذها خارج المنزل وحصولها على قسط أوفر من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أخذت المكان بجنب الرجل ودخولها في ادوار جديدة بعد أن اقتصر دورها على الإنجاب و تربية الأبناء والأعمال المنزلية قديما،هذا التغير جاء بموجب الحاجة والتغير الاجتماعي.

إن تقلد المرأة لادوار جديدة ترتب عنه عده تغيرات في حياتها الاجتماعية والأسرية عندما زادت مسؤوليتها فقامت بأعمال كانت من قبل مسندة للرجل1.

فتعرضت الأسرة في المجتمعات الحضرية و الصناعية لكثير من التغيرات البنائية الوظيفية نتيجة للتصنيع،و عمليات التحضر أثر على النمط العام للأسرة (النووية و الممتدة)، وفرض نمط الحياة الحديثة نوعا مغايرا و جديدا للأسرة النووية، و بذلك أصبحت الروابط القرابية أقل بكثير مما كانت عليه في المجتمعات القديمة و انحصرت الروابط بين الزوجين وأولادهما المباشرين.2 هذا ما جلنا نعتبر الأسرة نموذجا للدراسة – فإن خروج المرأة للعمل كان له بعض الآثار التي انعكست على الزوج و الأبناء و المرأة نفسها.

[1] - سناء الخولي، الزواج والعلاقات الأسرية، دار النهضة العربية، د ط، مصر،1984،ص 91.

[2] أحمد بيومي، المشكلات الاجتماعية: دراسات نظرية و تطبيقية، دار المعرفة الجامعية،إسكندرية مصر، 2008 ،ص 283

لذا تحتم علينا طرح سؤال رئيسي مهم و هو: ما هي العلاقة بين خروج المرأة للعمل و أدائها لأدوارها الأسرية ؟

و تم طرح سؤالين فرعيين هما:

هل يؤثر خروج المرأة للعمل على علاقتها بالزوج؟

هل يؤثر خروج المرأة للعمل على الأبناء؟

فرضيات الدراسة:

تساهم الفرضيات العلمية بشكل كبير في تقديم حلول لمشكلات الأبحاث العلمية إلى أن يتم اختبار صحتها، لها أساليب وصيغ محددة لكتابتها في البحث، ويلزم الباحث العلمي مقومات علمية خاصة ليتمكن من كتابة فرضيات بحثه، حيث تعرف الفرضيات على أنها: " عبارة عن فكرة مبدئية تربط بين الظاهرة موضوع الدراسة والعوامل المرتبطة والمسببة لها"

وانطلاقا من هذا المعنى للفرضيات وأهميتها في تنظيم عملية البحث فقد حرصنا في دراستنا حول تأثير عمل المرأة على أدوارها الأسرية على التركيز في الفرضيات التالية:

الفرضية العامة : يؤثر خروج المرأة للعمل على أدوارها الأسرية.

وانطلاقا من الفرضية الرئيسية قمنا بصياغة ثلاث فرضيات أساسية هي:

- يؤثر خروج المرأة للعمل من قدراتها على أداء أدوارها الأسرية.
- يؤثر خروج المرأة للعمل على علاقتها مع زوجها ويرفع نسب التفكك الأسري بأشكاله.
- يؤثر خروج المرأة للعمل على التنشئة الاجتماعية لأبنائها وتحصيلهم الدراسي.

تحديد المفاهيم:

إن مرحلة تحديد المفاهيم من المراحل الصعبة فهي بمثابة المفاتيح الرئيسية لها وهذا بالنظر لتعدد التعريفات المقدمة لكل مفهوم ،حيث أن كل باحث يحدد المفهوم حسب الغاية من استخدامه وتأثر في ذلك أيضا العوامل الذاتية ،الإيديولوجية ،والثقافية ،والشخصية بالإضافة إلي نسبة العلوم الإنسانية ونعني بالمفهومconcept" "الرأي أو مجموعة معتقدات حول شيء معين كما يمكن

تعريفه بالاسم الذي يطلق على الأشياء التي هي من صنف واحد ،أو الذي يطلق على الصنف نفسه[1]

1. المرأة: مشتقة من مرا وصدرها المروءة وتعني كمال الرجولة والإنسانية ومن هنا كان المرء هو الإنسان وامرأة هي مؤنث الإنسان[2]

2. المرأة العاملة:

- اصطلاحا:المرأة التي تعمل خارج المنزل وتحصل على أجر مقابل عملها وهي تقوم بوظيفتين في الحياة دور ربة بيت ودور الموظفة.[3]

- إجرائيا: ونقصد بالأم العاملة في هذه الدراسة المرأة التي تؤدي عملا خارج المنزل مقابل أجر مادي لتحقيق حاجو مادية أو اجتماعية.

3. الأدوار الأسرية:

- اصطلاحا: يرى أحمد ماهر أن الأدوار" تمثل التصرفات و السلوك المتوقع من العضو في مركز وظيفي وهي مثل الأدوار التي يلعبها الممثلون".[4]

- التعريف الإجرائي : ونقصد بالأدوار الأسرية في هذه الدراسة الأدوار التي تقوم بها المرأة داخل الأسرة تجاه الزوج كواجباتها الزوجية و تجاه الأبناء كالرعاية و التربية أو للزوج و الأبناء كالتنظيف و الطبخ.

أسباب اختيار الموضوع

أ. أسباب ذاتية:

- فهم الأسباب والعوامل التي ساهمت في انتشار هاته المشاكل الاجتماعية داخل الأسرة الجزائرية.

---

[1] عبد الهادي الجوهري ،**قاموس علم الاجتماع**، المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية، 1998،ط1، ص3.
[2] - معن خليل عمر، علم اجتماع الأسرة ، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن ، 2002 ، ص 170.
[3] - كاميليا عبد الفتاح، سيكولوجية المرأة العاملة، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1984 ، ص 189.
[4] - أحمد ماهر، السلوك التنظيمي- مدخل بناء المهارات، د ط،، الدار الجامعية للإسكندرية،2003،ص 265.

- تعد هذه الدراسة من المواضيع المهمة للأسرة و المجتمع.
- الرغبة الشخصية في دراسة المواضع المرتبطة بخروج المرأة للعمل لما له من تأثير على المجتمع.
- محاولة حماية الأسرة من تبعات اختلال الأدوار الأسرية كونها الركيزة الأساسية في بناء المجتمع.

ب. أسباب موضوعية:

- معرفة الأثر الحقيقي وراء خروج المرأة للعمل و علاقته بأسرتها

أهداف الدراسة:

- التعرف على أهم الدوافع التي كانت سببا في المشكلات الاجتماعية داخل الأسرة الجزائرية.
- الكشف عن حجم الظاهرة والتعرف على مختلف الآثار الناجمة عن عمل المرأة وانعكاساتها على الأبناء.
- تقديم دراسة سوسيولوجية عن المشكلات الاجتماعية للمرأة العاملة داخل الأسرة الجزائرية المعاصرة
- التدريب على البحث العلمي وتطبيق القواعد المنهجية التي درسناها خلال مشوارنا الدراسي.
- المساهمة في إثراء دراسات و بحوث سوسيولوجيا
- السعي وراء الحقيقة العلمية فقط بدون إصدار أحكام قيمية
- التحقق من صحة الفرضيات المتبناة كإجابة احتمالية حول إشكالية الدراسة.
- محاولة الوصول إلى نتائج علمية من خلال دراسة هذه الظاهرة

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية دراستنا لهذا الموضوع في إثراء المكتبة الجامعية ،كما أن هذه الدراسة قد تفيد المرأة العاملة في معرفة المشاكل الاجتماعية الأسرية المختلفة التي تنتج عن خروجها للعمل وكيفية علاجها لكون النتائج التي تترتب عن هذه المشاكل لا تعود على الزوجة وحدها بل تعود على الأسرة ككل أي أنها تحدث مشاكل أسرية مختلفة.

صعوبات الدراسة:

تمثلت أهم الصعوبات التي واجهتنا في:

- صعوبة التحدث مع العاملات لكون المنطقة محافظة
- عدم تقبل بعض العاملات للإجابة على الاستمارة، من باب شعورهن بنوع من التطفل على حياتهن الشخصية.

الدراسات السابقة

الدراسات العربية:

دراسة كاميليا عبد الفتاح (1984).

دراسة بعنوان: سيكولوجية المرأة العاملة مقدمة ككتاب من طرف الدكتورة كاميليا عبد الفتاح أستاذة في علم النفس وعميدة معهد الدراسات العليا للطفولة بجامعة عين شمس سابقا.

•تضمن هذا الكتاب مجموعة من الفصول التي بحثت في سيكولوجية المرأة العاملة، ولعل الفصلين

اللذان استفدنا منهما أكثر هما: الفصل الثالث: بعنوان "خروج المرأة لميدان العمل".

الفصل الرابع: بعنوان "أهم البحوث العلمية في موضوع خروج المرأة لميدان العمل".

هدفت هذه الدراسة إلى:

- الوقوف عند التكوين النفسي البيولوجي للمرأة وعلاقته بالعمل.
- معرفة وضع المرأة في التطور التاريخي للبشرية.

التعرف على الإشباعات التي تحققها المرأة العاملة عن طريق العمل: النفسية، الاجتماعية والاقتصادية.

- معرفة موقف المرأة العاملة نحو الزوج والأبناء.
- نظرة الزوج لعمل المرأة.

اعتمدت الباحثة على المنهج التجريبي وذلك بواسطة مجموعة تجريبية من العاملات ومجموعة ضابطة من غير العاملات باستخدام الاستمارة لمعرفة أثر خروج المرأة للعمل على الأطفال ومدى تقبل المجتمع لعمل المرأة.

عينة الدراسة كانت عشوائية طبقية لأنها أخذت عينات مختلفة من النساء العاملات .

النتائج:

- العمل يحقق للمرأة إشباعات نفسية واجتماعية.
- عمل المرأة يوفر لها الأمن الاقتصادي حيث تضمن مستقبلها ومستقبل أولادها ويخفف من إحساسها بالتبعية للرجل.
- عمل المرأة أدى إلى تغير في العلاقة بينها وبين الزوج هذا التغيير الذي أثر على روابط ومبادئ العلاقة.
- تحرر الزوج من بعض الأعباء والمسؤوليات نتيجة خروج المرأة للعمل مما حقق التكامل الأسري.
- اشتغال المرأة يؤثر على الاستقرار النفسي والنضج الانفعالي للأطفال

التعقيب :تتوافق هذه الدراسة في متغير واحد وهو عمل المرأة، لكن هذه الدراسة ركزت كثيرا على الجانب السيكولوجي للمرأة العاملة وأثره على الزوج والأبناء.

تتوافق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في المنهج حيث أن الدراسة الحالية استخدمت المنهج

الوصفي، اختلفت كذلك في العينة حيث أجريت الدراسة مع أمهات عاملات وغير عاملات في حين الدراسة الحالية أجريت مع أمهات عاملات فقط.

الأهداف :تشابهت كثيرا الدراستين من حيث الأهداف بالرغم من أن هذه الدراسة ركزت على الجانب النفسي للمرأة العاملة، إلا أنهما اهتما بانعكاسات عمل المرأة على الزوج والأبناء ووظيفتها الأسرية ككل.

الدراسات الأجنبية

: دراسة البروفيسور "روم : "هي دراسة أمريكية قام بها البروفيسور روم في خريف سنة 2001 م على الأطفال الذين تذهب أمهاتهم إلى العمل في سنوات حياتهم الأولى ، وخلصت الدراسة إلى أن هؤلاء الأطفال يعانون ضعف في المهارات القراء ، فقد وجد البروفيسور روم

أنه إذا اشتغلت الأم خلال السنوات الثالث الأولى من حياة طفلها ، فسيترك هذا لها أثر ا سلبيا على قدرة طفلها في الكلام أو التحدث . لفته في عمر الثالثة والرابعة يصبح هذا التأثير منارا للغاية على مهارات القراءة والرياضيات في عمر خمسة وستة سنوات ، لقد أكدت أبحاث البروفيسور روم أن تأثير المرأة العاملة القيادية يصبح في أسوأ صورة عندما يكون طفل المرأة العاملة في عمر الثانية والثالثة وتزداد الكارثة حينما تذهب للعمل وطفلها في سنواته الأولى من عمره.

النتائج: أكد البروفيسور روم من خلال نتائج الدراسة هذه أن مسارعة الأم للعمل تصبح مكلفة على وجه الخصوص بالنسبة للأطفال الذين يعيشون في أسرة نووية مكونة من أب وأم ، أما الأطفال الذين تبقى أمهاتهم في المنزل لسنتين أو ثالثة على الأقل بعد الوالدة فيتمتعون بمكاسب إدراكية جوهرية.

التعقيب: تتوافق هذه الدراسة في متغيرين هما عمل المرأة و تأثر الأبناء بخروجها للعمل، غير أنها لم تركز على أثر عمل المرأة على الزوج.

تتوافق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في المنهج حيث أن الدراسة الحالية استخدمت المنهج الوصفي، كما توافقت كذلك في العينة حيث أجريت الدراسة مع أمهات عاملات.

المقاربة السوسيولوجية:

انطلاقا من موضوع بحثنا حول الأدوار الأسرية للمرأة العاملة وانطلاقا من رؤيتنا الخاصة حول هذا الموضوع والتي تطورت من خلال الدراسة التي قمنا بها حول هذا الموضوع فإننا حاولنا دراسة هذا الموضوع وفق منظور نظرية الدور الاجتماعي.

نظرية الدور الاجتماعي:

باعتبار أن دراستنا تتمحور حول عمل المرأة و أدوارها الأسرية، وباعتبار أن الأم هي الأساس الأول لبقاء هذه الأسرة واستمرارها كون هذه الأسرة هي النواة والخلية الأساسية في المجتمع ولذلك فهي تلعب دورا أساسيا ومحوريا في المحافظة عليها، وبالنظر إلى الدور الوظيفي الذي تقوم به داخل مهنتها أو وظيفتها من التزامات وارتباطات ينعكس سلبا على أدوارها الفاعلة في الأسرة، لذلك فلا بد من التطرق إلى نظرية الدور الاجتماعي التي تهتم بفهم وتفسير سلوكيات الأفراد والجماعات.

"وباعتبار أن الدور هو مجموعة من السلوكيات والوظائف المناسبة لفرد يشغل مكانة أو وظيفة خاصة في موقف اجتماعي معين[1].

والأدوار هي عبارة عن رباط اجتماعي تحدد توقعات والتزامات تقترن مع الواقع الاجتماعي، ويعتبر الدور مهما بسبب توجيهه للأفراد في كيفية تصرفهم وانجازهم لنشاطاتهم.

ويستخدم مصطلح الدور في علم الاجتماع على أنها عبارة عن وحدات تساهم في بناء المؤسسات الاجتماعية، فنجد أن هذه الأدوار تختلف من مؤسسة إلى أخرى، وفي دراستنا هذه يجدر بنا الإشارة إلى دور المرأة العاملة داخل أسرتها بنوعيه (كزوجة و كأم).[2]

ودور الزوجة بمعني تلبية احتياجات الزوج والقيام بالواجبات اتجاهه، هذه الأدوار تعتبر بمثابة أوامر أو فروض وتوقعات ثابتة موروثة من ثقافة المجتمع ومعاييره الاجتماعية التي توجه سلوك الأفراد داخل هذه الأدوار، بمعنى أن ثقافة المجتمع هي التي تحدد الأدوار والسلوكيات الصادرة

[1] - سامية مصطفى الخشاب، النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر ، 1ط،2003، ص 210.
[2] - سامية مصطفى الخشاب،نفس المرجع، ص 213.

عن الأفراد من خلال قيامهم بالتفاعل مع الآخرين، أما عن دورها كأم فهو التنشئة الاجتماعية و التربية و القيام بالأدوار التربوية و الاستشفائية.

وعند خروج المرأة إلى ميدان العمل الخارجي داخل أي منظمة يحدث ما يعرف باختلال الأدوار الذي يحدث كنتيجة لازدواجية دورها بين البيت والمؤسسة التي تعمل فيها بحيث تجد هذه المرأة نفسها تمارس دورين مختلفين في نفس الوقت وفي بيئتين مختلفين[1].

وبإسقاط هذه النظرية على دراستنا نجد أن الدور الأساسي الموروث للمرأة والمتوقع منها هو اهتمامها بشؤون منزلها ورعايتها لأطفالها، فالأم هي الوحيدة المسؤولة عن تربية الأطفال والسهر على راحتهم النفسية وغرس الأخلاق والثقافة الاجتماعية فيه، حيث أن عملية تفاعل الأم مع طفلها يساعده على النمو والتطور، وعدم قيام الأم بكل هذه الواجبات يفقدها إحساس الأمومة اتجاه الطفل، وفي نفس الوقت يفقد الطفل حب الأم، بالإضافة إلى عدم قدرة الزوجة على تلبية احتياجات الزوج والقيام بدورها على أكمل وجه يخلق مشاكل أسرية، إضافة إلى أنها تقوم بدور آخر خارج البيت وهو وظيفتها المهنية التي تتطلب منها قضاء ساعات طويلة خارج البيت الذي فقدها دورها الأساسي داخل الأسرة، لذلك فهي تضطر في الكثير من الأحيان للاختيار بين وظيفتها الأسرية وبين وظيفتها المهنية.

[1] - سامية مصطفى الخشاب، مرجع سابق، ص 213.

الفصل الثاني:المرأة و العمل

I. **دوافع خروج المرأة للعمل و آثاره**
1. دوافع خروج المرأة للعمل
2. آثار خروج المرأة للعمل

II. **المرأة الجزائرية و العمل**
1. عمل المرأة في مرحلة الاستقلال
2. المرأة العاملة في قانون الأسرة الجزائرية
3. المرأة العاملة في قانون العمل الجزائري .
4. خلاصة.

III. **المسؤوليات المزدوجة للأم العاملة**
1. المسؤوليات المزدوجة للأم العاملة
2. الأم العاملة والعمل الخارجي
3. الأم العاملة والأدوار الأسرية
4. المشاكل المترتبة عن عمل الزوجة
5. الوسائل التي تسهل للأم خروجها للعمل

I. دوافع خروج المرأة للعمل و آثاره

1. دوافع خروج المرأة للعمل

إن اقتحام المرأة لسوق العمل يعود لعدة أسباب نذكر بعضها فيما يلي :

أ. الدافع الاقتصادي : أثبتت الكثير من الدراسات أن الحاجة الإقتصادية هي أهم الدوافع التي دفعت بالمرأة للخروج للعمل، وفي دراسة أجريت على خمسة آلاف امرأة حديثة التخرج تبين أن ثلث مجموع الزوجات يعملن من أجل مساندة دخل أزواجهن" فتزايد أعباء المعيشة وحاجة الأسرة لدخلها دفع بالمرأة إلى تقديم المساندة وذلك بمشاركة الرجل في العمل الخارجي وتلبية مختلف إحتياجات أسرتها[1] . "

ب. الدافع النفسي والاجتماعي : إن العمل بوصفه نشاط إقتصادي، فإنه يعتبر جوهر الحياة العامة للإنسان والمرأة العاملة خاصة، حيث تسعى هذه الأخيرة من خلاله إلى تحقيق ذاتها وإثبات وجودها في الأسرة والمجتمع، وهذا ما أثبتته دراسة يارو "أن 43% من مجموعة عددها خمسون أما عاملة من الطبقة المتوسطة يفضلن العمل أولا كي يحققن ذواتهن ،وكذلك لكي يستخدمن مهارات خاصة و لتقديم هبة للنجتمع ويرضين حاجتهن للبقاء بصحبة الآخرين".[2] فالمرأة بحاجة إلى الشعور بالانتماء ومدى أهميتها في المجتمع كفرد يساعد على تحقيق التنمية الشاملة كما أن المكانة الإجتماعية تلعب دورا كبيرا في شعور المرأة بالقوة وقدرتها على الإنتاج، وأنها فاعل إجتماعي يستفاد منه، والتعطل عن العمل يعتبر حافز سلبي قد يتسبب لها في حالة الإكتئاب والإنفصال عن مجتمعها.

وهناك مصنع يحيل عاملاته الى المعاش في سن 55 معطيا اياهن معاشا عائليا سخيا من هؤلاء النساء يقفن على ابواب المصنع مساء في انتظار صديقاتهم عند الخروج. ويستمرون في المواظبة على حضور اي احداث اجتماعيه تجري في المصنع وعندما يكون من الممكن الحصول على عمل اضافي بعض الوقت خلال الشغل فانهن يكون على استعداد دائم للانتظام فيه عن طيب خاطر ولم يشعر الافراد الذين استبرو هؤلاء

[1] - عباس محمود عوض، علم النفس الاجتماعي، د ط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1980 ،ص 213 .
[2] - كاميليا إبراهيم عبد الفتاح،نقس المرجع ، ص 90.

النساء لم يهتمن بالمال اولا ومن الواضح ان كل ما يهمهن أن المصنع مركز اجتماعي.[1]

ج. الدافع التعليمي : للمرأة العاملة دوافع شخصية تسعى من خلالها إلى إثبات قدرتها على إنجاز أعمال كانت من قبل وقفا على الرجال، وقد تبين من خلال دراسة آيد "أن طالبات الكليات ذوات الرغبة الشديدة في العمل يؤمن بقيم ذكرية فهن يؤكدن الحاجة إلى التنوع ويقدرن على ما يمكن تحصيله خارج المنزل[2] "، فالتعليم هو الذي ساعد على تغيير أنماط التفكير في مختلف المجتمعات، وتعبر الآراء والإتجاهات حول عمل المرأة الخارجي، بتقبل هذا الأخير والتحفيز عليه كونه يحق ق للمرأة طموحاتها وأهدافها الشخصية كما أنها تساهم في تحقيق التنمية في مختلف المجالات والقطاعات

نلاحظ من خلال ما تطرقنا إليه أن اليد العاملة النسوية متزايدة في الدول المتقدمة الدول الصناعية)، بعكس اليد العاملة في الدول العربية التي مازالت نسبتها منخفضة، وقد يعود هذا إلى تمسك المجتمع العربي بالعادات والتقاليد التي تمنع خروج المرأة للعمل، كما أن الأسباب التي دفعت بالمرأة للعمل اليوم تختلف من إجتماعية إلى إقتصادية، إلى تعليمية إلى ذاتية، مما جعل منها عنصرا فعالا داخل أسرتها ومجتمعها، بتقلدها لمختلف المناصب وتحمل الكثير من المسؤوليات إلى جانب دورها الأساسي وهو تربية أبنائها، كل هذا يبرهن لنا أن للمرأة قدرات وإمكانيات من شأنها أن تحقق التنمية الشاملة للبلاد

[1] - براون أ، علم النفس الإجتماعي في الصناعة، تر محمد خيري، دار المعارف، القاهرة، 1962، ص206
[2] - كاميليا إبراهيم عبد الفتاح،نفس المرجع ، ص 89.

2. آثار خروج المرأة للعمل

لقد اتاح المجتمع الصناعي الحديث والتقنية الحديثة الفرصة امام المرأة للالتحاق بالعمل والمساواة بالرجل والحصول على اجر اخر نظير هذا العمل .هذا الاخير الذي يؤثر على الحياة الزوجية والعلاقات الاسرية في العصر الحديث.

فقد كان لخروج المرأة للعمل اثره على عدة نواحي اهمها التغير في حجم الاسرة وكذلك في العلاقات الزوجية فضلا عن اثار اشتغال الام على اطفالها كما ان من نتيجة عمل المرأة حدوث بعض التغيير في القيم والاتجاهات المعروفة .اما بالنسبة لحجم الاسرة فان العلاقة بين حجم الاسرة وعمل الام ليست علاقة بسيطة بسبب الكثير من العلاقات المتشابكة وخاصة بالنسبة للوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العاملة.[1]

أ. أثر عمل المرأة على الابناء: ان المشاكل التي تتعرض لها الام العاملة وأطفالها تعتمد اساسا على نوعية المرأة ذاتها ونوع العلاقة التي تقيمها معهم ونوع الرعاية التي تقدمها لهم ، ومدى استمتاعها بعملها وفي هذا الصدد يرا بيترسون أن عمل المرأة يقدم للأطفال فرصة للتعاون والتعلم في المنزل والاعتماد على وا حكمنا على المرأة العاملة ِ النفس ،او تفرض عليهم اعباء ثقيلة لا يتحملها إلا البالغين ، ذا والأم بالإدانة كما يفعل الكثيرون فنحن نتهم ظلما عدد كبير من النساء اللاتي لا تقدم لهن الظروف بديلا للعمل ،ومن الجدير بالذكر ان وجود الام في المنزل لا يضمن نجاح علاقتها بزوجها وأطفالها. وهنا يرى الكثيرون ان الوقت الطويل الذي تقضيه الام مع اطفالها ليس دليلا على "الأمومة الصالحة" لأنه اذا كانت لدى المرأة رغبة شديدة في الالتحاق بالعمل وتشعر ان أطفالها يعوقونها عن تحقيق ذلك فان علاقتها بهم قد تتأثر سلبا الى حد كبير[2]

وهناك العديد من الآراء التي تختلف حول موضوع تأثير عمل المرأة على الابناء

- الرأي الاول والذي يتناول الاثر الايجابي :تعتبر علاقة الام بأبنائها من اقوى الروابط الاسرية،فبمجرد ان يرى الطفل النور يجد امه تتعهده بالرعاية والحنان وتغمره بعطفها حتى

[1] - كاميليا عبد الفتاح ،مرجع سابق ،ص115 .
[2] - سناء الخولي ،مرجع سابق،ص99.

يكبر ويستطيع المساهمة في الحياة الاجتماعية اما الأم العاملة فيتقلص وقت بقائها في المنزل ولكن رغم ذلك بينت بعض الدراسات ان المرأة العاملة تقبل على ابنائها بشوق ولهفة وتعوضهم عن وقت غيابها عن المنزل عكس المرأة الماكثة بالبيت التي تقل او تنعدم عندها تلك اللهفة نتيجة بقائها في المنزل وعدم مفارقتها لهم.

- الرأي الثاني :لقد تسبب خروج المرأة للعمل في ظهور مشكلة العناية بالأطفال فغياب الام لساعات طويلة وتركها لأبنائها في دور الحضانة او في منازل الاهل او احد الجيران يجعلهم يحسون بفقدانها ويعانون من اضطرابات نفسية تؤثر على بناء شخصيتهم ،حيث نجد بعض الدراسات التي ربطت تأثير عمل المرأة بمدة غيابها عن المنزل حيث ان تكيف الابناء مع هذا الوضع يقل كلما زادت مدة غيابها عن خمس ساعات وعموما فان تأثير عمل المرأة على ابنائها يتوقف عن الظروف المحيطة بها[1].

ب. اثر عمل المرأة على علاقتها بزوجها :من المحتمل ان تتوقع حدوث تغيير في العلاقة الزوجية داخل الاسرة التي تعمل فيها الزوجة بحيث يتضح وجود اختلاف بين هذه الأسر وبين الأسر التي لا تعمل فيها الزوجة خارج المنزل .وقد اجريت الكثير من الابحاث لتقييم التوافق الزواجي بين الزوجات العاملات ومن بينها تلك التي قامت بها جامعة كولومبيا عن مشاكل الامهات العاملات حيث تبين فيها ثلثي مجموعة الزوجات العاملات يشعرن بان صحبتهن لأزواجهن تحسنت وسعدت نتيجة خروجهن للعمل وتشير دراسة اجتماعية بعنوان انشغال المرأة وأثره في بناء الاسرة ووظائفها الى ان اشتغال المرأة لم يؤثر في رئاسة الرجل للأسرة ،فلم تنول المرأة هذه الرئاسة إلا في حالة غياب الزوج فقط هذا من جهة و من جهة أخرى ازدادت كفاءة الأسرة في ادائها لوظيفة التنشئة الاجتماعية من ناحية ازدياد التعاون بين الزوجين في تربية أبنائهما واضطرار الابناء الاعتماد على انفسهم وتحمل بعض المسؤوليات من ناحية أخرى .[2]

ج. أثر عمل المرأة على نفسها :ان التحرر الجزئي للمرأة الذي ظهر في انتقالها من مجرد حارسة للبيت الى ان تصبح منافسا قويا للرجل في ميادين الصناعة والتجارة وغيرها من المهن كانت له انعكاسات ايجابية وأخرى سلبية في شخصيتها فمن الناحية الايجابية ان العمل خارجا

[1] - سناء الخولي ،نفس المرجع ،ص100.
[2] - سناء الخولي ،مرجع سابق،ص 100.

ساعدها للقيام بدور نشيط من خلال المساهمة في تطوير المجتمع وفي تطوير شخصيتها سيكولوجيا فالعمل الخارجي ساعدها على تسامي رغباتها المكبوتة بسبب شعورها بالنقص اثناء مرحلة طفولتها مقارنة بالرجل .اما من الناحية السلبية فتؤكد جميع الدراسات السيكولوجية ان المرأة تواجه جملة من الاضطرابات النفسية نتيجة خروجها للعمل ، على الرغم انها خرجت بملء ارادتها فالمرأة العاملة تشعر بالاكتئاب والإحساس بالذنب، فهي مشتتة الفكر ما بين عملها وضرورة تأديته على اكمل وجه وما بين اسرتها وأطفالها ومنزلها .ان تواجدها في هذه الحالة يجعلها فريسة التوتر المستمر الذي يهدد بناء شخصيتها فينعكس على سلوكاتها وتصرفاتها ويرافق هذه المشاعر بعض واشتدت حالة الاكتئاب تحولت ِ الاعراض الاخرى مثل فقدان الشهية والأرق والبكاء المتكرر [1]، ذا الى مرض ومن ثم عجز عن العمل .كما ان المرأة العاملة كثيرا تنتابها مشاعر الخوف والقلق هذا الاخير الذي يعمل كإشارة انذار للأنا بوجود خطر وتهديد داخلي او خارجي يهدد الشخصية وبالتالي اعداد العدة لمواجهته بحشد مزيد من الطاقة لحماية الشخصية.

[1] - كاميليا عبد الفتاح ،مرجع سابق ،ص 118.

II. المرأة الجزائرية و العمل

1. **عمل المرأة في مرحلة الإستقلال** : خرج المجتمع الجزائري من حرب التحرير منهك القوى، وبأوضاع إقتصادية وإجتماعية وثقافية متدهورة وعليه عمل على إعادة بناء إقتصاده وإسترجاع مكانته وقوته، من خلال وضع مخططات وبرامج إقتصادية تنموية، كان التعليم فيها الخطوة الأولى المتبعة في سبيل تحقيق هذه التنمية، فنصت الدولة على مجانية التعليم وإجباريته على أفراد المجتمع باختلاف طبقاتهم، انتماءاتهم وجنسهم (ذكر، أنثى) لمحاربة الأمية والوصول إلى أعلى مستويات التعليم والدخول في سوق العمل وبالتالي المشاركة في عملية البناء والتشييد.

غير أن مشاركة اليد العاملة النسوية بعد الإستقلال كان ضئيلا، "وذلك بنسبة 82.1 %عام 1977[1]، و 2.61 % عام 1966 لكن هذه النقلة النوعية تعكس لنا تحرر المرأة من النظرة التقليدية لعمل المرأة، كما أن هناك قوانين وتشريعات تحفظ حقوق المرأة الإجتماعية والسياسية والثقافية وهذا ما تنص عليه المادة 42 من الدستور: يضمن الدستور كل الحقوق السياسية والثقافية والإجتماعية للمرأة الجزائرية[2] . إضافة إلى أن التعليم ساعدها على تحقيق الإستقلال الذاتي، وإقتحامها لعالم الشغل، الذي من خلاله أثبتت أن لها قدرات وإمكانيات من شأنها أن تساهم في تطوير البلاد.

وفي سنة 1996 تم إنشاء الوكالات الوطنية لدعم وتشغيل الشباب خاصة في مجال المشاريع المنشأة من قبل الشباب [3] ،وقد ساعد مشروع تشغيل الشباب هذا وبرنامج الإنعاش الاقتصادي الصغيرة والوطني على انخراط المرأة في مشروعات التنمية المحلية في المدن والريف [4]، فقد بينت نتائج مسح الأسر لسنة 2006 أن نسبة 6 %من النساء هن مشتغلات (مقاولات) وتبين معطيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)مشاركة بنسبة 14 %للنساء في إنشاء

[1] - -مليكة بن زيان، عمل الزوجة وانعكاساته على العلاقات الأسرية، ماجستير في علم النفس والعلوم التربوية ، جامعة قسنطينة، 2003.
[2] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور، المعهد الوطني، 1976 ،ص 25
[3] - سميرة السقا، تغير وضعية المرأة والتغيرات الأسرية في الجزائر " ،" مجلة التغيرات الأسرية والتغيرات الاجتماعية"، ج1 ،2006 ،منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، ص 175.
[4] - سميرة السقا، مرجع السابق، ص 176.

المؤسسات الصغرى[1]، وعليه فقد أصبح عدم تقبل المجتمع لعمل المرأة يزول تدريجيا، فقد استطاعت إثبات وجودها بقوة في مختلف المجالات وفي كثير من الأماكن، خاصة في المدن الكبرى.

2. **المرأة العاملة في قانون الأسرة الجزائرية:** يعتبر قانون الأسرة الصادر بموجب قانون 84-11 المؤرخ في 9 رمضان عام 1404 الموافق لـ 9 يونيو سنة 1984 المادة الثانية المعدل والمتمم بقانون رقم 05 -09 المؤرخ في 4 يونيو سنة 2005في مادته الثانية أن " الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع وتتكون من أشخاص تجمع بينهم صلة الزوجية وصلة القرابة " كما حدد هذا القانون ما يجب على الزوجين، حيث نصت المادة 36 المعدلة في 4 مايو سنة 2005 منه على ضرورة :

أ. المحافظة على الروابط الزوجية وواجبات الحياة المشتركة.

ب. التعاون على مصلحة الأسرة ورعاية الأولاد وحسن تربيتهم.

ج. المحافظة على روابط القرابة والتعامل مع الوالدين والأقربين بالحسنى والمعروف.

أما المادة 74 من الفصل الثاني الخاص بالنفقة فتنص على أنه تجب نفقة الزوجة على زوجها بالدخول بها أو دعوتها إليه ببينة مع مراعاة أحكام المواد 78 و 79 و 80 من هذا القانون، وتشمل النفقة ما جاء في المادة 78 من نفس القانون والتي تتمثل في الغذاء والكسوة والعلاج، والسكن أو أجرته، وما يعتبر من الضروريات في العرف والعادة . كما تجب نفقة الولد في المادة 75 على الأب ما لم يكن له مال، فبالنسبة للذكور إلى سن الرشد ، والإناث إلى الدخول وتستمر في حالة ما إذا كان الولد عاجزا لآفة عقلية أو بدنية أو مزاولا للدراسة وتسقط بالاستغناء عنها بالكسب"، ونصت المادة 77 كذلك على أنه تجب "نفقة الأصول على الفروع والفروع على الأصول حسب القدرة والإحتياج ودرجة القرابة في الإرث". [2]وحرص قانون الأسرة كل الحرص على تأكيد دور الزوج في تحمل مسؤولية إعالة الأسرة إلى درجة أنه جعل عدم النفقة من بين الأسباب التي تسمح للزوجة في حالة عدم استيفائها أن تطلب الطلاق.

[1] - تقرير حول تحليل الوضع الوطني، الحقوق الإنسانية للمرأة والمساواة على أساس النوع الاجتماعي، الجزائر،2008-2011، .ص-27 26

[2] - عمار مانع، المرأة العاملة في المنظومة التشريعية الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 29 ،2008 ، جامعة مسيلة، الجزائر، ص 145.

فقد جاء في المادة 53 على أنه يجوز للزوجة أن تطلب التطليق في حالة "عدم الإنفاق بعد صدور الحكم بوجوبه ما لم تكن عالمة بإعساره وقت الزواج مع مراعاة المواد 78-79 80 من هذا القانون .وتجدر الملاحظة كذلك أن المشروع قد منح الحق للزوجين في المادة 19 " أن يشترطا في عقد الزواج كل الشروط التي يريانها ما لم تتنافى مع هذا القانون" أي تستطيع الزوجة أن تنفق مع الزوج أثناء إبرامهما عقد الزواج أن تمارس عملا إذا لم تكن تعمل أو مواصلة العمل إذا كانت تمارس عملا قبل الزواج، إذ فبمقتضى هذه المادة يمكن للزوجين أن يتفقا على كل ما يريانه مناسبا لحياتهما الزوجية ما لم يخالف ذلك القانون . من خلال هذه المواد التي تحدد طبيعة العلاقات بين الزوج والزوجة يتبين أن هذه النظرة تختلف عن وجهة نظر الدساتير القائمة على منح المرأة الحق الكامل في مزاولة عملا مأجورا خارج البيت ولم يحدد أي شرط أو ظرف لخروجها إلى العمل، والميثاق الوطني لسنة 1976 الذي يؤكد على ضرورة مشاركة المرأة في عملية التنمية الشاملة للمجتمع مع مراعاة دور المرأة كزوجة وكربة بيت، بالمقابل نجد هذه المواد تتفق مع وجهة نظر الدين الإسلامي الذي يؤكد على دور المرأة الأساسي داخل الأسرة ويمنحها مجالا لممارسة عمل مأجور وفق شروط وضرورات اجتماعية واقتصادية[1].

3. المرأة العاملة في قانون العمل الجزائري

أولا: في مجال الاستخدام واستحقاقات الأجر

منح قانون العمل رقم 90-11 المؤرخ في 21 أفريل 1990 المتعلق بعلاقات العمل في الفقرة الأولى من المادة السادسة منه على حق العمال في إطار علاقة العمل في الحماية من أي تمييز لشغل منصب عمل غير المنصب القائم على أهليتهم واستحقاقاتهم تبعا لذلك تنص المادة 17 من نفس القانون على أن: "تعد باطلة وعديمة الأثر كل الأحكام المنصوص عليها في الاتفاقيات الجماعية أو عقد العمل التي من شأنها أن تؤدي إلى تمييز بين العمال، كيفما كان نوعه في مجال الشغل والأجرة أو ظروف العمل، على أساس السن والجنس أو الوضعية الاجتماعية أو النسبية والقرابة العائلية والقناعات السياسية والانتماء إلى نقابة أو عدم الانتماء إليه" [2]

[1] - عمار مانع، مرجع سابق، ص 147

[2] - عمار مانع،نفس المرجع، ص 147-148

نلاحظ هنا أن المشرع الجزائري يؤكد على أن تكون شروط الإلتحاق بالعمل محددة بالأطر العلمية العقلانية التي تعتمد أساسا على كفاءة وتأهيل طالب العمل بغض النظر عن نوع جنسه أو لونه أو أصله وإنتمائه السياسي أو القبلي، إضافة إلى ما سبق أوجب المشرع الجزائري في القانون رقم 90 11 - في المادة 84 " على كل مستخدم ضمان المساواة في الأجر بين العمال لكل عمل متساوي القيمة بدون أي تمييز[1]."

ثانيا: في مجال التكوين والتدريب

حرص المشرع الجزائري على ضرورة توفير كل الإمكانيات اللازمة لتكوين وتدريب العمال في مختلف مجالات نشاطاتهم، بمقتضى ذلك تنص المادة 57 من الفصل الخامس الخاص بالتكوين والترقية خلال العمل من قانون العمل 90 -11 على أنه يجب على كل مستخدم أن يباشر أعمالا تتعلق بالتكوين وتحسين المستوى لصالح العمال، حسب برنامج يعرضه على لجنة المشاركة لإبداء الرأي، كما يجب عليه في إطار التشريع المعمول به، أن ينظم أعمالا تتعلق بالتمهين لتمكين الشباب من اكتساب معارف نظرية وتطبيقية ضرورية لممارسة مهنة ما . وقد حرص المشرع على جعل التكوين والتدريب في إطار علاقة العمل حق من حقوق العامل، فقد جاء في المادة 6 الفقرة الرابعة على أنه يحق للعمال في :التكوين المهني والترقية في العمل[2]

ثالثا: في مجال عمل المرأة الليلي

منح المشرع الجزائري حماية للمرأة العاملة في هذا المجال من خلال تحديده للأوقات التي لا يمكن للمرأة أن تعمل أثناءها، حيث نجد المشرع في البداية يحدد ساعات العمل الليلي حيث جاء في المادة 27 من قانون رقم 90-11 بأن تحدد العمل الليلي بثماني ساعات وذلك من الساعة التاسعة ليلا إلى الساعة الخامسة صباحا . والمادة 28 تنص على: (أنه يمنع تشغيل العمال من كلا الجنسين الذين يقل عمرهم عن تسع عشرة سنة كاملة (19سنة) في أي عمل ليلي)، غير أن المشرع استثنى في هذه الحالة النساء العاملات من العمل بالليل مهما كانت سنهم، فقد جاء في المادة 29 من أنه: (يمنع المستخدم من تشغيل العاملات في أعمال ليلية

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور، مرجع سابق ،ص 25

[2] - عمار مانع،نفس المرجع، ص 148

غير أنه يجوز لمفتش العمل المختص إقليميا أن يمنح ترخيصا خاصا تبرز ذلك طبيعة النشاط وخصوصيات منصب العمل.[1]

رابعا: العطل والراحة القانونية والغيابات

تنص المادة 33 من قانون رقم 90 -11 على أن: (حق العامل في الراحة يوم كامل في الأسبوع وتكون الراحة الأسبوعية العادية في ظروف العمل العادية يوم الجمعة)، وتنص المادة 37 :على أنه ممكن تأجيل الراحة الأسبوعية أو التمتع بها في يوم آخر إذا استدعت ذلك الضرورات الإقتصادية أو ضرورات تنظيم الإنتاج، ويحق للهيئات والمؤسسات الأخرى أن تجعل الراحة الأسبوعية تناوبية، إذا كان التوقف عن العمل فيها يوم العطلة الأسبوعية يتعارض مع طبيعة نشاط الهيئة أو المؤسسة أو يضر العموم . وحرصا من المشرع الجزائري على راحة النساء والأطفال في العمل فقد حذر أن يستغل هؤلاء خارج نطاق ساعاتهم القانونية المحددة وذلك وفقا للمادة 143 من نفس القانون 90 -11 في الباب الثامن منه والخاص بالأحكام الجزائية: ويعاقب كل من خالف أحكام هذا القانون المتعلقة بمدة العمل القانونية الأسبوعية وامتناع فترة العمل اليومية والحدود في مجال اللجوء إلى الساعات الإضافية والعمل اليومي، فيما يخص الشبان والنسوة بغرامة مالية تتراوح من 500 دج إلى 1000 دج وتطبيق العقوبة عند كل مخالفة معاينة وتكرر بحسب عدد العمال المعنيين . [2]

أما فيما يخص مجال الغيابات فقد جاء في المادة 55 الفرع الثاني من الفصل الرابع والخاص بالراحة القانونية والعطل والغيابات على أنه يحق للمرأة أن تستفيد خلال فترات ما قبل الولادة وما بعدها من عطلة الأمومة طبقا للتشريع المعمول به، ويمكنهن الاستعانة من تسهيلات حسب الشروط المحددة في النظام الداخلي للهيئة المستخدمة[3]."

خامسا: في مجال التأمين على الولادة

نصت المادة 55 من قانون العمل 90-11 على أنه تستفيد العاملات خلال فترات ما قبل الولادة وما بعدها من عطلة الأمومة طبقا للتشريع المعمول به، ويمكنهن الاستفادة أيضا من تسهيلات، حسب الشروط المحددة في النظام الداخلي للهيئة المستخدمة، وللوقوف على

[1] - -سليمان أحمية، التنظيم القانوني لعلاقات العمل في التشريع الجزائري، علاقات العمل الفردية، ط2 ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994 ،ص 134.

[2] - عمار مانع، مرجع سابق، ص 150

[3] - سليمان أحمية، مرجع سابق، ص 135

الإجراءات المتخذة في هذا المجال نحاول معرفة القوانين الخاصة بالتأمين على الولادة . تعتبر نوعية وطبيعة الحماية الإجتماعية التي توفرها الدولة من بين أهم العوامل التي تساعد المرأة العاملة على إستقرار حياتها المهنية والأسرية، ويعتمد نظام الحماية الإجتماعية على مبدأ مشاركة العما ل في تمويل صندوق الضمان الإجتماعي، وبهذا يكون للمرأة العاملة الحق في الإستفادة الكاملة من هذه الحماية الإجتماعية المقدمة لجميع العمال، ففي مجال التأمين على الولادة وطبقا للقانون رقم 83-11 بتاريخ 2 يوليو 1983 المتعلق بالتأمينات الإجتماعية في مجال التأمين على الولادة، وذلك بدفع تعويضة يومية للمرأة العاملة التي تضطر بسبب الولادة إلى الإنقطاع عن العمل . وفيما يتعلق بإستحقاقات الإجازة نصت المادة 28 من قانون 87-11 المعدل والمتمم بالأمر رقم 17- 96المؤرخ في 6 يوليو 1996 على أن: " يكون للمرأة التي تضطر إلى التوقف عن عملها بسبب الولادة الحق في تعويضه يومية تساوي 100 %من الأجر اليومي بعد إقتطاع إشتراك الضمان الإجتماعي والضريبة[1].

ويحدد المشرع الجزائري الشروط والمادة 29 من نفس القانون المعدل والمتمم بالأمر رقم 96 17 -المؤرخ في 6 يوليو 1996 على أن: "تتقاضى المؤمنة لها، شريطة أن تتوقف عن كل عمل مأجور أثناء فترة التعويض، تعويضة يومية لمدة أربعة عشر (14) أسبوعا متتاليا، تبدأ على الأقل ستة (6) أسابيع منها قبل التاريخ المحتمل للولادة وعندما تتم الولادة قبل التاريخ المحتمل، لا تقلص فترة التعويض المقدر بأربعة عشر (14) أسبوع.[2]

[1] - عمار مانع، مرجع سابق، ص 150

[2] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 42 ،السنة الثالثة والثلاثون المؤرخة في 7 يوليو 1996 ،ص 07.

III. المسؤوليات المزدوجة للأم العاملة:

1- **المسؤوليات المزدوجة للأم العاملة:** تمثل المرأة نصف المجتمع، وهي إحدى مقومات بقائه واستمراره لما تقوم به من أدوار داخل المجتمع، والدور الذي تلعبه يختلف من مجتمع لآخر ومن فترة لأخرى، وهذا تبعا لطبيعة البناء الاجتماعي لكل مجتمع. والمرأة كما هو معروف على مر العصور تحتل المرتبة الثانية مباشرة بعد الرجل، فالرجل يعتبر المسؤول الأول سواء داخل البيت أو خارجه، بقضاء احتياجات المنزل ومتطلباته، والمرأة تابعة له تقوم بتربية أطفالها على الطاعة والإحترام، وكذا الاهتمام بالأعمال المنزلية . "غير أنه ومنذ الخمسينات من القرن العشرين ازداد عدد النساء العاملات بأجر في غالبية الأقطار العربية، ورغم هذه المشاركة النشطة في العمل المدفوع الأجر وما ترتب عليه من مشاركة فاعلة في داخل الأسرة، إلاّ أن النساء لم تشهد تغييرا موازيا بالقدر نفسه في تقسيم العمل داخل الأسرة، فالغالبية العظمى من النساء ما زالت هي التي تقوم وحدها بالعمل المنزلي وتربية الأولاد ورغم كل الصعوبات في التوفيق بين الدورين خارج المنزل وداخله إلاّ أن العديد من الأبحاث تشير إلى أن وجود أكثر من مصدر للثقة بالنفس وتحقيق الذات هو أفضل من أن تكون حياة الإنسان مقتصرة على مجال واحد يعتمد عليه اعتمادا كليا في إحساسه بذاته وتقديره لنفسه "[1].

فعمل الأم خارج منزلها جعل منها عنصرا فاعلا داخل الأسرة بالمشاركة في تحمل مصاريف الأسرة إلى جانب زوجها، لكن ما صعب عليها الأمر هو تحمل مسؤوليتين في نفس الوقت، وكلاهما مهمتين بالنسبة لها، القيام بالأعمال المنزلية وتربية الأطفال من جهة، والاهتمام بمهامها المهنية من جهة أخرى" . فالمرأة التي لا تعمل خارج المنزل لديها مصدر واحد لتلبية تلك الاحتياجات والشعور بأهميتها في الأسرة ولا يقتصر الأمر على تربية الأولاد والأعمال المنزلية فهي أعمال مرهقة وتستغرق ساعات طويلة غير محددة في أغلب الأحيان، ولكنها أيضا أعمال غير مرئية، فرغم ما يبذله فيه من جهد إلاّ أنه لا يحظى بالتقدير أو الاعتراف الذي يحظى به عمل مشابه خارج إطار الأسرة [2]، وهذا يعني عدم تلقي الأم المساعدة من طرف الزوج كون أن الكثير من الأزواج يرون بأن القيام بالأعمال المنزلية إهانة لهم، فتحمل المرأة لكل هذه المسؤوليات يجعلها مرهقة، خاصة أن عدد الساعات التي تقضيها في العمل أكثر من عدد

[1] - عايدة سيف الدولة، النفس تشكو والجسم يعاني: دليل المرأة العربية في الصحة النفسية، ط1 ، جمعية المرأة العربية، مصر، ص 57.
[2] - عايدة سيف الدولة، نفس المرجع ، ص 57

الساعات التي تقضيها في البيت، وهذا ما قد يشعرها بأنها مقصرة في اهتماماتها بأولادها وإعطائهم الرعاية الكافية، وكذا القيام بالمهام المنزلية كما يجب.

"إلاّ أن تلك الأعمال تبقى في أغلب الأحوال من مسؤولية النساء في المقام الأول، وأحيانا تجد النساء أنهن سواء عملن خارج المنزل وداخله أو داخل المنزل فقط، فإن مسؤولية الأولاد تظل مرتبطة بهن، وهذه مسؤولية تتضمن الكثير من الجوانب والأعباء فإلى جانب تقديم الرعاية الغذائية والصحية والتربوية، تضطر الكثيرات من النساء إلى متابعة دروس أولادهن"[1]

وتحت ضغط هذه المتطلبات الحياتية اليومية المتعددة، قد تجد النساء أنفسهن أحيانا في مواقع إختيار صعب بين أن يتركن العمل خارج المنزل ويتفرغن لمتابعة الأعباء المنزلية والأبوية، متخليات بذلك عن دورهن في الحياة العامة الذي قد يسهم مساهمة كبيرة في إثراء شخصياتهن وتوسيع علاقاتهن الإجتماعية وكسر روتين العمل المنزلي اليومي، أو أن يبذلن من الجهد ما يفوق طاقاتهن للقيام بالعملين معا، علما بأن العاملة خارج المنزل عادة ما تكون مطالبة بأن تثبت عدم تقصيرها على مستوى المسؤوليات المنزلية[2]".

وللخروج من هذه الوضعية على المسؤولين توفير الخدمات اللازمة من أجل تسهيل الأعباء اليومية على الأم العاملة، وكذا أن يكون هناك إتفاق بين الزوج والزوجة والأبناء على تقاسم المهام المنزلية بحيث يساهم كل فرد في القيام بعمل ما، وهذا من أجل التخفيف من الأعباء المنزلية على الأم.

2- **الأم والعمل الخارجي :** إن التغييرات التي حدثت في البنية الاقتصادية للمجتمعات سمحت للمرأة بالمشاركة بشكل مكثف في الحياة المنتجة في كل القطاعات، "ودخولها للعمل والإنتاج خلق منها إنسانا جديدا له مميزاته وخصائصه النفسية عن خصائص المرأة القديمة التي محيطها الأسرة والمنزل والأهل والأقارب[3]".

فعمل المرأة الخارجي يفرض عليها تسخير كل قدراتها من أجل عمل كامل، لكن أغلب المهن التي تعمل فيها الأم مثل الإدارة، الطب، الصناعة، ونجد منهن إطارات سامية، و عاملات

[1] - عايدة سيف الدولة، نفس المرجع ، ص 57 58

[2] - عايدة سيف الدولة، المرجع السابق، ص 58

[3] - سليم نعامة، سيكولوجية المرأة العاملة ، د ط،أضواء عربية للطباعة والنشر، بيروت، 1984 ،ص 50.

منفذات تستغرق وقتا كبيرا في العمل، وتبعدهن عن أولادهن ،وهذا ما يسبب للأطفال الحرمان العاطفي، كما أن ضغوط العمل والبعد عن المنزل بسبب الإرهاق يسبب القلق للأم مما يجعلها دائما في حالة توتر، وهذا ما يؤثر سلبا على عملها وهنا تجد نفسها فيما يسمى بصراع الأدوار، وهذا الصراع يكون بين متطلبات البيت وتربية الأطفال ومتطلبات الوظيفة، فالأعمال المنزلية التي تقوم بها الأم هي التنظيف، غسل الملابس وكيها، تهيئة الطعام ، خدمة الزوج والأطفال، وكل ما يتعلق بهم من رعاية صحية، تربوية ونفسية، إضافة إلى خدمة أفراد العائلة إذا كانت أسرة ممتدة، كل هذا يشتت تركيزها في العمل ويضعف درجة تأثيرها، حيث تجد نفسها أمام أولويات تحتار أيهما تختار، تسعى من خلال ذلك إلى المحافظة على بيتها دون إهمال عملها، والمحافظة على عملها دون إهمال بيتها وأطفالها.

3- **الأم العاملة والأدوار الأسرية** :تعتبر الأسرة الخلية الأولى للبناء الاجتماعي فلا يمكن تصور حياة إنسانية دون وجود أسرة، والتي تتكون من الزوج والزوجة والأولاد، فهي أساس البقاء والاستقرار في الحياة الاجتماعية وفي الأسرة تعتبر "الأم بمثابة العمود الفقري في بناء البيت وتربية الأبناء"[1]

فإذا كانت مملكة الرجل هي الحياة الاجتماعية بصفة عامة فإن مملكة الزوجة هي المنزل"[2]

فالدور الذي تلعبه الأم في الأسرة بداية بالإنجاب، رعاية الأطفال، تربيتهم وتعليمهم، إلى غاية دخولهم إلى المدرسة، تبقى دائما في التوجيه والمتابعة" .

"والأم التي تنال حظا وافرا من التعليم والتثقيف تجتاز المشاكل والعقبات في يسر وسهولة حيث تعالج ما يصادفها من مشكلات بحكمة وتعقل وعلاج سليم، بعكس الأم التي تعاني جهلا وتخلفا نراها تحتار في أبسط المشكلات بل قد تزيد من الأمر تعقيدا ويشب أولادها على الفوضى واللامبالاة وإلحاق الضرر بأنفسهم وبغيرهم "[3]،فالسبب الرئيسي لتخلف المرأة في المجتمعات النامية هو حرمانها من التعليم، وتخلفها هذا أبعدها عن الدخول في العمل الاجتماعي عكس المجتمعات الحديثة الذي نجد أن التعليم عندهم لا يقتصر على الرجال فقط، وبالتالي كان عملها

[1] - مها عبد العزيز، مشاكل الطفل الطبية والصحية والتربوية، د ط، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 108 .ص، 2005

[2] - حسين عبد الحميد رشوان، الأسرة والمجتمع، دراسة في علم اجتماع الأسرة، د ط، مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية، 2003 ،ص 161

[3] - مها عبد العزيز، المرجع سابق، ص 108.

ملحوظا في كل القطاعات وساهمت في تحقيق التقدم على عكس المرأة في المجتمعات النامية التي كان عملها محدود ا تبعا للعادات والتقاليد الخاصة بهم، كما نجد أن الأم المتعلمة تساعد أولادها في الدراسة وتكون هناك متابعة دائمة لهم، في الدروس، الفروض والامتحانات عكس المرأة غير المتعلمة التي تولد لديها شعور بالنقص كون أنها دون مستوى تعليمي، فالمستوى التعليمي يلعب دورا كبيرا في حياة الأم وفي أسرتها، إضافة إلى دورها في تقديم الغذاء والكساء والوقاية، إلاّ " أن دورها لا يقتصر على هذا وحسب، بل هي مطالبة بتقديم الحنان والحب والعطف وذلك لأن الطفل في حاجة ماسة إلى كل ذلك حتى يحقق النمو النفسي والانفعالي هذا ورغم أهمية دور الأم في عملية التنشئة فإن دور الأب هو القاسم المشترك والفعال في تطبيع وتنشئة الطفل على أسس سليمة حتى لا تقتصر مهمته فقط على توفير المال والمسكن وأسباب العيش الضرورية بل ينبغي عليه المشاركة في تربية الأطفال متكاتفا مع الأم، بقدر جهودها ويلبي مطالبها، وأنه متمم لدورها ومن ثم يوفر لها الأمن النفسي "[1]

فالزوج يعتبر سند للزوجة وإتحادهما يعني المحافظة على استقرار الأسرة، وما تبين أن الزوجة ما زالت تتحمل مسؤولية إدارة المنزل إلى جانب تحمل مسؤولية الوظيفة، كما تشرف في نفس الوقت على رعاية الأطفال ومراقبة سلوكهم، فعمل المرأة في هذه الحالة لم يقلل أو ينقص من المسؤوليات التقليدية التي كانت تضطلع بها الزوجة في تاريخ الأسرة الإنسانية والعلاقات الأسرية في الأسرة التي تعمل فيها الزوجة، وقد تأثرت بعمق وإن كانت نتائج ذلك تختلف من فئة لأخرى، ويعكس هذا الاختلاف المستويات الإقتصادية والثقافية والميول، ومن أبرز جوانب التأثر ذلك الصراع الظاهر أو المستتر بين الزوجة والزوج على السيادة والميزانية والإدخار ومعاملة الأطفال والصلة بالنسق القرابي وتمضية وقت الفراغ وغير ذلك من المسائل التي طرحها وأفرزها التغير الإجتماعي بوجه عام[2]، وفي هذه الحالة فإن عبء الزوجة سيتضاعف أكثر، كون أنها لم تجد المساندة من طرف الزوج، وهذا ما يزيد في إحساسها الدائم بالتعب والإرهاق، وربما فقدان الصفات المميزة للأنوثة التي يفضلها الرجال نتيجة ما تعانيه من صراع بين عمل المنزل والعمل المهني.

[1] - مها عبد العزيز، نفس المرجع ، ص 109.

[2] - عبد المجيد سيد منصور، زكريا أحمد الشربيني، الأسرة على مشارف القرن 21 ،الأدوار-المرض النفسي -المسؤوليات، ط1 ،دار الفكر العربي، القاهرة، 2000 ،ص 145

4. **المشاكل المترتبة عن عمل الزوجة** :إن مسؤولية المرأة داخل العمل حقق لها الإحساس بالكيان الإجتماعي والإحساس بالقيمة، وكذا التكافؤ مع الرجل، وقدرتها على تحمل مهام ومسؤوليات مثله، كما خلقت لها شبكة من العلاقات الإجتماعية داخل المجتمع، لكن هذا لا ينفي وجود مشاكل وصعوبات تواجهها الأم سواء على مستوى البيت أو على مستوى العمل، ومن هذه المشاكل نذكر ما يلي :

أ. أطفال المرأة العاملة : تكاد تمثل الأسرة في بداية حياة الفرد المجتمع كله، وما يتلقاه من معاملة، توجيه، توفير إحتياجات، الشعور بالإكتفاء. ولهذا فعلى الأسرة تربيته تربية سليمة تساعده على التفاعل والتواصل مع بقية أفراد أبناء جنسه، وهذه التربية تعد إحدى واجبات الأبوين تجاه أطفالهم، ولكن ما نلاحظه اليوم أن هذه الوظيفة ملقاة بالكامل على عاتق الأم، كون الأم تعد أقرب شخص لطفلها، ولهذا فإنه قد يترتب على عمل الزوجة خارج المنزل حرمانها من أداء رسالتها الطبيعية ووظيفتها الأساسية وهي الأمومة [1]، وعلاقة الطفل بأمه وحبه لها يساعده على اكتساب الكثير من العادات التي يتعلمها عن طريق المحاكاة، فنجد الكثير من الدراسات التي أثارت جدلا كبيرا حول موضوع اشتغال النساء، خاصة منهن الأمهات، فنجد الباحثة البريطانية "باولا بيتس" التي تقول:

إن رعاية الأطفال وتربيتهم مهنة قائمة بحد ذاتها تأخذ الكثير من الوقت والجهد، وإن لم تسلمي بهذا فاحتملي الشعور بالذنب[2]، فالطفل يحتاج لوجود أمه بإستمرار وعلى الأم التفرغ لولدها خاصة خلال فترة الولادة، وعملها في الخارج يجعلها مقصرة في حق أطفالها .

ب. تقسيم العمل خارج المنزل" : لقد أصبح الرجال في الوقت الحالي يدخلون مهنا كانت في الماضي حكرا على النساء، كما تقتحم النساء مهنا كانت في الماضي حكرا على الرجال لدرجة أنه من الصعب في الوقت الحاضر أن تجد مهنة قاصرة على جنس واحد"[3] والمفهوم التقليدي "لعمل الرجل"، و"عمل المرأة" يختفي تدريجيا، وما نلاحظه وجود المرأة في كل القطاعات، في السياسة، الاقتصاد، الصناعة، التعليم، تقف منافسة للرجل، وهذا ما أدى إلى

[1] - حسين عبد الحميد رشوان، المرجع سابق، ص 94.

[2] - فاطمة المنتصر الكتاني، الإتجاهات الوالدية في التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بمخاوف الذات لدى الطفل، ط1 ،دار الشروق للنشر والتوزيع،عمان،2000 ،ص 8

[3] - سناء الخولي، المرجع سابق، ص 100.

ظهور مفهوم جديد وهو الصراع حول العمل الذي يمارسه الرجل والمرأة في نفس الوقت، بغية تحقيق منفعة مادية من جهة وتحقيق منفعة مهنية من جهة أخرى تسهل في الحصول على ترقية من منصب إلى منصب آخر .

ج. تقسيم العمل في المنزل : إن أهم مشكل تعاني منه المرأة العاملة، هو عدم كفاية الوقت المخصص لإعتنائها بأطفالها والقيام بأعمالها المنزلية، "فمعظم الأزواج يرفضون تنظيف الأطفال أو اللعب معهم أو السهر على رعايتهم لأن مثل هذه الواجبات هي من إختصاص النساء، وليس من إختصاص الرجال "[1]، وهذا نتيجة التمسك بالمعايير التقليدية لتقسيم العمل، فكل الوظائف المنزلية تتحملها المرأة، في حين الرجل يقوم فقط بإقتناء إحتياجات الخاصة بالبيت والزوجة والأطفال، وأخذ من مرض فيهم إلى الطبيب، في حين نجد بعض الزوجات ترفض مساعدة أزواجهم لهن في العمل المنزلي لإعتقادهن أن الأزواج الذين يشاركون في تلك الأعمال يصبحون منافسين لزوجاتهم في المجالات التي يتفوقون فيها وبالتالي فإن هذه المساعدة قد تكون مصدرا للشجار والمتاعب[2]، وعليه فتقسيم العمل أصبح أقل وضوحا عما كان عليه من قبل، أين كان عمل الزوجة يكون في البيت فقط، وعمل الرجل في الخارج.

د. نمط حياة الأسرة : ونعني بنمط الأسرة، إذا كانت الأسرة التي تنتمي إليها المرأة " أسرة نواة " التي تتكون من الزوج والزوجة والأطفال، أو "أسرة ممتدة " التي تتكون من الزوج والزوجة والأطفال إضافة إلى الجد والجدة، والعم والعمة، وعندما يكون نمط الأسرة مفروضا فإن درجة الصراع فيه تكون ضئيلة للغاية، أما عندما يحدد الزوجان نمط الأسرة الذي يريدانه فإن إمكانية أن يفرض أحد الزوجين النمط الذي يريده على الآخر، وبالتالي ينشب الخلاف والصراع بينهما [3]، وعليه فإن نمط الأسرة يعتبر مشكلا بحد ذاته في حياة المرأة العاملة، وقد يكون دافعا لخروجها للعمل خاصة إذا كان تعيش في أسرة ممتدة حتى تساعد الزوج في تحمل مصاريف المعيشة

[1] - إحسان محمد حسن، علم اجتماع المرأة، ط1 ،دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008 ،ص 81.
[2] - سناء الخولي، نفس المرجع، ص 101.
[3] - سناء الخولي، مرجع سابق، ص101 - 102 .

5. **الوسائل التي تساعد المرأة العاملة للخروج للعمل** : إن الدور التاريخي للمرأة سهل في تحديد استقلالية الأسرة واستقرارها وذلك لما تقوم به من وظائف هامة كإنجاب الأطفال، رعايتهم، والسهر عليهم، تربيتهم وتعليمهم، وكذا تلبية طلبات أفراد الأسرة، فهي تلعب دورا أساسيا ومميزا يساعدها على تربية أجيال، وبشكل متزامن إستطاعت تحسين أوضاعها التعليمية، مما ساعد على زيادة فرصتها للعمل، وبالتالي قيامها بأدوار اجتماعية جديدة، ورغم هذا فلا يمكن تجاهل دورها الطبيعي المتمثل في رعاية أطفالها، وبسبب قضائها لساعات طويلة خارج البيت أدى بها إلى إيكال مهمة الإعتناء بالأطفال إلى جهات أو مؤسسات أخرى هي :

أ. الاستعانة بالأب أو الأقارب أو حتى الجيران (الحماة، الأم، الأخت: فأقرب شخص للطفل بعد الأم هو الأب، وعليه فعلى الأب أن يساعد الأم في الإعتناء بالطفل في حالة غيابها عن البيت، خاصة الطفل الرضيع الذي يجب أن يحاط بالرعاية التامة والإهتمام الكبير من طرف الوالدين، وعليه يجب إختيار المكان المناسب والأشخاص المناسبين الذين يتولون رعايته، بترسيخ العادات الأخلاقية والإجتماعية السائدة في المجتمع.

ب. دور الحضانة" : هي إحدى المؤسسات المكملة التي تساهم في عملية التطبيع الإجتماعي للطفل، فهي بيت أو مكان أعد ليشمل مؤسسة تربوية تهدف إلى إيواء الأطفال وتأمين سبل راحتهم ومتعتهم أثناء غياب الأهل عنهم، ولا يمكن إعتبار دار الحضانة مدرسة ككل المدارس، ولا مقرا لتعليم المهن والحرف، إنما هي مكان مجهز بأدوات اللعب والتسلية والتعلم، ويخضع لشروط صحية وقانونية تسمح له باستقبال الأطفال في الأشهر الأولى من أعمارهم حتى سن الرابعة أو الخامسة ويكون هذا المكان مزودا بوسائل اللعب التي تثير حماس الأطفال وتدفعهم إلى قضاء أوقاتهم مع الألعاب يلهون ويتعلمون المبادئ الأساسية التي تربطهم بالعمل الجماعي [1].

والهدف من هذه المؤسسة هو تدريب الأطفال ومساعدتهم على الإنتقال من حالة الإعتماد الكلي على الغير إلى حالة الإستقلال النسبي، وكذا إكتساب العادات السليمة التي تتماشى وأخلاقيات المجتمع، ولقد أكدت بعض الدراسات على تميز الأطفال الذين التحقوا برياض

[1] - جرجس ميشال جرجس، معجم مصطلحات التربية والتعليم، ط1 ،دار النهضة العربية، بيروت ، 2005 ،ص 288.

الأطفال على الذين لم يلتحقوا، في جميع مظاهر النمو، كما أن البرامج التي يمارسها الأطفال تسهم في نمو سلوكهم الشخصي والإجتماعي[1].

ج. التعليم التحضيري : تعد التربية ما قبل المدرسة ذات أهمية كبرى كونها تعده للدخول إلى المدرسة النظامية بتكوين عقلي فكري وجسمي يكون فيه الطفل تعود على الدخول إلى القسم والجلوس أمام السبورة وأمام المعلم، وبذلك يتخلص من الخوف الذي يشعر به الكثير من الأطفال من الوهلة الأولى عند دخولهم للمدرسة النظامية . وبالرغم من الأهمية الكبرى لدور الحضانة ومؤسسات التعليم التحضيري، إلا أنه لا يمكن أن توكل كل الأعباء والمهام إلى الأم، كون أن الطفل يحتاج أيضا إلى حب الأم ورعايتها، فهدف هذه المؤسسات هو التخفيف من أعباء الأمهات العاملات، لكن لا يمكن أن تعوض دور الأم الحقيقي، وعليه فيجب أن يكون هناك إتحاد بين الأم والمؤسسات لتنشئة هؤلاء الأطفال وتربيتهم على النهج الصحيح والقيم الاجتماعية السائدة.

[1] - سهير كامل أحمد، سيكولوجية نمو الطفل، بدون طبعة، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1999 ،ص 84.

الفصل الثالث: الأسرة الجزائرية والمشكلات الاجتماعية للمرأة العاملة

- **تمهيد**

I. الأسرة الجزائرية

1. تطورا لأسرة الجزائرية
2. أدوار الأسرة
3. وظائف الأسرة

II. نماذج لمشكلات إج للمرأة العاملة

- التفكك الأسري(الأسباب الأشكال)
- انحراف الأبناء
- الطلاق

تمهيد :

ان الأسرة هي أول نظام اجتماعي عرفه الإنسان، قائم على أداء الوظائف التي تقوم بها النظم الاجتماعية المعاصرة، مع التغير الاجتماعي الذي صاحب البشرية في مراحلها المختلفة كانت الأسرة باختلاف أشكالها ووظائفها عبر مختلف الحقبات التاريخية من أكثر النظم الاجتماعية تأثيرا وتأثرا بما حدث من تغيرات اجتماعية، وتبقى وحدها من تَكْفُل بقاء النوع الإنساني، وبالتالي أهمية الدور الذي تقوم به الأسرة في تنشئة الأبناء، وإعدادهم للحياة الاجتماعية، لقيامهم في المستقبل بأدوارهم المتوقعة منهم، وذلك أن تماسك النسق الاجتماعي ودوامه رهن قيام الأسرة بوظيفتها السامية، تقوم بإدماج الطفل في الإطار الثقافي العام عن طريق إدخال التراث الثقافي في تكوينه وتوريثه إياه متعمدا، وذلك بتعليمه نماذج السلوك المختلفة في المجتمع الذي ينتسب إليه، وتدريبه على طرق التفكير السائدة فيه، وغرس المعتقدات الشائعة فيه، فينشأ منذ طفولته عليه ليصبح من مكونات شخصيته الأساسية .فالأسرة في الواقع؛ هي وعـاء الحضارة والثقافة في المجتمع، لأنها هي التي تحافظ على القيم والعادات والاتجاهات التي يمتصها الأبناء أثناء نموهم وتنشئتهم الاجتماعية، وعن طريق الأسرة يتعرف الطفل على أنماط السلوك التي يتبعها في حياته، حيث يتعلم ما له من حقوق وما عليه من واجبات.

I. الأسرة الجزائرية و تطورها

1. تطور الأسـرة الجزائريـة :

الأسرة الجزائرية التقليدية (العائلة)، كانت أسرة ممتدة مركبة متصلة برابطة الدم، وهو النمط المكون من عدد كبير من الأفراد تجمعهما في الغالب صلة القرابة، " فالعائلة الجزائرية هي عائلة موسعة، تتضمن عدد كبير من الأفراد يتروا ح عددهم من 6 إلى 20 شخص يعيشون جماعيا "، وتعتبر العائلة الجزائرية عائلة بطريقية، يكون فيها الأب أو الجد هو قائد الجماعة.[1]

كما عرف العائلة الجزائرية على أنها: هي عائلة موسعة، حيث تعيش في أحضانها عدة عائلات زواجية وتحت سقف واحد (الدار الكبرى) عند الحضر و(الخيمة الكبرى) عند البدو، إذ نجد من 6 إلى 20 شخص أو أكثر يعيشون جماعيا. " [2]

تعتبر الأسرة صور مصغرة للمجتمع الكبير نفسه، إذ نجد أن العلاقات السائدة في المجتمع هي نفسها التي تسود في الأسرة، وأن الثقافة السائدة في المجتمع تسود هي الأخرى الأسرة والتغيرات التي تحدث ضمن الأسرة لا يمكن فصلها عن التغيرات التي تحدث في المجتمع وخاصة في مرحلة انتقالية بين القديم والجديد، وأي تغير في المجتمع يقتضي تغير الأسرة، والعكس صحيح . ولا يمكن التعرف على الأسرة الجزائرية وتطورها دون التعرض للتحولات والتغيرات التي حدثت وتحدث في المجتمع الجزائري في حد ذاته، فقد كان المجتمع الجزائري قبل الاستعمار يتكون من مجموعة من القبائل والعشائر وعلى رأس كل قبيلة أو عشيرة شيخ، وله مرتبة خاصة في هذه القبيلة أو العشيرة، فهو القائد الروحي للقبيلة ينظم فيها كل الأمور المادية والروحية، فهو المسؤول عن توزيع الأدوار والوظائف وحماية أعضاء القبيلة ورعايتهم وفك النزاعات التي تحدث داخل القبيلة

كما أن المجتمع المنزلي لم يكن مبنيا على العائلة، بل كان هناك عبارة عن جماعة اجتماعية قائمة على القرابة الأبوية كرابطة طبيعية، بالإضافة إلى تأثر المجتمع الجزائري بالإسلام، هذا الدين

[1] - -مصطفى بوتفنوشت، العائلـة الجزائريـة (التطور والخصائص الحديثة)، تر أحمد دمري ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، الجزائر، 1984 ،ص37

[2] - مصطفى بوتفنوشت، نفس المرجع، ص37

الذي ترك آثاره القوية في تقاليد الأسرة الجزائرية من خلال السلوكيات والعلاقات القرابية لأفرادها .[1]

وقد أدى دخول الاستعمار الفرنسي إلى المجتمع الجزائري إلى العديد من التغيرات الاجتماعية المختلفة، فقد عمدت السياسة الاستعمارية إلى تفكيك النظام القبلي، وذلك بتجريد العشائر والقبائل من أراضيها كونها المصدر الاقتصادي ووحدة النظام الاجتماعي، وذلك من أجل تحطيم الروح الجماعية والعلاقات العائلية المدعمة بالملكية الجماعية، وتحرير الفلاح الجزائري من العلاقات القرابية التي تنسجها القبيلة أي تقليص الوحدة القرابية للفرد الجزائري

وهكذا حلت الملكية الفردية محل الملكية الجماعية، وانتقلت السلطة من حكم شيخي إلى نظام أبوي، ومن هنا بدأ توسيع السلطة الأبوية في المجتمع الجزائري وانتقال هذا الأخير من النظام العشائري إلى النظام العائلي في شكله الممتد الذي يتكون من عدة أسر يجمعها مسكن مشترك، وتتميز والعلاقات القائمة في الأسرة الممتدة باختلافات واضحة حسب السن، والجنس والاتجاه القرابي.

وأهم ما يميز الأسرة الجزائرية التقليدية ذلك الحاجز بين الجنسين، وهو حاجز سميك يرتكز على فكرة المحافظة على البقاء الأخلاقي والجسدي للمرأة [2]، واعتبار أن مهمتها مقتصرة على التنظيم المنزلي من طبخ وغسيل وغيره من الشؤون المنزلية المختلفة، وتبرز مكانة المرأة وتصبح ذات أهمية كلما كان لها عدد كبير من الأولاد الذكور، فهم مركز الاهتمام في الأسرة الجزائرية، وكما تتميز العلاقة القائمة بين الأب والأبناء بالاحترام للأب، ويظهر ذلك من خلال الحياء وعدم الكلام بصوت مرتفع أمامه[3]

ولكن ما إن ظهرت الثورة التي تميزت بالالتحام حول أهداف الحركة الوطنية، أدى ذلك إلى تغير العائلة التقليدية الجزائرية وكذا تغير اجتماعي داخل المجتمع الجزائري بصفة عامة [4]، وبعد أن تحصل المجتمع الجزائري على الاستقلال سنة 1962 ،أصبحت بنية العائلة التقليدية الجزائرية مفككة، حيث أن أغلب الشهداء كان لهم أسر، وبالتالي حرم حوالي 300،000. من الأطفال من

[1] - مصطفى بوتفنوشت، مرجع سابق، ص17
[2] - مصطفى بوتفنوشت، نفس المرجع، ص 273
[3] - Frantz Fanon , Sociologie d'une Révolution, P C M , Paris,1982 , P19
[4] - Desclotres, R et Debri L: Système De Parente et Structure Familiales en Algérie, Paris, 1965, P11.

مراقبة ودعم آبائهم وزيادة على ذلك فإن غياب الأب كرئيس تقليدي للعائلة سبب مشاكل حادة أثرت على استقرار هذه المؤسسة، وبعد فترة الاستقلال أصبح المجتمع الجزائري يمر بمرحلة تغيير عميق في البناء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، كما مس هذا التغير البناء الأسري باعتبار الأسرة الجزائرية وحدة من وحدات المجتمع الجزائري، وعرفت ثلاثة أشكال:

أ. شكل الأسرة المحافظة والتي توجد خاصة في القرى، مع وجودها بقلة في المدن.

ب. شكل الأسرة الانتقالية التي تجمع في نفس الوقت بين الأفكار الداعية للعصرنة والأفكار الداعية إلى المحافظة على الأفكار التقليدية، ويسود هذا الشكل خاصة في المدن الكبرى والمراكز الحضرية مع وجودها بقلة في الأرياف.

ج. شكل الأسرة المتطورة، التي تميل إلى الحياة الأوروبية في اللغة والعادات واللباس، غير أن هذا الشكل وجوده قليل في المدن ويكاد ينعدم في القرى.

غير أن التغيرات التي أحاطت بالأسرة الجزائرية الممتدة أصبحت تتسم بدرجات متفاوتة أي أنها تعددت بصورة نسبية وطبقا لتقدم الأحوال الحضرية العامة في المجتمع الجزائري ككل ، وأشارت بعض الدراسات إلا أنه تبعا لحركة النزوح زمن الريف إلى الحضر بدأت الأسرة الجزائرية تفقد شكلها كأسرة ممتدة (يصل عدد أفرادها إلى أكثر من 40 فردا) لتتجه نحو شكل الأسرة الزواجية أو النووية.

وهكذا بدأت المدن الجزائرية تستمر بهذا الشكل الجديد، وتحول بناء الأسرة الجزائرية من النظام الممتد إلى النووية، إلا أنه لم يكن بارزا بشكل واضح إلا بعد أن نزحت الأسرة إلى الوسط الحضري المختلف عن الوسط الريفي، ومن نمو اجتماعي واقتصادي استهلاكي يقوم بالدرجة الأولى على علاقات القرابة ويعتمد على النتاج الزراعي والحيواني، إلى نمط اجتماعي فردي يقوم على الاقتصاد الصناعي والتجارة ويحكمه العمل المأجور في الزمان والمكان [1]، وأصبحت الأسرة الجزائرية المعاصرة (النووية) تتميز بصغر حجمها وتغير وظائفها وتغير مراكز أفراد الأسرة وخروج المرأة للتعليم وميادين العمل، كما أن تطور ونمو الاتصال بكل أشكاله والحراك الاجتماعي والإعلامي وتطور التعليم والعلاقات وتوزيع وتبادل الإيديولوجيات عن طريق

[1] - محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990 ،ص89.

الصحافة المكتوبة والإذاعة والكتب والسينما والتلفزيون، كان له تأثير على البنية الأسرة الجزائرية وتطورها.

ويمكننا تلخيص المراحل التي مرت بها الأسرة الجزائرية في المراحل التالية:

1. مرحلـة ظهور العائلة :تعد العائلة إنتاج اجتماعي تعكس صورة المجتمع المتواجد فيه، وتتطور

بتطور وظروف هذا الكيان، ولذلك تعتبر العائلة أحد المؤسسات الأساسية التي تشمل عددا من الرجال يعيشون زواجيا مع عدد من النساء ومعهم أقارب آخرين وهذا يشير إلى البناء العائلي الذي يشمل: الزوج والزوجة والأقارب.

2. مرحلـة انقسام العائلة :عرفت العائلة الجزائرية الحديثة مرحلة انقسام خاصة للشكل العائلي

البسيط، الذي انحدر منه انفجار العائلة الموسعة، وحدث هذا في مرحلة ما بعد الاستقلال.

3. مرحلـة ظهور الأسرة الحديثة :من أبرز المشكلات المعرفية التي تواجه علم الاجتماع العائلي

بصفة خاصة الأسرة الحديثة ودورها في المجتمع الإنساني نتيجة ظروف نشأتها الاجتماعي، الاقتصادي والمهنية، وأمام هذا الوضع الجديد، فالأسرة الحديثة أخذت في تكوين إيديولوجية جديدة يميزها وتدعم وجودها، لا سيما منها الأسرة الحديثة في المجتمع الغربي التي طرأت عليها تطورات شاملة النطاق في كل الطبقات، حيث رافق هذا التحول الكبير، تفكك النسق القرابي القديم إلى وحدات قرابية صغيرة نسبيا ومستقلة عنها، نعني الأسرة الممتدة والعشيرة، القبيلة، ومن أبرز هذه الوحدات: الأسرة الحديثة أو النووية والتي تتكون من الزوج والزوجة والأبناء غير المتزوجين، وكلهم يعيشون تحت سقف واحد بشكل مستقل عن أسرتي التوجيه أي أسرة كل من الزوج والزوجة.

أما المجتمع الجزائري بعد الاستقلال فحدث فيه تغير ديناميكي على نطاق واسع، إذ توسع نظام التربية والتعليم بوتيرة معتبرة أظهرت قواعد مدنية تنافس القوانين المعرفية إضافة إلى توسع

المشاريع العمرانية في مناطق جغرافية عديدة، كما وضعت إستراتيجية جديدة للتنمية الريفية في إطار التخطيط العمراني "القرى الاشتراكية" والثورة الزراعية لضمان الاستقرار وفرص التشغيل، كما تخصص أفراد العائلة في تخصصات مهنية عن طريق التكوين المهني ثم الدخول بعدها في أعمال مختلفة ومهن متنوعة خططت لها الدولة وكانت تهدف من ورائها لترقية الأحوال المادية للشعب والموافقة بين البنية لتحتية (الأسرة)والبنية الفوقية (اجرءات, قوانين ....)لتجسيد مفهوم العائلة الزواجية واقعا.[1]

إن ظهور الأسرة الحديثة وانتشارها لم يكن نتيجة إنتاج معين، أو مستوى معيشي أو نشاط اقتصادي بل هو قالب نموذجي له ظروفه، واستعداد ثقافي خاص للأفراد في المجتمع وفي حالة تفاعلهما معا، والذي يقاس ضمنيا درجة الوعي السائد بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع، لكن الأمر الذي ينبغي تأكيده هو اختلاف المجتمع الجزائري عن بقية المجتمعات المذكورة يرجع إلى أسباب معيشية منها

- ضعف الدخل القومي والفردي.
- غموض الإيديولوجية المتبعة في المجتمع الجزائري.
- التبعية الضمنية للمستعمر بأسلوب مباشر أو غير مباشر.
- تاريخ وحضارة المجتمع الجزائري الذي يعود إلى أكثر من 25 قرنا.[2]

وبناء على ما سبق يمكن القول أن الأسرة الجزائرية، وإن كانت تتجه في تطورها نحو الأسرة الزواجية إلا أنها مازالت تحتفظ بالكثير من مظاهر الأسرة الممتدة فأصبحت تجمع خصائص الأسرة الحضرية ووظائف الأسرة الريفية ويظهر ذلك في حرصها على العادات والتقاليد والقيم والأعراف والنظرة الجماعية للسلوك الفردي الذي يتمثل في رقابة وضبط سلوك كل فرد في الأسرة وتوجيهه الوجهة التي ترفع مركز الأسرة في المجتمع وتحافظ على شرفها ويرجع ذلك إلى قوة التقاليد والتراث المشترك وما تركه الإسلام من آثار قوية في التقاليد الأسرية من جهة، كما أثرت الحياة في المدينة على الأسرة الجزائرية الممتدة من حيث البناء والسلطة والزواج

[1] - عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر, ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر، 1982 ، ص122.
[2] - مصطفى بوتفنوشت، مرجع سابق، ص09.

والإنجاب والوظائف التقليدية للأسرة كالتربية والضبط الاجتماعي والدف العاطفي لأفرادها وبدرجات متفاوتة نتيجة اختلاف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومناطق الإقامة لكل أسرة .

ولا يمكننا تجاهل ما مرت به الأسرة الجزائرية في سنوات المأساة الوطنية 1991م- 2000م حيث عاشت الجزائر سنين الجمر لم تشهد لها مثيلا أي دولة عربية مسلمة، القتل والتشريد والتهجير من القرى، وعدم الأمن خلال السفر، يضاف إلى ذلك عدم الإحساس بالأمان في البيوت نفسها مما شكّل حالة من القلق والرهبة في نفوس المواطنين، الذين انطووا على أنفسهم، وتكدر صفو حياتهم اليومية التي أصبحت خليطا بين هاجس الخوف اليومي والخوف من الغد، ولنا أن نتصور حال الأسر الجزائرية ومعاناتها اليومية في البحث عن الأمن والأمان لأبنائها، ناهيك عن البحث عن لقمة العيش التي يشارك فيها الأطفال أنفسهم في ظل تدهور الحياة الاقتصادية للبلاد، فقد أثرت هذه التغيرات وغيرها وشكلت ضغوطا على الأسرة، فمست بناءها ووظيفتها، وضعفت معها الكثير من وظائف الأسرة المطلوبة مثل التربية الجسمية والنفسية والعقلية، والتربية الخلقية والدينية، ناهيك عن التنشئة الاجتماعية التي توجه سلوك الطفل نحو اكتساب العلاقات الاجتماعية مع الآخرين؛ إذ تقوقعت كل أسرة على نفسها، وضيقت من حدود ومجالات التعامل حتى بين الجيران أنفسهم، وبفعل الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتردية، جعل الآباء أكثر عرضة للقلق والتوتر ومشاعر الإحباط، وهذا ما انعكس سلبا على أساليبهم التربوية داخل الأسرة وعلاقاتهم بأبنائهم، وهنا لابد من الإشارة إلى أنه في هذه المرحلة ظهرت أسر جيل الجامعات أي الأسر المثقفة التي يعد أحد الوالدين فيها على الأقل خريجا جامعيا.

وفي السنوات الأخيرة ظهرت تغيرات جذرية مهمة على مستوى الرؤية التصورية للحياة في النمط المعيشي، ولعل أبرز هذه التغيرات التي طرأت على الأسرة نذكرها فيما يلي :

أ. صغر الحجم :إن الأسرة الحديثة تمتاز بضيق نطاقها وصغر حجمها، فهي تتكون من الزوج والزوجة والأولاد المباشرين .

ب. تغير المركز الاجتماعي لعناصر الأسرة: كان وضع المرأة في الحياة الاجتماعية أكثر المراكز

تغييرا خاصة في نصف القرن الأخير، فقد نزلت المرأة إلى ميدان العمل وذاقت حلاوة الكسب وشعرت بقيمتها الاقتصادية وبأنها أصبحت سيدة موقف وتستطيع أن تكفي نفسها بنفسها، ومن ثم فلا داعي لتحمل القيود التي كان يفرضها عليها الرجل [1]، وبالتالي أضحت المرأة عنصرا ايجابيا تتدخل في اختيار شريك حياتها ورسم خطوط حياتها الزوجية، وتقاسمت مع الرجل السيادة على الأسرة، وأصبحت تتصرف بحرية ومسؤولية في شؤون منزلها.

ج. سيادة الاتجاهات الديمقراطية :كانت نتيجة انتشار النظرية الديمقراطية لتحقيق المساواة وتكافؤ

الفرص وانتشار التعليم الإلزامي، فتعلمت بذلك البنت ونالت قسطا كبيرا من الثقافة وشعرت بحريتها الفكرية، وقد انعكس كل هذا على حياة الأسرة الحديثة، وأصبحت بذلك النزعة الديمقراطية هي التي تسيطر على مناقشات الأسرة، وأصبحت الصراحة والتفاهم هما العاملان المسيطران على مختلف الاتجاهات داخل الأسرة.

د. تراجع سلطة الوالدين :تمتاز الأسرة الحديثة بالحريات الفردية، فلكل فرد كيانه الذاتي وشخصيته

القانونية لاسيما إذا بلغ السن الذي يضفي عليه هذه الأهلية، "وبالتالي تصبح له اهتمامات أخرى خارج الأسرة، والأم العاملة لها دائما ارتباطات والتزامات بميدان العمل، والأب كذلك دائم الانشغال خارج البيت، ومن هنا لم تعد السلطة الأبوية من المفاهيم الرائجة في الأسرة الحديثة خاصة المجتمعات الغربية، فالأطفال في هذه المجتمعات يحتكون منذ فترة مبكرة من حياتهم مع بيئات خارج نطاق الأسرة كجماعات اللعب في الحي، جماعات الهوايات،..وانخراط الأطفال في هذه البيئات يشغل قدرا كبيرا من اهتماماتهم وتفكيرهم، هذا إضافة إلى وسائل الاتصال الجماهيري كالتلفزيون،..الخ.[2]

وبالتالي تؤثر تلك الأشياء في سلوك الأطفال وتوجيههم، مما يجعل سلطة الأب والأم على الطفل في تراجع، وقد دعم هذا التراجع انتشار المذاهب الديمقراطية التي تفرض أي سلطة على الأطفال.

[1] - سامية مصطفى الخشاب: النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة مصر، 2008 ،ص84

[2] - علياء شكري، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة ، دار المعرفة الجامعية المصرية، القاهرة، 1992 ، ص169.

ه. العناية بتنظيم الناحية الترويحية والمعنوية في محيط الأسرة :وذلك بتنظيم أوقات الفراغ والعناية

بمختلف الفنون، وكذا تتمثل العناية بالناحية الترويحية في الذهاب إلى السينما والحدائق العامة والأندية والمهرجانات، وبالتالي أصبحت هذه الأمور من أهم مقومات حياة الأسرة الحديثة، وذلك بتخصيص جزء من ميزانيتها لها.

4. أدوار الأسرة:

إن الأسرة باعتبارها الوحدة الاجتماعية الأولى التي ينشأ فيها الطفل، فهي تمثل العامل الأول المؤثر في صنع سلوك الطفل بصبغة اجتماعية، ومن ثم تبدو أكثر جماعات التنشئة أهمية وكفتها أكثر ترجيحا عن المؤسسات الأخرى، لما تتركه في شخصية الطفل من آثار ايجابية أو سلبية ، فلا يمكن أن تحل أي مؤسسة أخرى محل الأسرة في المراحل المبكرة من عمر الأبناء، فهي التي تبدأ بتعليم الطفل اللغة وتهيئته لاكتساب الخبرات المتخلفة ليصبح فردا يخدم نفسه أولا ومجتمعه ثانيا.

أ. الدور التربوي للأسرة :

إن الأسرة هي التي تنشأ الروابط الأسرية والعائلية للطفل، والتي تكون بدايات العواطف الاتجاهات الاجتماعية لحياة الطفل وتفاعله مع الآخرين، كما أنها تهيئ للطفل اكتساب مكانة معينة في البيئة والمجتمع، حيث تعد المكانة التي توفرها الأسرة للطفل بالميلاد والتنشئة محددا مهما للشكل الذي سوف يستجيب به الآخرون تجاهه، "يكاد يتفق جل علماء الاجتماع وعلم النفس والأنثربولوجيا الاجتماعية على أن الأسرة هي الخلية الأساسية التي يقوم عليها كيان المجتمع، ولذلك عدت من أهم المؤسسات التربوية التي تساهم بقوة في تشكيل الفرد، كما أنها مصدر السلوك الشخصي[1] "، إضافة إلى أن الأسرة هي الموصل الجيد والناقل المعتمد لثقافة المجتمع لأطفالها، فهي الوسيط الأول لنقل هذه الثقافة بمختلف عناصرها لأطفالهما، كما تشارك الأسرة بأشكال مباشرة وغير مباشرة في أنما مهنية أشكال الثقافات الفرعية من خلال التفاعل الاجتماعي، فالأسرة تمثل الجماعة المرجعية الأولى للطفل في معارفه، قيمه، ومعاييره، فهي

[1] - علي ليلة، الطفل والمجتمع (التنشئة الاجتماعية وأبعاد الانتماء الاجتماعي)، المكتبة المصرية، الاسكندرية مصر،2006،ص 170-171.

توفر للطفل المصدر الأول لإشباع الحاجات الأساسية له، فهي الأساس الاجتماعي والنفسي أيضا، كما توجد بالأسرة أدوار مختلفة داخلها، ومن أهمها: دور الأم ودور الأب ودورهما معا.

- -دور الأم التربوي :إن دور الأم من أهم الأدوار في الحياة الأسرية، وفي حياة الأبناء

بالأساس، والأم اليوم نجدها تقوم بعدة أدوار الأمر الذي وسع من مساحة فعاليتها في أسرتها، قد يحدث صراع في هذه الأدوار أو يسودها التماسك والانسجام، وفي جميع الحالات تنعكس على الأسرة وعلى عملية التنشئة الاجتماعية باعتبارها تجمع بين التكوين البيولوجي للطفل واحتياجات النمو الاجتماعي من ناحية أخرى .فالأم في إطار الثقافة الشعبية ترتبط في أدائها لأدوارها العديد من المتاعب، فبسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها المجتمع [1]، نجد أن دخل الزوج قد لا يكفي لإشباع الحاجات الأسرية المتزايدة، هذا ما يولد نوع من التوتر الذي تتحمله الأم والذي ينتقل من خلالها إلى الأبناء، وقد تحاول الأم البحث عن عمل لإشباع حاجات أسرتها والتخلص من التوتر، غير أنها إذا وجدت العمل سيزيدها إرهاقا ويكون على حساب أسرتها، ونواجه هنا أنواعا من الأمهات؛ فإذا كانت أما أنانية تسعى لتحقيق طموحاتها ونجاحها في عملها يكون هذا على حساب أسرتها، وتصبح الأسرة مصدر توتر لها، وقد تعمل الأم لكن تظل احتياجات أسرتها هي أولويتها الأساسية، لكن دورها سيكون مقصر فيه ويصاحبها التوتر وتنقله بدورها إلى أفراد أسرتها، وتصبح الأم هنا الشماعة التي تعلق عليها كل الأخطاء في العمل، الأسرة وفي المجال العام، وهنا نجد أن المرأة -هنا بالتحديد- هي الأكثر معاناة من هذا التحيز الاجتماعي، فهي المسؤولة عن ترشيد الإنفاق برغم محدودية دخل الزوج، وهي المسؤولة عن الإسراف والإنجاب، ويتجاهل المجتمع دور الرجل، كما أنها المسؤولة عن إنجاب الإناث، ونتيجة لكل العوامل السابقة، قد لا تكون ناجحة في العمل وعاجزة عن توفير السعادة في حياتها الأسرية، لها ولأفراد أسرتها.

ويمكن تلخيص الدور التربوي للأم في الأسرة في النقاط التالية:

- توفير الحنان والمودة والعطف للأبناء.
- تقدم لأبنائها صورة محترمة لبناء شخصية سليمة ومتزنة.

[1] - علي ليلة، نفس المرجع، ص 172.

- تسهر على سلامة وصحة أبناها.
- تمارس السلطة في أسرتها مع ضرورة الاستماع وإعطاء جو من الديمقراطية أيضا.
- بوصفها نموذجا أو موضوع اقتداء يجب أن تتجنب: التجاوزات كتجاوز السلطة والحماية المطلقة لأن لا تؤدي بالطفل للخوف من المسؤوليات في المستقبل.
- الدور التربوي للأب في الأسرة :إن الأب المنتمي للشرائح الاجتماعية الدنيا والمتوسطة

مستهدف بعديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها المجتمع عموما، فيخلق لديه حالة من عدم الرضا بسبب عجزه عن إشباع الحاجات الأساسية له ولأسرته من وثم تنتقل هذه الحالة إلى أسرته، وينمو الطفل على قدر من العدوانية، أو قد ينجو الأب بنفسه عن طريق الاستمتاع ببعض دخله على حساب أسرته تاركا بقية الدخل لأسرته يواجهون الحياة به، في إطار حالة من الصعوبة الكاملة التي تعمق حالة الغضب لديه نحو محيطه الاجتماعي، وقد يتجه الأب في حالة ثالثة لمواجهة مشكلات الحياة بأسلوب آخر ألا وهو البحث عن فرص عمل أخرى تستهلك وقت أكبر مما يعطيه لأبنائه، وذلك بهدف الحصول على دخل قادر على إشباع حاجاتهم الأساسية، وقد يفرض هذا العمل الإضافي غياب الأب الطويل عن أسرته وقد يفرض عليه الانتقال إلى مجتمع آخر يجعله غائبا في أدائه لدوره في تربية أبنائه. ويوجد نوع آخر من الآباء ألا وهو الأب الذي يعاني من مشكلة أو إعاقة دائمة فيصبح عبئا على أسرته أو الأب الذي له نزواته الانحرافية والذي يصبح خطرا على أسرته ويسبب الكثير من المشاكل الداخلية والخارجية عن الأسرة [1].

ويمكننا تلخيص الدور التربوي للأب بصفته رئيسا للأسرة ع في النقاط التالية:

- يمارس سلطته الأبوية على الولد في الوقت الذي يستمع إليه ويوفر له الحنان الضروري لتنشئته تنشئة سليمة ومتزنة
- يتدخل عند الضرورة بشكل واضح وموجز ومباشر وصارم آخذا في الاعتبار سن الولد،

[1] - عبد القادر القصير، مرجع سابق ،ص 66.

وسمات كل مرحلة عمرية وكيفية التعامل معها

- يقدم لولده صورة محترمة تمكن الطفل من إرساء شخصيته، بوصفه قدوة أو نموذج يحتذى

به.

كما عليه أن يتجنب ما يلي:

- التجاوزات مثل تجاوز السلطة (الحماية المفرطة).
- الصراعات الأسرية أمام الأطفال.
- الغياب المتكرر عن الأسرة مما يؤدي إلى عدم التوافق الاجتماعي.

5. وظائف الأسرة.

يلاحظ أن تطور وظائف الأسرة من العصر القديم إلى العصر الحديث قد تطورت من الاتساع والكبر إلى الضيق والصغر، حيث نجد أن الأسرة تقوم بمجموعة من الوظائف الجوهرية تتداخل وتتفاعل مع بنية المجتمع، وبما أن الأسرة خاضعة لمنطق التغير عبر الزمان والمكان ومن حيث الكم والكيف أدى إلى تغير وظائفها فلم تعد الأسرة الحديثة تقوم بنفس الوظائف وبنفس الكيفية التي كانت الأسرة في القديم تقوم بها، إلا أن التطورات الاجتماعية الحاصلة على مستوى المجتمع، "نتيجة لزيادة التخصص وتعقد المجتمع الحديث والنمو المستمر في التنظيمات البيروقراطية واثبات أنها أكفأ من غيرها من التنظيمات في تحقيق الأهداف المجتمعية "[1]، وكذا إشباع الحاجات الفردية، سلبت بذلك من الأسرة وظائف عديدة كالوظيفة الإنتاجية التي انتقلت إلى المصنع والوظيفة التعليمية التي انتقلت إلى المدرسة، ولكن رغم ذلك تبقى للأسرة وظائف مقتصرة عليها وحدها فقط كالإنجاب والاشباعات الجنسية التي يقرها المجتمع، ونجد بذلك تشارك المؤسسات الأخرى في أداء وظائف أخرى (التربية والتنشئة الاجتماعية).

[1] - عبد القادر القصير، مرجع سابق ،ص 67.

وقد جاء في مؤلف الباحث "طـارق كمال "الأسرة ومشاكل الحياة العائلية"، تصنيف لأهم وظائف الأسرة إلى أربعة وظائف رئيسية، وهي[1]:

أ. الوظائـف البيولوجية :تقلصت وظائف الأسرة من وحدة اقتصادية تنتج للمجتمع كل ما

يحتاجه وكانت هيئة سياسية وإدارية وتشريعية ودفاعية، وتتلخص وظيفة الأسرة البيولوجية في الإنجاب وما يسبقه من علاقات جنسية ضرورية لاستمرار الكائن الإنساني.

ب. الوظيفة النفسيـة :كما يحتاج الإنسان للغذاء لينمو ويكبر فهو يحتاج إلى إشباع حاجاته

النفسية، كالحاجة إلى الحب والأمن والتقدير، وهذا لا يمكن أن يوفره إلا الأسرة، حيث أنها المكان الأول الذي يجد فيه الفرد الحنان والدفء العاطفي.

ج. الوظيفـة الاجتماعية :وتتجلى هذه الوظيفة في تنشئة الأبناء، التي يبدو تأثيرها في السنوات

الخمس الأولى من حياة الطفل، على وجه الخصوص، ففي هذه السنوات يتم تطبيع الطفل اجتماعيا وتعويده على مختلف النظم الاجتماعية (التغذية، الإخراج، الحياء والتربية الحسنة والاستقلالية)، كما تتضمن إعطاء الدور والمكانة المناسبة للطفل، وتعريفه بذاته وتنمية مفهومه لنفسه وبناء ضميره وتعليمه المعايير الاجتماعية ليعرف حقوقه وواجباته التي تساعده على الصحة النفسية والتكيف ووسطه الاجتماعي .فالأسرة تعد الطفل إعدادا اجتماعيا وتوجه سلوكه في ما يجب وما لا يجب عمله، وتعلمه اللغة التي يتفاعل بها اجتماعيا، كما تنقل للطفل الموروثات الثقافية والدينية وتعين له مكانته الاجتماعية، "فالعائلة تقوم وعلى حد تعبير أحد تعبير أحد علماء الاجتماع بوظيفة المدرب الاجتماعي الذي يضمن للأفراد مكانة معينة في المجتمع.

د. الوظيفـة الاقتصادية :تعرضت هذه الوظيفة على تطور كبير بوصفها وظيفة أسرية، ولعل

[1] - حنان عبد الحميد العناني، الطفل والأسرة والمجتمع، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2000 ،.ص 55-56.

من أبرزها خاصة في المجتمعات البدوية والقروية لم تعد مكتفية بذاتها اقتصاديا، وهجر أفرادها إلى المناطق الحضرية (المدن) بحثا عن حياة أفضل وفرصة العمل، واقتصر نشاط القرى على أنواع محدودة من النشاط على تربية الدواجن، صناعة الألبان والخبز، أما الأسرة الحضرية فإن وظيفتها في الإنتاج تتحدد بطبيعة الحياة الحضرية في صنع الطعام وغسل الملابس وحياكتها في بعض الأوقات، فهي تستهلك أكثر من كونها منتجة.

ويؤكد وليم أوجبرن Ogbern William أن مأساة الأسرة الحديثة تكمن في فقدانها لأغلب الوظائف التي كانت تقوم بها وهي[1]:

- الوظيفة الاقتصادية: حيث كانت الأسرة في الماضي وحدة اقتصادية مكتفية ذاتيا لأنها تقوم

باستهلاك ما تنتجه، وبالتالي لم تكن بحاجة للبنوك أو المصانع أو المتاجر.

- الوظيفة التعليمية: كانت الأسرة تقوم بتعليم أفرادها ولا يعني ذلك تعليم القراءة والكتابة، وإنما

يعني الحرفة أو الصنعة أو الزراعة والتربية البدنية والشؤون المنزلية بالنسبة للإناث.

- وظيفة منح المكانة: كان أعضاء الأسرة يستمدون مكانتهم الاجتماعية من مكانة أسرهم

في الوقت الذي كان اسم الأسرة يحظى بأهمية وقيمة كبرى .

- وظيفة الحماية: كانت الأسرة أيضا مسؤولة عن حماية أعضائها، فالأب لا يمنح لأسرته

الحماية الجسمانية فقط وإنما بمنحهم الحماية الاقتصادية والنفسية وكذلك يفعل الأبناء لآبائهم عندما يكبرون في السن.

- الوظيفة الدينية :كتعليم الصلاة وقراءة القرآن، وممارسة الشعائر الدينية.

[1] - سناء الخولي، مرجع سابق ، ص68.

- الوظائف الترفيهية: كانت الوظيفة الترفيهية محصورة أيضا في الأسرة أو بين عدة أسر،كإعداد السهرات العائلية أو بمشاركة الجيران وليس في مراكز خارجية مثل وسائل الترفيه المختلفة كالمسارح والسينما.

III. نماذج المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها الأسرة الجزائرية:

1. مشكلة التفكك الأسري

تعتبر مشكلة التفكك الأسري ظاهرة متنوعة ومعقدة، حيث تشير إلى فقدان أحد الوالدين أو كلاهما، الطلاق، الهجرة، الوفاة أو الغياب الطويل. يُطلق على هذه الحالات المصطلحات المختلفة مثل التفكك الأسري، الانهيار الأسري، العائلة المتداعية أو المحطمة. تحدث هذه المشاكل عادة نتيجة لظروف لا حتمية مثل الطلاق، الفراق، وفاة أحد الأزواج، أو لظروف قد تؤدي إلى تعطيل العلاقة الأسرية.

من المهم الإدراك أن التفكك الأسري ليس مجرد مشكلة فردية، بل يؤثر أيضًا على العلاقات العائلية والتواصل بين أفراد الأسرة. يعد التفكك الأسري تحديًا كبيرًا يتطلب التعامل معه بحساسية وتوفير الدعم والمساعدة للأفراد المتأثرين به. يمكن أن يساهم الاهتمام المشترك والدعم المجتمعي في إعادة ترميم العلاقات العائلية وتعزيز الوحدة والاستقرار الأسري.

يرجى ملاحظة أن هذه المعلومات تهدف إلى توضيح مفهوم التفكك الأسري والتسميات المختلفة المستخدمة لوصفه، ولا تغني عن الاستشارة المتخصصة لفهم المزيد عن المشكلة وكيفية معالجتها بشكل فعال.

إن التنوع في الألفاظ لا يخرج عن كونها جميعها تشير إلى معنى واحد ويعود سبب تنوعها إلى ترجمة بعض المصطلحات الأجنبية مثل (broken home, broken family)ولكنها بمجملها تشير إلى تفكك الأسرة بسبب عدة عوامل كالطلاق والانفصال والفقر المزمن وانقطاع الآباء عن أسرهم بسبب انشغالهم بأعمالهم وعدم إعطائهم العناية الكافية ألبنائهم أو بسبب كون الآباء يتصفون بأعمال الرذيلة والإجرام أو عدم قدرة الأسرة المهاجرة على التكيف مع الوضع الجديد، وقلة خبرة الآباء في تربيه أبنائهم وتوجيههم.[1]

[1] - أ حمد عبدالطيف أبو أسعد ،سيكولوجية المشكلات السرية،دار المسيرة للنشر للطباعة، الطبعة 1،عمان ،ص ص 222 .،221

- **أشكال التفكك الأسري:**

أ. التفكك الجزئي: يحدث عندما يتم فصل الزوجين لفترات زمنية محدودة أو ينفصلون عن بعضهم البعض، وبعد ذلك يعودون مرة أخرى للعيش معًا. وفي هذا النوع من التفكك، من الصعب استعادة العلاقة الزوجية بشكل سليم ومستدام.

ب. الوحدة الأسرية غير الكاملة: يحدث هذا التفكك عندما يواجه أحد الأبوين أو الزوجين صعوبة في أداء واجباتهما ومسؤولياتهما المعتادة في الأسرة. يمكن أن يكون ذلك بسبب ضعف الدعم الاجتماعي أو الضغوط النفسية أو التحديات الاقتصادية.

ج. التغيرات في تعريف الدور: يحدث هذا التفكك عندما يتغير تعريف الدور التقليدي للأفراد في الأسرة، مثل خروج الزوجة للعمل وتوزيع المسؤوليات بين الزوجين بشكل مختلف. يمكن أن يسبب ذلك صراعًا بين الأبوين أو بين أفراد الأسرة الآخرين وقد يؤدي إلى ظهور مشاكل نفسية واجتماعية في الأسرة.

د. الاحتياجات الأسرية الناتجة عن أحداث خارجية: يحدث هذا التفكك بسبب أحداث خارجة عن إرادة الأسرة، مثل الغياب الطويل لأحد الأبوين بسبب السجن أو العمل في مهمات بعيدة. يؤدي ضعف دور الأبوين في الأسرة إلى تأثير سلبي على العلاقات العائلية وقد يتسبب في ظهور تحديات نفسية واجتماعية.

ه. النكبات الذاتية: يحدث هذا التفكك بسبب ضعف الأدوار الرئيسية في التربية والاهتمام بالأطفال، نتيجة للأمراض النفسية والعقلية والجسدية للأفراد العائلة. يمكن أن يؤثر ذلك على سلامة صحة الأطفال ويزيد من انحرافهم واضطراباتهم النفسية.

و. أسرة القوقعة الفارغة: يحدث هذا التفكك عندما يعيش أفراد الأسرة معًا بشكل فعلي كأسرة، ولكن تكون الاتصالات بينهم ضعيفة أو محدودة، وتسود بينهم الخلافات والاختلافات في الرأي بشكل كبير. هذا النوع من التفكك يعرقل تواصل العائلة ويؤثر على استقرارها.

فأهمية فهم أشكال التفكك الأسري تكمن في السعي لحل المشكلات والتحديات التي تواجهها الأسرة، وتعزيز التواصل والتعاون بين أفرادها لتحقيق الاستقرار والسعادة العائلية.

- **أسباب التفكك الأسري على الأسرة والطفل:**

أ. الفشل في التنشئة السليمة للأبناء

لأسرة هي المسؤولة عن إشباع الحاجات العاطفية للأبناء. يجب أن تكون الأسرة مكانًا آمنًا ومحبًا حيث يشعر الأبناء بالعطف والشفقة والحب. يجب أن تعمل الأسرة على تحرير الأبناء من المخاوف والقلق وحمايتهم من كل ما قد يهدد أمنهم النفسي.

التمسك بالاستقرار والمحبة في الأسرة يساعد في بناء ثقة الأبناء ويجعلهم يشعرون بأنهم ذوو قيمة ومحبوبون. يجب أن تكون الأسرة قادرة على التضحية والتفاني وتوفير الحماية العاطفية للأبناء. تلتقي هذه الجوانب في الاجتماع المستمر بين أفراد الأسرة، مما يسهم في استقرار الحياة النفسية والاجتماعية للأبناء.

وبالطبع، فإن عدم تحقيق هذه الحاجات في مناخ أسري مضطرب يؤدي إلى تأثير سلبي على الأبناء. قلة الاستقرار والصراعات والقلق يمكن أن يعطلوا تطورهم النفسي والاجتماعي. لذا، فمن المهم أن يدرك الوالدان العظيمة المسؤولية التي يتحملونها تجاه أبنائهم وأن يعملوا على خلق بيئة أسرية صحية ومستقرة.

على الوالدين أن يتحلى بالصبر والتفهم وأن يعملوا على تعزيز التواصل العائلي وتوفير الحب والدعم العاطفي للأبناء. يمكن أيضًا اللجوء إلى المشورة الأسرية أو الاستشارة الدينية للحصول على المساعدة والتوجيه في تعزيز العلاقات الأسرية وتحقيق الاستقرار العاطفي للأبناء.
للأسرة دور رئيسي في إشباع حاجة الانتماء الأسري، حيث يكون المناخ الأسري مترابطًا ومنسجمًا ومستقرًا، ويسود فيه المحبة والتفاهم. إذا تحققت هذه الظروف، يشعر أفراد الأسرة بالانتماء والمحبة والقبول. وعلى العكس، إذا فشلت الأسرة في إشباع حاجة الانتماء الأسري لدى الأبناء، قد ينشأ لديهم مشاعر الاغتراب والانعزال عن الذات والأسرة والمجتمع بشكل عام[1].

[1] - أحمد عبد اللطيف ابو أسعد ،مرجع سابق، ص ص 225 . 226.

من خلال تعزيز روابط الانتماء وبناء علاقات متينة ومستدامة في الأسرة، يمكن تعزيز الشعور بالانتماء والانسجام الأسري. يجب على الأسرة أن تكون حريصة على تقديم الدعم العاطفي والتفهم والاحترام لأفرادها، وتشجيع التواصل الصحيح وحل المشاكل بطرق بناءة. كما ينبغي تعزيز الروابط العائلية من خلال القيام بأنشطة مشتركة وتعزيز الروح التعاونية والاهتمام بحاجات ورغبات كل فرد في الأسرة، باختصار، يعتبر إشباع حاجة الانتماء الأسري دورًا حيويًا للأسرة، وذلك من خلال توفير مناخ أسري مستدام.

ب. خروج المرأة للعمل

عمل المرأة خارج المنزل قد يؤدي إلى تحول وتشويش على دورها الأمومي الطبيعي. فمن الصعب عليها أن تكون قادرة على القيام بمسؤولياتها كأم لأطفالها وفي الوقت ذاته تأدية عملها في الخارج. في معظم الحالات، إن لم يكن في جميعها، يتم تحقيق عمل المرأة في الخارج على حساب أبنائها. وبالتالي، يجد الأطفال أنفسهم يعانون من نقص في عوامل النمو النفسي، حيث يتم التركيز فقط على تلبية احتياجاتهم الجسمية مثل شراء وتحضير علب الحليب المجفف وتغذيتهم بها، دون الحصول على الاهتمام والاعتناء العاطفي اللازم.

علاوة على ذلك، قد يؤدي عمل المرأة إلى حرمان الأطفال من الدفء والمودة والحنان والعاطفة، بالإضافة إلى فقدانهم التوجيه والتربية السليمة. كما يعلم الجميع، تكون السنوات الأولى من حياة الطفل الخمسة الأولى حاسمة في تطور شخصيته المستقبلية من جميع النواحي الجسمية والعقلية والاجتماعية والروحية. ولذا، يتوجب على الأم قضاء وقت كافٍ مع طفلها لتطوير جميع جوانب شخصيته، والتواصل معه والاستماع إليه وتقريبها منه، وعدم الابتعاد عنه. يجب أن تلعب معه وتساعده على تنمية القيم الاجتماعية والروحية.

باختصار، يجب أن تتوفر للأم الوقت الكافي للتفاعل والاهتمام بأطفالها خلال السنوات الأولى من حياتهم، وذلك لضمان تطور شخصيتهم الصحيحة والمستدامة في الجوانب الجسمية والعقلية والاجتماعية والروحية.

قد يؤدي عمل المرأة إلى عدم استقرار الحياة الزوجية نظرًا للتأثير الذي يترتب عليه من الاستقلال الاقتصادي الذي يكتسبه النساء. يمنح هذا الاستقلال المرأة قوة تتعارض مع مفهوم

الزوج للسيطرة، فقد يسعى الزوج لمنعها من العمل والدخول في مجال الاستقلالية الاقتصادية وذلك للحفاظ على سيطرته. يتعارض هذا مع الإسلام الذي يحدد حقوق الزوج الشرعية على زوجته، بما في ذلك حق الطاعة والقرار في بيت الزوجية. وهذا الصراع بين الزوجين قد يؤدي في بعض الأحيان إلى انتهاء العلاقة الزوجية بالطلاق[1].

[1] - إبراهيم جابر السيد،التفكك الأسري (الأسباب والمشكلات وطرق عالجها) ، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع،د.ط ، الإسكندرية ، 2013،ص 79.

2. الطلاق

لغة: طلق المرأة من زوجها: بانت عن زوجها وتركته فهي طالق، طلق قومه: تركهم وفارقهم ،والمرأة وزوجها: خلاها عن قيد الزواج ، أطلق المرأة طلقها والمواشي سرحها والأسير خال سبيله[1]

الطلاق هو إنهاء العقد الزوجي بين الزوج والزوجة، وفصلهما عن بعضهما البعض قانونيًا. يعتبر الطلاق إجراء قانوني يتم بواسطة القضاء أو بتوافق الزوجين في بعض الأحيان. وبموجب الطلاق، يكون لكل من الزوجين حقوق وواجبات منفصلة عن الآخر

عندما تُطلق المرأة، فإنها تفقد حالتها القانونية كزوجة وتصبح مفصولة عن زوجها. تكون لديها الحرية في الزواج من شخص آخر بعد ذلك. وتختلف إجراءات الطلاق والتبعات القانونية المرتبطة بها حسب التشريعات القانونية لكل بلد.

وفي السياق اللغوي، فإن كلمة "طالق" تشير إلى انفصال شيء ما عن شيء آخر. على سبيل المثال، إذا هربت الناقة من قيدها، فإنها تعتبر "طالقة" من عقالها. وتستخدم أيضًا الكلمة "طلق" في بعض الأحيان للإشارة إلى التباعد أو الفراق بين مجموعة من الأشخاص، كما في حالة "طلق قومه" الذي يعني تركهم وفارقهم.

أما الجمع من "طوالق"، فتشير إلى الإبل التي انفلتت من عقالها، وتم استخدام هذا المصطلح في الماضي في بعض المجتمعات العربية البدوية.

- **أسباب ظاهرة الطلاق في الجزائر:**

أ. أسباب متعلقة بالزوجين:

1. صراع الأدوار: قد ينشأ صراع بين الزوج والزوجة حول توزيع المسؤوليات والأدوار في الحياة الزوجية، مثل الأدوار المنزلية والمهنية والعناية بالأطفال. إذا لم يتم التوصل

[1] - ألوف المسوعي،المنجد في اللغة والعالم للأدب، دار المشرق ،بيروت، ط21 ،1993م، ص470.

إلى توافق حول هذه الأدوار، فقد يؤدي ذلك إلى صعوبات وتوترات قد تؤدي إلى طلب الطلاق[1].

كما تعتبر الأسباب الاقتصادية أحد العوامل المهمة التي تؤدي إلى الطلاق في المجتمع الجزائري. عندما يتواجه الزوجان بضيق في سبل العيش وفشل في تحقيق حياة سعيدة وتحقيق أهدافهما، قد يؤدي ذلك إلى تدهور العلاقة الزوجية.

على سبيل المثال، إذا قلل أحد الزوجين من الإنفاق ولم يعبأ بتلبية احتياجات الحياة اليومية والمستقبلية، قد يسبب ذلك توترًا وتوازنًا غير متكافئ في العلاقة الزوجية. يمكن أن يتسبب ارتفاع تكاليف المعيشة وانتشار البطالة والفقر في زيادة الضغوط المالية على الأزواج، مما يجعلهم غير قادرين على تحقيق الاستقرار المالي والرفاهية المشتركة.

إضافةً إلى ذلك، يمكن أن تؤثر الضغوط الاقتصادية على الوضع النفسي والعاطفي للأزواج، مما يزيد من احتمالية حدوث صراعات وخلافات بينهما.

ومع ذلك، يجب ملاحظة أن الطلاق ليس مقتصرًا فقط على الأسباب الاقتصادية، وإنما يتأثر بعوامل متعددة مثل الثقافة والقيم والتوافق العاطفي والاحترام المتبادل وغيرها، ، وبذلك أصبحت العديد من الأسر الجزائرية تعيش في ظروف اقتصادية صعبة وقد تزيد هذه الظروف من الشجار بين الزوجين، وقد تؤول في كثير من الأحيان إلى الطلاق كحل بديل لهذه المشاكل.[2]

[1] - مصطفى الخشاب، دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية، القاهرة، د.ط، 1985م، ص243.

[2] - مسعودة كسال،مشكلة الطالق في المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ط، 1986م، ص ص51

3. انحراف الأبناء:

الانحراف هو « انتهاك للتوقعات والمعايير الاجتماعية، والفعل المنحرف ليس أكثر من أنه حالة من التصرفات السيئة التي قد تهدد الحياة نفسها، و يشير مفهوم الانحراف إلى السلوك والتصرفات والأفراد المنحرفين يشعرون دائما بنظرة القلة من الآخرين، وهنا نوجز أنه الانحراف سلوك مضاد للمجتمع يستحق نوعا من العقاب، أو أنه سلوك يخرق القانون.[1]

ويعرف الانحراف بأنه: "مجموعة من السلوكيات التي تهدد توازن النظام، أو عبارة ميرتون Mertonيصبح مضطرب الوظائف.

أ. أنواع الانحراف:

- **الانحراف العرضي** يشير إلى السلوكيات غير الاعتيادية التي لا تحدث بشكل مستمر، ولا تكون جزءًا من الطبيعة الأساسية للفرد. يحدث هذا النوع من الانحراف بين الحين والآخر، ولا يكون للفرد ظروف نفسية أو تربوية أو أسرية قاهرة تدفعه نحو الانحراف. بالإضافة إلى ذلك، فإن الفرد في حالة الانحراف العرضي لا يعترف بالأخطاء أو يشعر بالندم. قد يكون الدافع وراء هذا الانحراف خطأ غير مقصود أو رغبة في استكشاف مجهول، ولا يواجه صعوبة في التراجع أو الاعتراف بالخطأ.
- **الانحراف المحترف**: يلجأ الأفراد إلى هذا النوع من الانحراف بهدف تحقيق أهداف مادية أو تلبية احتياجات نفسية، وذلك دون أن ينفصلوا عن الأسرة. قد يصبح السلوك الانحرافي في هذه الحالة جزءًا من الحياة الاجتماعية للفرد، حيث لا يستطيع تحقيق أهدافه إلا من خلال وسائل غير قانونية مثل السرقة، تعاطي المخدرات، والزنا. يتميز العنصر الفعال في هذا النوع من الانحراف بأنه يعتبر هذه الوسائل غير المشروعة والسريعة هي السبيل لتحقيق الرغبات المادية والاحتياجات النفسية. بالتالي، فإن هذه الرغبات لا تخضع للقيود المجتمعية والقيم، التي يجب على الأفراد الالتزام بها والتحلي بالصبر تجاهها. وبالتالي فإن الفرد المتورط في الانحراف المحترف لا يولي اهتمامًا لمراقبة المجتمع أو احترام قيمه وتقديره.

[1] - محمد سلامة ومحمد غباري، أدوار الأخصائي الاجتماعي في مجال الجريمة والانحراف، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1 ،2004م، ص 76

- **الانحراف المنظم**: يشير إلى السلوك الانحرافي الذي يتم تنظيمه جماعيًا من أجل تحقيق أهداف معينة باستخدام وسائل غير قانونية. يشعر الفرد في هذا النوع من الانحراف بأن إشباع احتياجاته الاجتماعية يتم فقط عن طريق الانتماء إلى مجموعة محددة والمشاركة في أنشطتها. يتميز هذا النوع من الانحراف بوجود تنظيم محدد وواضح بين أفراده وتوزيع أدوار محددة بين الأعضاء. وغالبًا ما تكون الجماعات المنحرفة مجتمعًا يعزى إليه الأفراد الذين يعانون من هزيمة نفسية واجتماعية وظروف اجتماعية محددة.
- **الانحراف الجماعي**: يعبر عن الانحراف الجماعي في قطاع معين من المجتمع، حيث يصبح السلوك الانحرافي سمة مميزة لمجتمع معين. يكون هناك عدد من الأفراد في المجتمع يميلون إلى ممارسة انحراف معين مثل تعاطي المخدرات، أو ارتكاب أعمال عدوانية محددة، أو ممارسة الجنس غير الشرعي. قد يزداد الانحراف في فترات الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، عندما يكون هناك زيادة في الفقر والحرمان والمرض والجهل والجوع، أو بعد انتهاء فترة الحرب عندما يكون المجتمع والدولة قد تعرضا لتحطيم اقتصادي كبير وتدمير للبنية التحتية للمجتمع[1].
- **الانحراف السلبي:** يشير إلى الوضع الذي يجد الشخص نفسه فيه في موقف سلبي يخلو من السلوك الاجتماعي السوي. يشمل ذلك الأطفال الذين ليس لديهم عائلة يعولون عليها من الدولة أو المجتمع، حيث يتعاملون مع المدمنين أو يعملون مع عائلات تمارس الدعارة. يحتاج هؤلاء الأشخاص إلى الرعاية الاجتماعية أو الحماية للمساعدة في تغيير أسلوب حياتهم.
- **الانحراف الجنائي:** يشير إلى السلوك الانحرافي الذي يتمثل في ارتكاب جرائم، ويتم التعامل معها وفقًا للتشريعات والأنظمة القانونية. ينجم هذا النوع من الانحراف عن فقدان الرعاية الأسرية التي تدفع الشخص نحو السرقة، أو الاعتداء، أو ارتكاب أفعال غير قانونية. يتطلب مكافحة الانحراف الجنائي تغييرًا في الأسلوب والمنهجية للتعامل مع هذه السلوكيات الانحرافية.
- **الانحراف المرضي:** هو نتيجة لظروف اجتماعية تساهم في دفع الشخص نحو أنماط سلوك غير سوية. على سبيل المثال، قد يقوم شاب أو فتاة بارتداء ملابس تهدف إلى جذب

[1] - محمد سلامة ومحمد غباري، المرجع السابق، ص 82.

انتباه الآخرين ولا تتفق مع القيم المجتمعية المتفق عليها. كما يمكن أن يتضمن الانحراف السلبي أعمال الخيانة والغدر والنصب والاحتيال[1].

على سبيل آخر، يمكن أن ينشأ الانحراف السلبي من خلال الانحياز لسلوك غير أمين داخل المجموعة التي ينتمي إليها الشخص، بهدف خلق صراعات وتوترات بين أفراد المجموعة. يمكن أن يتسبب هذا السلوك في تقويض الثقة والاستقرار الاجتماعي داخل المجتمع.

من الضروري أن نفهم أن الانحراف السلبي يعد سلوكًا غير مقبول اجتماعيًا، حيث يتعارض مع القيم والمعايير المجتمعية المتفق عليها. يجب أن يتم التصدي للانحراف السلبي من خلال تعزيز الوعي المجتمعي وترسيخ القيم الأخلاقية والمساهمة في تحقيق العدالة والاستقرار الاجتماعي.

ب. **أسباب الانحراف:** للانحراف أسباب كثيرة نوجزها فيما يلي:

- **الأسرة:**

الأسرة هي مؤسسة اجتماعية تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية، ولكن قد تكون أيضًا مسؤولة عن انحراف الأطفال، وربما تكون مصدرًا للثقافة الانحرافية. يمكن للأسرة أن تعلم أفرادها ثقافة الانحراف وتشجعهم عليها بطرق مقصودة أو غير مقصودة. قد يتسبب الإهمال، أو العقاب، أو التقييد، أو الممارسات القاسية في السيطرة على سلوك الطفل، في أن يتعرض الطفل أحيانًا لمعاملة قاسية من قبل والديه، مما يشكل له اضطرابًا نفسيًا وقد يدفعه نحو الانتقام تحت تأثير زيادة درجة العدوانية[2].

علاوة على ذلك، قد يكون الاهتمام الغير كافي من قبل الوالدين، أو انغماسهم في المشاكل اليومية، أو تقديم نموذج سلوك سيء داخل الأسرة، سببًا لتقليد الطفل لهذا السلوك دون أن يشعر به. يتضمن هذا النموذج السلوكي ارتكاب جرائم مثل الزنا والانحلال الأخلاقي والاعتداء والخصام والشجار المستمر بين الوالدين.

من ناحية أخرى، يمكن أن يؤدي القصور الأسري في عمليات التنشئة الاجتماعية أو التخلي عنها لصالح مؤسسات أخرى، التي تفتقر إلى المسؤولية الأخلاقية، مثل بعض وسائل الإعلام وبعض

[1] - أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، ديناميكيات الانحراف والجريمة، المكتب الجامعي الحديث، القاهر ة 2008م،ص 46.
[2] - أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، المرجع السابق، ص55

الجماعات، إلى انحراف الأطفال والمراهقين سلوكيًا. يصبح التأثير السلبي للأقران سائدًا في الوسط الشعبي، حيث يتم تشجيع هذا السلوك، وبالتالي ينشأ تبعًا لذلك الشارع الذي ينمو ويترعرع فيه. يعد هذا أحد أهم العوامل المؤدية إلى انحراف الأطفال والمراهقين.

وفي ضوء هذه الظروف، يتداخل عامل شعور الأسرة بالعجز أمام مشاكل الأطفال واحتياجاتهم اليومية والنفسية والاجتماعية، تحت ضغط الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسرة مثل الفقر وحالات الطلاق وغياب أحد الوالدين. وقد تلجأ الأسرة إلى تجاهل مطالب الأطفال، أو إغفالها، أو التبرير أو التنازل عنها، مما يؤدي إلى بحث الأطفال عن مجتمع بديل خارج المجتمع الأسري، وبالتالي يلجأون إلى أحضان جماعات السوء، أو ارتكاب الجرائم، أو تعاطي الممنوعات لتخفيف ثقل وطأة الواقع الاجتماعي الذي يعيشونه، والتنازل الأسري عن وظائف التنشئة الاجتماعية للأطفال يؤدي إلى تلاشي سلطة الآباء على الأطفال. هذا التلاشي يجعل الطفل يشعر أنه يملك نفسه بالكامل في سنة الذي يفتقد فيها الخبرة والمهارة والتفكير الناضج. يستغل الطفل هذا الشعور في الاتجاه السلبي، وقد يجد التأييد الأسري لهذا السلوك، مثل إذا كان يتنازع مع زميل في المدرسة دون أي قيمة للتعليمات التي يحصل عليها من المدرسين. الأسرة تقف مع ولدها بدون أن تولي أي اهتمام كبير لتوجيه المعلمين أو مساعدتهم. يتجاوز الطفل سلطة المعلم دون أن يخشى عواقب ذلك، حتى وإن طُلب منه أن يحضر ولي أمره. يجب أن يشعر الطفل في البيت بأن هناك سلطة وحدود وقيم يجب احترامها. وكثيرًا ما يخطئ الوالدين في تربية أطفالهم عن طريق تبني أنماط خاطئة في التربية، فالحرية الكاملة وعدم التدخل الوالدي يمكن أن تؤدي إلى تفقد الطفل للانضباط الاجتماعي. من ناحية أخرى، يمكن أن يؤدي القيود الشديدة والحرمان الوالدي إلى الشعور بالقهر وفقدان الثقة بالنفس.

بصفة عامة، يمكن القول أن الأسرة قد تكون مصدرًا للانحراف من خلال اتجاهات التنشئة الاجتماعية السلبية التي تتبناها في تربية أفرادها. فأساليب العقاب القاسية، والضبط الاجتماعي الصارم، والإهمال، والكراهية، يمكن أن تؤدي جميعها إلى انحراف الطفل وتصرفه بشكل يتعارض مع المجتمع، مثل التصرف بالانتقام أو الانحراف والانكفاء عن المجتمع، أو الخجل والخوف كتعبير عن الاستسلام والضعف[1].

[1] - أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، المرجع السابق، ص 57.

وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي التفكك الأسري وغياب أحد الوالدين عن المنزل أو التخلي عن الدور الاجتماعي وترك الأطفال بدون رقابة وضبط اجتماعي ونقص التوجيه والإرشاد، كل هذه العوامل إلى الانحراف والسلوك غير المقبول لدى المراهقين. هناك علاقة تفاعلية بين التفكك الأسري وأساليب التربية السلبية، حيث يمكن أن يؤدي التفكك الأسري إلى تبني أساليب تربية سلبية وتصاعد الانحراف في سلوك الأطفال والمراهقين.

لذلك، يجب أن يعمل الوالدين على تبني أساليب تربية إيجابية وبناءة تشجع على التوجيه والارتباط الاجتماعي الصحيح، وتعزز القيم والسلوكيات الإيجابية. كما ينبغي تعزيز التواصل العائلي وإرساء سلطة وحدود واضحة لدى الأبوين، مع الحرص على تقديم الدعم والاهتمام اللازمين للأطفال، وذلك للحد من الانحرافات الاجتماعية وتأثيرها السلبي على تكوين شخصية الطفل.

- **جماعة الرفاق**

في مرحلة معينة من حياة الطفل، يلعب جماعة الأصدقاء دورًا بديلاً عن الأسرة بالنسبة له. يحاول الطفل في هذا البيئة أن يتعلم المهارات التي قد تكون ناقصة في أسرته، ويعمل على ملء الثغرات في شخصيته. ومع ذلك، قد يكون للطفل حظًا سيئًا إذا كان ينتمي إلى جماعة منحرفة. فقد يتعلم الطفل من هذه الجماعة مفاهيم وسلوكيات منحرفة، وتدعم الجماعة أعضاءها بالتبريرات التي تساعدهم على التماشي مع نهجها.

يمكن أن تكون السلوكيات المنحرفة التي يرتكبها المراهقون نتيجة لتأثير الأصدقاء عليهم، وخاصة فيما يتعلق بتعاطي المخدرات. قد يشعر المراهقون بالضغط من قبل أصدقائهم لتجربة المخدرات، أو قد يروجون لها كطريقة للتمتع بالمغامرة أو الانتماء إلى الجماعة. قد يكون لدى الأصدقاء تأثير كبير على قرارات المراهقين وسلوكهم، وقد يجدون صعوبة في مقاومة ضغط الأقران[1].

[1] - محمد سلامة ومحمد غباري، نفس المرجع، ص 84.

لمنع هذه المشكلة، يعتبر التواصل المفتوح والصادق بين الأسرة والأطفال أمرًا هامًا. يجب على الأسرة بناء علاقات قوية مع أبنائها وتوفير بيئة داعمة ومحفزة لهم. ينبغي للأسرة أيضًا أن تنشئ قيمًا ومعايير واضحة للسلوك الصحيح، وتعزز القدرات والمهارات الإيجابية للأطفال. من الجانب الآخر، يجب تعزيز الوعي لدى المراهقين بأهمية اختيار أصدقاء جيدين ومؤثرين إيجابيًا على حياتهم.

إذا كان هناك تواجد لعلامات قلق بشأن سلوك الأصدقاء وتأثيرهم السلبي على المراهق، قد يكون من الضروري طلب المساعدة من مستشار مدرسي أو مختص في الشؤون الاجتماعية أو النفسية. يمكن لهؤلاء المتخصصين أن يقدموا الدعم والإرشاد المناسب للمراهق وأسرته للتعامل مع هذه المشكلة واتخاذ القرارات المناسبة لمستقبله.

- **وسائل الإعلام:**

من المهم أن نفهم أن وسائل الإعلام لها دور هام في تشكيل الرأي العام وتوجيه المجتمع. وعلى الرغم من أن بعض وسائل الإعلام قد تقدم محتوى غير ملائم أو مثير للجدل، إلا أنه لا يمكننا وضع كل المسؤولية على عاتقها.

تؤثر الوسائل الإعلامية على الأفراد بطرق مختلفة وتعتمد على تفاعل الجمهور معها. قد يتأثر الأطفال والمراهقون بشكل خاص بالمحتوى الذي يتم بثه، نظرًا لتشويه الواقع أو التركيز على الجوانب السلبية والعنفية.

من الضروري أن يتحمل المجتمع ككل مسؤولية توجيه الأطفال والمراهقين وتعليمهم قراءة الوسائل الإعلامية بشكل نقدي. يجب على الأهل والمعلمين أن يكونوا على علم بما يشاهده الأطفال ويناقشونه معهم، ويشجعونهم على التفكير النقدي وتحليل المحتوى.، كما ينبغي على وسائل الإعلام أن تلتزم بتوجيه المشاهدين وتوفير محتوى متوازن ومفيد. يجب عليها تجنب نشر الجرائم والأحداث المفصلة بطريقة تشجع على السلوك السلبي، وتحترم خصوصية الأفراد وتجنب الترويج للعنف والجرائم الجنسية بدون وعي.

بشكل عام، تحتاج المجتمعات إلى تعاون جماعي لتعزيز التوعية والتثقيف حول استخدام وسائل الإعلام بشكل صحيح. يجب على الأفراد أن يكونوا على دراية بتأثير الوسائل الإعلامية عليهم وأن يتحلى بالقدرة على تمييز المحتوى الجيد من السيئ واتخاذ القرارات السليمة بناءً على ذلك[1].

- **المسكن الغير ملائم:**

من المهم أن نفهم أن البيئة المعيشية غير الملائمة يمكن أن تؤثر بشكل كبير على السلوك والتطور النفسي للأطفال والمراهقين. عندما تعيش الأسر في أماكن مزدحمة وغير صحية، يكون لذلك تأثير سلبي على الصحة الجسدية والعقلية للأفراد.

قد يضطر الأطفال لمغادرة المنزل واللجوء إلى الشارع بحثًا عن مكان آمن أو بسبب ضيق المساحة في المنزل. وهذا يجعلهم عرضة للتأثر بأصدقاء سيئين والتعرض للسلوكيات السلبية والانحرافية. يمكن أن يتعلموا سلوكيات غير ملائمة أو ينخرطوا في أنشطة غير قانونية نتيجة لهذه الظروف.

وبالإضافة إلى الظروف المعيشية، هناك عوامل أخرى قد تؤدي إلى ظهور السلوك الانحرافي لدى المراهقين، مثل العوامل الاجتماعية والنفسية. قد يكون للبطالة وعدم توفر فرص العمل تأثير سلبي على المراهقين ويدفعهم إلى الانحراف والسلوك السلبي. كما أن مشاهدة أفلام الجريمة والجنس بدون وعي وفهم صحيح قد يؤدي أيضًا إلى تشكيل نمط سلوكي سلبي لدى المراهقين.

من المهم أن تعمل المجتمعات والجهات المعنية على توفير بيئة سكنية صحية وملائمة للأسر، وتوفير فرص عمل للشباب، وتعزيز الوعي والتثقيف حول أضرار السلوك الانحرافي. كما يجب تشجيع الأسر على التواصل الجيد مع أبنائهم وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لهم للحد من انحراف السلوكيات وتعزيز سلوكيات إيجابية وصحية.

- **غياب الوازع الديني:**

فهم أهمية القيم الدينية في حياة الأفراد والمجتمع هو أمر مهم. إذا تمت محافظة الآباء على القيم الدينية واعتبارها ثوابت لا يمكن تجاوزها، فقد يكون لديهم توجيهات وإرشادات واضحة تساعدهم

[1] - محمد سلامة ومحمد غباري، المرجع السابق، ص 85.

على تجنب الأفعال السلبية والمعاصي. يمكن للقيم الدينية أن توفر نوعًا من الحصانة الداخلية للأفراد وتعزز وجود ضمير قوي يقوم بمحاسبتهم عند ارتكاب الأخطاء أو الذنوب[1].

ومع ذلك، ينبغي أن ندرك أن القيم الدينية لا تعني بالضرورة أن الأشخاص سيكونون خاليين تمامًا من الأخطاء أو الانحرافات. البشر جميعهم يخطئون ويرتكبون أحيانًا أخطاءً، بما في ذلك الأشخاص الذين يحافظون على القيم الدينية. ومع ذلك، يتمتع الأشخاص الذين لديهم وعي ديني وقيمة للضمير بالقدرة على التوبة والتغيير والعودة إلى الطريق الصواب.

من الضروري التعامل مع التحولات الاجتماعية والثقافية الحديثة بشكل ملائم، وتجديد الروح الدينية والقيمة في الحياة اليومية. يمكن ذلك عن طريق التثقيف والتوعية وبناء جسور التواصل بين الأجيال المختلفة. يجب أيضًا تجسيد القيم الدينية على أرض الواقع من خلال الأفعال والتصرفات الحسنة والإسهام في بناء مجتمع أفضل.

يجب علينا أيضًا أن نتذكر أن الضمير والقيم الدينية شخصية لكل فرد، وقد يختلف التفاعل معها من شخص لآخر. لذا، ينبغي أن نتعامل بفهم وتسامح مع الآخرين ونسعى لبناء جسور التواصل والتفاهم بين الأجيال المختلفة.

[1] - أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، المرجع السابق، ص 63.

الفصل الرابع: الجانب الميداني

(دراسة تطبيقية)

تمهيد

1. **مجالات الدراسة**
2. **العينة و مواصفاتها**
3. **أدوات جمع البيانات**
4. **تحليل البيانات**
5. **النتائج**
6. **استنتاج عام**

خاتمة

تمهيد :

من المعروف أن القيمة العلمية ألي بحث علمي ال تقاس بمقدار أو كمية التراث النظري حول المشكلة موضوع البحث، بل تتعداه إلى نزول الباحث إلى الميدان محل الدراسة، للذا فالجانب الميداني لمبحث في العلوم الاجتماعية يكتسي أهمية بالغة، فبواسطته يتمكن الباحث من فهم الارتباطات والعلاقات الموجودة بين الظواهر والمتغيرات، لذلك فإن دراسة مشكلة علمية محددة يتطلب الأساليب والطرق والأدوات العلمية)إجراءات منهجية(، ويعتبر اختيار منج البحث وتقنيات جمع البيانات وكذا عينة الدراسة من أهم الخطوات المنهجية التي تحجج للباحث مسار بحثه، وهذا ما سنحاول التطرق إلهيه من خلال هذا الفصل.

1. **مجالات الدراسة** :يعد التعرف على مجال الدراسة علمية ضرورية ونقطة أساسية في البحث الاجتماعي لما يكتسيه من أهمية أثناء الدراسة الميدانية، ويجمع كل المشتغلين بمناهج البحث الاجتماعي أن هناك ثلاثة مجالات رئيسية لكل دراسة وهي: المجال الجغرافي، المجال البشري، المجال الزمني.

أ. **المجال الجغرافي**: وهو النطاق المكاني لإجراء البحث الميداني، وهو بالتحديد في دراستنا الراهنة المؤسسة الاستشفائية "كيروان عيسى" لبلدية عين بوسيف.

- **المؤسسة الاستشفائية لبلدية عين بوسيف "كيروان عيسى"**

تأسس مستشفى عين بوسيف في 01 فيفري 1932 إبان الاستعمار الفرنسي حيث كان يسمى آنذاك " المستشفى المدني لمدينة عين بوسيف " والذي كان إداريا تابعا للمستشفى المركزي بالبليدة .

تخصص المستشفى في وظيفتي العلاج والوقاية ، ومباشرة بعد إندلاع ثورة التحرير ألحق تسيير المستشفى إلى مستشفى العسكري بالبليدة وعين أحد الضباط الفرنسيين "Andrey L'onglé" الذي كان مديرا وطبيبا للمستشفى،بعد الاستقلال وفي بداية سنة 1974 أقرت الدولة مجانية العلاج وأصبح المستشفى تابعا إداريا للقطاع الصحي بقصر البخاري .

وفي سنة 1982 أصبح القطاع الصحي بعين بوسيف يضم " مستشفى عين بوسيف ،المركز الصحي بعين بوسيف ، المركز الصحي بثلاثة الدوائر ، المركز الصحي بشلالة العذاورة " وهو ما ساعد على الوصاية على ميزانية مستقلة باعتبار أن هذا القطاع الصحي صار ذو شخصية معنوية .

أما المصالح الموجودة آنذاك كانت " مصلحة الولادة ، طب الأطفال ، طب النساء ، طب الرجال " بمجموع 60 سريرا .

في سنة 1992 توسع حجم المؤسسة حيث بلغ 90 سريرا مع فتح مصلحة توليد ريفية جديدة بشلالة العذاورة وتتوفر على 10 أسرة .

وبـــــفـــضل المـــــــرسوم التنفيذي 140/07 المؤرخ في 19 مـــــاي 2007 والمـــــتـــضمـــــن إنـــــشـــــاء المؤسسات العمومية الاستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية وتنظيمها وسيرها ، تم تقسيم القطاع الصحي إلى مؤسستين استشفائيتين إحداهما مؤسسة إستشفائية "EPH" والأخرى جوارية " EPSP" .

وعليه فإن المؤسسة العمومية الاستشفائية بعين بوسيف ، باعتبارها مرفق عمومي يشرف على تقديم حاجيات أساسية والمتمثلة في الخدمات الصحية ، وكانت ولا تزال تعمل بجهد منقطع النظير وإبداع دائم ومتطور بما يناسب المتغيرات السكانية والصحية كما ونوعا لتتلاءم مع التطورات والتحديات الحاصلة والوصول إلى عناية طبية جيدة وفعالة بأقل تكاليف بما يضمن وضع المريض في إطار ممارسة حقه في الصحة والوقاية دون أن يجد أمامه أبسط العقبات.

المصالح المتواجدة على مستوى المؤسسة العمومية الإستشفائية عين بوسيف بسعة 111 سرير.

ب. المجال البشري:

يمثل هذا المجال مجتمع البحث الذي تشمله الدراسة ويقصد به " المجتمع الأكبر أو مجموع المفردات التي يستهدف الباحث دراسته لتحقيق نتائج الدراسة ويمثل هذا المجتمع المستهدف الذي يهدف الباحث دراسته و يتم تعميم النتائج فيما بعد"[1] وفي دراستنا هذه يتمثل المجال البشري في النساء العاملات في مستشفى عين بوسيف.

[1] - أنجرس، موريس، منهجية البحث العلمي في العموم الإنسانية تدريبات علمية .تر صحراوي، بوزيد وآخرون. د ط. الجزائر،2004، دار القصبة للنشر، ص 2004.

ج. المجال الزمني:

يحدد المجال الزمني بالفترة التي تستغرقها الدراسة، والتي قد تمتد من بداية التفكير في مشكلة البحث إلى غاية استخلاص النتائج العامة. وبالنسبة لموضوعنا "المرأة العاملة بين العمل و المشكلات الاجتماعية" فقد كان المجال الزمني كالتالي :كانت أول خطوة بي اختيار موضوع الدراسة النهائي والتي امتدت من شهر ديسمبر 2022م إلى غاية شهر جانفي 2023م، حيث تم الاطلاع على مختلف الدراسات ذات الصلة بالموضوع، و أخد نظرة أولية عن الفرضيات، بالإضافة إلى جمع المعلومات و المراجع المكتبية بهدف الإحاطة النظرية بموضوع الدراسة، وهو ما ساعدنا على الإحاطة بالموضوع وتحرير الفصول النظرية لهذه الدراسة والذي انتهينا من في أواخر شهر مارس (الجانب النظري) وقد كان هذا متزامنا مع الزيارات الميدانية الاستطلاعية للمؤسسة محل الدراسة وهي مستشفى حيث ساعدتنا هذه الزيارات في بناء الموضوع من خلال طرح إشكالية الدراسة وفرضياتها وكذا جمع معلومات ساعدتنا في بناء محاور المقابلة و صياغة أسئلتها.

2. عينة الدراسة:

يعرفها موريس أنجرس بأنها: " مجموعة فرعية من عناصر مجتمع بحث معين يتم إعدادها بطريقة تنطوي على نفس عملية دراسة المجتمع الأصلي ولكن يجب أن تتوفر على جميع خصائص المجتمع الأصلي ولاختيار هذه العينة نجد عدة طرق حسب طبيعة مجتمع البحث وظروف الباحث في هذه العينة.

حيث قمنا بانتقاء العينات عن طريق العين القصدية أي أننا اخترنا عينات تتوفر على شروط معينة فرضها موضوع بحثنا المرأة العاملة و أدوارها الأسرية "المشكلات الاجتماعية للمرأة العاملة " دراسة على عينة من النساء العاملات في مستشفى عين بوسيف (المدية).

وقد قدر عددهن ب 30 امرأة عاملة.

3. المنهج المتبع في الدراسة

في هذه الدراسة، قمنا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على تحليل معلومات شاملة ودقيقة حول ظاهرة أو موضوع محدد على مدى فترة زمنية محددة. هدفنا من ذلك هو الحصول على نتائج عملية يمكن تفسيرها بشكل موضوعي ويتماشى مع الحقائق الفعلية المتوفرة بشأن الظاهرة المدروسة وتم ذلك وفق خطوات و مراحل كانت كالتالي:

1. جمع المعلومات: بدأ المنهج الوصفي بجمع معلومات كافية ودقيقة عن الظاهرة أو الموضوع المحدد الذي تم دراسته. تم استخدام مصادر متنوعة مثل المقابلات، والملاحظات الميدانية، والوثائق، والإحصاءات، والأبحاث السابقة.

2. تحليل البيانات: بعد جمع المعلومات، تم تحليلها بشكل دقيق وشامل. تم استخدام أساليب التحليل المناسبة للمعطيات المجمعة، مثل التصنيف والترميز والمقارنة والتفسير. تم الانتباه إلى التفاصيل الهامة والنماذج الناتجة من التحليل.

3. الفترة الزمنية المحددة: تم تحديد فترة زمنية محددة للدراسة، والتي تشمل الحدود الزمنية التي تم جمع المعلومات خلالها. قد يشمل ذلك فترة زمنية محددة بشكل صارم (مثل عام معين) أو فترة زمنية تمتد عبر سنوات متعددة.

4. التحليل الموضوعي: بعد التحليل والتفسير الشامل للمعلومات، تم تقديم النتائج بطريقة موضوعية ومنطقية. تم التركيز على توصيف الظاهرة أو الموضوع بشكل دقيق وواضح، وتقديم النتائج بما يتناسب مع المعطيات الفعلية المتوفرة.

5. الموضوعية: تم الحرص على البقاء موضوعيًا في تحليل البيانات وتفسيرها، وعدم التأثر بالتحيزات الشخصية أو الآراء المسبقة. تم تقديم النتائج بطريقة تعكس الواقع بدقة وبموضوعية تامة.

باستخدام المنهج الوصفي، تمكنا من فهم الظاهرة أو الموضوع المحدد بشكل شامل وتقديم نتائج موثوقة وقابلة للتفسير.

4. **أدوات جمع البيانات :** لكي يكون البحث علميا يجب أن تكون الدراسة المتبناة مركزة على أدوات بحث مناسبة تمكن الباحث من التقصي والتحقق من فرضياته وفق منهجية علمية متكاملة من منهج علمي وأدوات بحث علمية صحيحة،لذا سعينا للاختيار السليم لأدوات وتقنيات جمع البيانات والتحقق من مدى مصداقيتها للكشف عن الظاهرة محل الدراسة، من خلال ما سبق فقد اعتمدنا على الأدوات التالية:

- **الاستمارة:** هي عبارة عن مجموعة من الأسئلة التي توجه إلى المبحوثين، ومن خلالها يمكن التأكد من معلومات متعارف عليها[1]، أو الوصول إلى حقائق جديدة، و استخدامنا لهذه التقنية كان من أجل:
  - جمع و اكتشاف إجابات حول عمل المرأة.
  - معرفة أنواع و ماهية المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها المرأة العاملة.
  - معرفة الوسائل التي تساعد المرأة العاملة على التوفيق بين العمل و الأدوار الأسرية، و تخطي المشكلات

و تعتبر الاستمارة أحد أقدم وسائل جمع المعلومات في البحوث العلمية، وتكون الأسئلة مبنية وفق عينة الدراسة بترتيب محاور الدراسة، وذلك للحصول على نتائج و معلومات تساعدنا على فهم موضوع الدراسة، بحيث ضمت الاستمارة 27 سؤال موزعة على 3 محاور موجهة لعينة تتكون من 30 مبحوثة من مختلف الرتب المهنية، ويجب مراعاة ما يلي في صياغة الأسئلة:

- الصياغة الواضحة للأسئلة و تفادي التعقيد.
- التدرج و التسلسل في طرح الأسئلة.
- الجمع بين الأسئلة المغلقة و المفتوحة.

و احتوت الاستمارة على 3 محاول جاءت كالتالي:

[1] - عبد الله محمد عبد الرحمان، محمد علي البدوي، مناهج وطرق البحث الاجتماعي، د ط، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007 ،ص 370.

- المحور الأول: متعلق بالبينات الشخصية وضم 7 أسئلة .الـفصـــل
- المحور الثاني: متعلق بالمتغير الأول للدراسة وضم 10 أسئلة.
- المحور الثالث: متعلق بالمتغير الثاني للدراسة وضم 10 أسئلة.
- **الملاحظة**:

تعرف الملاحظة على أنها عبارة عن تفاعل وتبادل المعلومات بين شخصين أو أكثر، أحدهما الباحث والآخر المستجيب أو المبحوث، لجمع معلومات محددة ح ول موضوع معين، ويلاحظ الباحث أثنائها ردود أفعال المبحوث [1].وقد استخدمت الملاحظة البسيطة في دراستنا هاته بالاقتراب من عينة الدراسة من خلال الزيارات المتكررة للموظفات اللواتي غالبا ما يتناولن أطراف الحديث حول انشغالاتهم وحياتهم الأسرية خاصة الأبناء أين يكونون محور الحديث، وهذا ما ساعدنا في تشكيل فكرة حول المشكلات الاجتماعية للمرأة العاملة و بناءا عليه قمنا بصياغة أسئلة الاستمارة النهائية.

[1] - ربحي مصطفى عليان، طرق جمع البيانات والمعلومات لأغراض البحث العلمي، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان،1ط، 2009، ص67.

5. تحليل البيانات

تحليل نتائج البيانات الشخصية:

الجدول (1): يمثل توزيع المبحوثين حسب متغير السن

السن	التكرار	النسبة
28-19	8	26.67%
38-29	10	33.33%
45-39	6	20%
أكبر من 45	6	20%
المجموع	30	100%

- نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 33.33% من المبحوثين سنهن يتراوح ما بين 38-29 سنة و هذه النسبة تمثل أكبر نسبة ،بالمقابل نجد نسبة 20% من المبحوثين قد تساوت مع فئتين من يتراوح عمرهن ما بين 49-39 و أكبر من 45.

الجدول (2): يمثل توزيع المبحوثين حسب متغير الحالة الاجتماعية.

الحالة العائلية	التكرار	النسبة
عزباء	6	20%
متزوجة	12	40%
مطلقة	6	20%
أرملة	6	20%
المجموع	30	100%

- نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 40% من المبحوثين هن متزوجات، وهذه النسبة تمثل أكبر نسبة ،بالمقابل نجد نسبة 20% قد تكررت مع العازيات و مطلقات و أرامل.

الجدول (3): يمثل توزيع المبحوثين حسب متغير المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
ثانوي	9	30%
جامعي	13	43.3%
شهادة تطبيقية	8	26.7%
المجموع	30	100%

- نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 43.3% من المبحوثين مستواهن جامعيات ،و هذه النسبة تمثل أكبر نسبة ،بالمقابل نجد نسبة 26.7% من المبحوثين هن ذو شهادة تطبيقية.

الجدول (4): يمثل توزيع المبحوثين حسب متغير الوظيفة.

الوظيفة	التكرار	النسبة
رئيسة مصلحة	2	6.7%
طبيبة	6	20%
ممرضة	7	23.3%
عاملة تظافة	4	13.33%
إدارة	11	36.7%
المجموع	30	100%

- التحليل الإحصائي: الوظيفة: نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 36.7% من المبحوثين هن إداريات وهذه النسبة تمثل أكبر نسبة ،بالمقابل نجد نسبة 6.7% من المبحوثين هن رئيسات مصلحة.

الجدول (5): يمثل توزيع المبحوثين حسب متغير الخبرة.

الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	12	40%
من 5 إلى 10 سنوات	9	30%
أكثر من 10 سنوات	9	30%
المجموع	30	100%

- نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 40% من المبحوثين هن خبرتهن أقل من 5 سنوات ، و هذه النسبة تمثل أكبر نسبة،بالمقابل نجد نسبة 30% قد تكررت مع اللذين خبرتهن من 5 الى 10 سنوات و أكثر من 10 سنوات.

الجدول (6): يمثل توزيع المبحوثين حسب متغير المنطقة السكنية.

المنطقة السكنية	التكرار	النسبة
حضري	16	53.3%
شبه حضري	10	33.3%
ريفي	4	13.4%
المجموع	30	100%

- نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 53.3% من المبحوثين هن يسكن في منطقة حضرية و هذه النسبة تمثل اتجاه عام،بالمقابل نجد نسبة 13.4% من المبحوثين يسكنون منطقة ريفية.

الجدول (7): يمثل توزيع المبحوثين حسب متغير عدد الأبناء.

عدد الأبناء	التكرار	النسبة
بدون أبناء	3	10%
1	4	13.3%
2	5	16.76%
3	5	16.76%
4	4	13.33%
أكثر من 4	3	10%
المجموع	24	100%

- نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 16.76% من المبحوثين قد تكررت مع من لديهم طفلان و 3 أطفال، وهذه النسبة تمثل أكبر نسبة، بالمقابل نجد نسبة 10% أنها قد تكررت مع المبحوثين في مهن بدون أولاد و 4 أطفال.

تحليل جداول الفرضية الأولى:

الجدول (8): يمثل تأثير الوظيفة على مساعد الزوج لزوجته في أداء واجباتها المنزلية

مساعدة الزوج للزوجة في المن / الوظيفة	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
رئيسة مصلحة	1	16.7 %	2	11.1%	3	12.5%
طبيبة	1	16.7 %	4	22.2%	5	20.83%
ممرضة	1	16.7 %	4	22.2%	5	20.83%
عاملة نظافة	2	33.3 %	2	11.1%	4	16.6%
إدارية	1	16.7 %	6	33.3%	7	29.16%
المجموع	6	100%	18	100%	24	100%

- نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 29.16% من المبحوثين إداريين وهذه النسبة تمثل أكبر نسبة،و تتدعم هذه النسبة ب 33,33% من المبحوثين إجاباتهم لا ،بالمقابل تجد نسبة 12.5% من المبحوثين هن رئيسات مصلحة، وتتدعم هذه النسبة ب 16.7% من المبحوثين كانت إجاباتهم بنعم.

- من خلال البيانات الاحصائية يتضح أن الزوجة تقوم بدورين مختلفين في المنزل وفي مكان العمل، بينما الرجال يكتفون بأدوارهم خارج المنزل اهتمامه فقط دون المساعدة في ادوار المنزل.

الجدول (9): يمثل تأثير ساعات العمل على التوفيق بين الأدوار

التوفيق بين الأدوار / ساعات العمل	نعم		لا		المجموع	
	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة
8ساعات	10	71.4%	8	50%	18	60%
12ساعة	2	14.3%	4	25%	6	20%
24ساعة	2	14.3%	4	25%	6	20%
المجموع	14	100%	16	100 %	30	100 %

- نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 60% من المبحوثين يعملن 8 ساعات و هذه النسبة تمثل اتجاه عام، و تتدعم بنسبة 71.4% إجابتهم نعم، بالمقابل نجد نسبة 20%تتكرر في كل من المبحوثين يعملن 12ساعة و 24ساعة ،وتتدعم هذه النسبة ب 25%عند إجابات لا عند 12 ساعة و 25%عند من يعملن 24 ساعة وإجابتها لا.

- من خلال البيانات الإحصائية يتضح أن معظم المبحوثات يستطيعون التوفيق بين الأدوار وظائف العمل والمنزل ويحدث توازن بين المنزل ومكان العمل.

الجدول (10): يمثل تأثير نوع الأسرة على رضا الزوج أو الأهل على الخروج للعمل

رضا الزوج و الأهل / نوع الأسرة	نعم		لا		مج	
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
نووية	18	64.3%	0	0%	18	60%
ممتدة	9	32.1%	2	100%	11	36.7%
مركبة	1	3.6%	0	0%	1	3.3%
مج	28	93.3%	2	100%	30	100%

- نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 60% من المبحوثين ينتمون إلى أسرة نووية وهذه النسبة تمثل اتجاه عام،وتتدعم هذه النسبة ب 64.3% إجاباتهم نعم ،بالمقابل نجد نسبة 3.3% من المبحوثين ينتمون إلى أسرة مركبة، وتتدعم هذه النسبة ب 3.6%كانت إجابتهم نعم.

- من خلال البيانات الإحصائية يتضح أن الأسر أصبحت أكثر تفتحا حول فكره خروج المرأة للعمل من سابقه حيث كانت في السابق للمجتمعات التقليدية تمنع المرأة من الخروج للعمل على عكس مجتمع الحديث أكثر طلبا لخروج المرأة للعمل، فيما إطار العولمة .

الجدول (11): يمثل تأثير المنطقة السكنية على نظرة المجتمع لعمل المرأة

نظرة المجتمع / المنطقة	إعجاب		إحتقار		عادية		مجموع	
حضرية	11	%64.7	0	0%	5	45.4 %	16	53%
شبه حضرية	5	29.4%	2	100 %	3	27.3 %	10	33.3 %
ريفي	1	5.9%	0	0%	3	27.3 %	4	13%
مجموع	17	100%	2	100 %	11	100%	30	100%

- نلاحظ من خلال الجدول أن نسة53%من المبحوثين يسكنون في منطقة حضرية و هذه النسبة تمثل اتجاه عام، وتتدعم هذه النسبة ب 64.7% نظرتهم بإعجاب ،بالمقابل نجد نسبة 13,3% يسكنون في الريف ،وتتدعم هذه النسبة ب 27.8%نظرتهم عادية للمرأة المعاملة.

- من خلال البيانات الإحصائية يتضح أن المجتمعات الحضرية تنظر لعمل المرأة نظرة إعجاب أما عن نظرة الاحتقار فهي بنسبة قليلة جدا و ذلك يوضح تفتح المجتمع لعمل المرأة على عكس المجتمع السابق.

الجدول (12): يمثل تأثير عمل الزوج على مشاركة الزوجة للنفقة

مشاركة النفقة / عمل الزوج	نعم		لا		مجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نفس القطاع	3	50%	3	16.7%	6	25%
قطاع آخر	1	16.7%	7	38.9%	8	33.3%
أعمال حرة	1	16.7%	6	33.3%	7	29.2%
بطال	1	16.7%	2	11.1%	3	12.5%
مجموع	6	100%	18	100%	24	100%

- نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 3.3% من المبحوثين ينتمون إلى نفس القطاع وهذه تمثل أكبر نسبة ، و تتدعم هذه النسبة ب 38.9% إجابتهم لا، بالمقابل نجد نسبة 12.5% من المبحوثين بطالين وتتدعم هذه النسبة ب 16.7% إجاباتهم نعم.
- من خلال البيانات الإحصائية يتضح أن الزوج والزوجة يعملان في نفس الوقت لرفع المستوى المعيشي للأسرة في السابق كان كل من الرجل والمرأة لديهم ادوار محدده الآن أصبحت المشاركة في أدوار بعضهم البعض ضرورة للحفاظ على استقرار الأسرة وخلق التوازن.

الجدول (13): يمثل تأثير ردود فعل الزوج على صعوبة التوفيق بين الأدوار

ردود الفعل / صعوبة التوفيق	المقاطعة والهجر		الخيانة الزوجية		التعدد		طلاق		مجموع	
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
نعم	3	75%	2	100%	1	100%	2	33.3%	8	61.5%
لا	1	25%	0	0%	0	0%	4	66.7%	5	38.5%
مجموع	4	100%	2	100%	1	100%	6	100%	13	100%

- نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 61.5% من المبحوثين كانت إجابتهم نعم في التوفيق في أداء واجبات المنزلية و عمل وهذه النسبة تمثل اتجاه عام ، وتتدعم هذه النسبة ب 100% من المبحوثين عند التعدد و الخيانة الزوجية ، بالمقابل نجد نسبة 38.5% من المبحوثين كانت إجاباتهم لا في التوفيق بين العمل و المنزل وتتدعم هذه النسبة ب 66.7% قد تطلقن.
- من خلال البيانات الإحصائية يتضح أن خروج المرأة للعمل لديه أثار سلبية على أسرتها فالمرأة العاملة التي تقوم بعملها خارج المنزل تجد صعوبة في القيام بأدوارها الأسرية ما يخلق مشاكل وعدم توازن بين هذين الدورين في المنزل وخارجهما نتج عنه تفكك اسري أثر على المجتمع باعتبار الأسرة نسقا جزئيا من المجتمع الذي يعتبر نسق كلي.

الجدول (14): يمثل تأثير نوع الأسرة إلى الموقف من المكالمات

الموقف من المكالمات / نوع الأسرة	رفض تام		تذمر في بعض الأوقات		عادي		مجموع	
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
نووية	5	62.5%	9	60%	4	57.1%	18	60%
ممتدة	3	37.5%	6	40%	2	28.6%	11	36.7%
مركبة	0	0%	0	0%	1	14.3%	1	3.3%
مجموع	8	100%	15	100%	7	100%	30	100%

- نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 60% من المبحوثين اسرتهم نووية ، و هذه النسبة تمثل إتجاه عام ، وتتدعم هذه النسبة ب 62.5% من المبحوثين كانت ردت فعلهم بالرفض التام، بالمقابل نجد نسبة 3.3% من المبحوثين عائلاتهن مركبة و تتدعم هذه النسبة ب 14.3% من المبحوثين كانت ردة فعلهم عادية.
- من خلال البيانات الإحصائية يتضح أن المرأة سواء كانت أسرتها نوويه أو ممتدة يتم رفض التواصل مع زملاء العمل خارج أوقات العمل وهذا يكون تقريبا بالإجماع وهذا راجع إلى الفكر التقليدي المحافظ للأسرة الجزائرية.

الجدول (15): يمثل تأثير الحالة العائلية على الحاجيات المادية للمرأة العاملة

الحاجيات المادية / الحالة الاجتماعية	سكن		مجوهرات		سيارة		تسوق		مجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
عزباء	0	0%	1	50%	4	40%	1	25%	6	20%
متزوجة	7	50%	1	50%	3	30%	1	25%	12	40%
مطلقة	4	28.6%	0	0%	2	%20	0	0%	6	%20
أرملة	3	21.4%	0	0%	1	%10	2	50%	6	%20
المجموع	14	100%	2	100%	10	100%	4	100%	30	100%

- نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 40% من المبحوثين هن متزوجات و هذه النسبة تمثل أكبر قيمة ،و تتدعم هذه النسبة ب 50% من المبحوثين كانت حاجتهم للعمل من أجل السيارة و السكن ، بالمقابل نجد نسبة 20% من المبحوثين هن عازبات و مطلقات و ارملات ،وتتدعم هذه النسبة من المبحوثين عند عازبات ب نسبة 50% وسيارة و مطلقة ب نسبة 28.6% حاجة سكن و ارملة ب نسبة 50% حاجة نسوق.
- من خلال البيانات الإحصائية يتضح ان خروج المرأة للعمل أصبح لتحقيق المكانة المادية أكثر من الإعالة الأسرية على غرار السكن و السيارة المجوهرات ، والهدف من كل هذا تحقيق الاستقلالية في الأسرة.

الجدول (16): يمثل تأثير مشاركة النفقة على رضا الزوج و الأهل على الخروج للعمل

الرضا / مشاركة النفقة	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	21	%75	2	100%	23	76.7%
لا	7	25%	0	0%	7	23.3%
المجموع	28	100%	2	100%	30	100%

- نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 76.7% من المبحوثين يساعدونهن في النفقة وهذه النسبة تمثل اتجاه عام ، وتتدعم هذه النسبة ب 75% من المبحوثين يتمتعون بالرضا ،بالمقابل نجد نسبة 23.3% من المبحوثين لا يساعدون في النفقة ،وتتدعم هذه النسبة ب 25% من المبحوثين يتمتعون بالرضا.
- من خلال البيانات الإحصائية يتضح أن الرجل أصبح أكثر تقبلا لفكره خروج المرأة للعمل لأن خروجها أصبح عاملا مساعدا في رفع المستوى الاقتصادي للأسرة ومنها رفع المستوى المعيشي أيضا.

الجدول (17): يمثل تأثير ساعات العمل على مواجهة المشاكل مع الزوج.

المشاكل مع الزوج / ساعات العمل	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
8ساعات	9	%64.3	6	%60	15	%62.5
12ساعة	2	14.3%	1	%10	3	%12.5
24ساعة	3	%21.4	3	%10	6	%52
Total	14	100%	16	100%	30	100%

- نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 62.5% من المبحوثين لديهم 8 ساعات عمل ،وهذه النسبة تمثل اتجاه عام ،وتتدعم هذه النسبة ب 64.3% كانت إجاباتهم نعم ،وبالمقابل نجد نسبة 12.5% من المبحوثين ساعات عملهن 12 ،وتتدعم هذه النسبة ب 14.3% إجاباتهم لا.
- من خلال البيانات الإحصائية يتضح أن ساعات العمل للمرأة تؤثر على عدم توافقها مع زوجها وظهور عدة مشاكل بينهما تترجم إلى انفعالات و مشاحنات و هذا راجع لتقصيرها معه.

تحليل نتائج الفرضية الأولى

من خلال المعطيات الإحصائية و الميدانية توصلنا إلى النتائج التالية:

- أصبح هناك تفتح لخروج المرأة للعمل.
- أصبحت المشاركة في لأدوار بين الرجل و المرأة متوازنة .
- صعوبة توفيق المرأة بين أدوارها المهنية و الأسرية.
- أن المرأة سواء كانت أسرتها نوويه أو ممتدة يتم رفض التواصل مع زملاء العمل خارج أوقات العمل وهذا يكون تقريبا بالإجماع وهذا راجع إلى الفكر التقليدي المحافظ للأسرة خروج المرأة للعمل الجزائرية.
- ان خروج المرأة للعمل أصبح بهدف تحقيق الاستقلالية في الأسرة.
- أن الرجل أصبح أكثر تقبلا لفكره خروج المرأة للعمل لأن خروجها أصبح عاملا مساعدا في رفع المستوى الاقتصادي للأسرة ومنها رفع المستوى المعيشي .
- أن ساعات العمل للمرأة تؤثر على عدم توافقها مع زوجها وظهور عدة مشاكل بينهما تترجم إلى انفعالات و مشاحنات و هذا راجع لتقصيرها معه.

تحليل جداول الفرضية الثانية:

الجدول (18): يمثل تأثير نوع الأسرة مكان ترك الأطفال أثناء العمل

مكان ترك الأطفال / نوع الأسرة	دور الحضانة		العائلة		المدرسة		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نووية	1	33.3%	11	64.7%	1	100%	13	61.9%
ممتدة	2	66.7%	5	29.4%	0	0%	7	33.3%
مركبة	0	0%	1	5.9%	0	0%	1	4.8%
المجموع	3	100%	17	100%	1	100%	21	100%

- نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 61.9% من المبحوثين ينتمون إلى عائلة نووية وهذه النسبة تمثل إتجاه عام ،وتتدعم هذه النسبة ب 100% يتركون في المدرسة ،بالمقابل نجد نسبة 4.8% من المبحوثين ينتمون إلى عائلة مركبة ،وتتدعم هذه النسبة ب 5.9% يتركون اولادهم داخل العائلة.

- من خلال البيانات الإحصائية يتضح انتشار الأسرة النووية بشكل كبير في المجتمع واستقلالها المالي والأسري هذا ما دفع المرأة الخروج للعمل فالحاجة للاستقلالية المادية دفع المرأة لترك أطفالها بالمدرسة أو العائلة لفعل هذا للاطمئنان على الأطفال في أثناء غياب غيابها عن المنزل.

الجدول (19): يمثل تأثير الوظيفة على قلق الأم على الأطفال أثناء العمل

البعد عن الأطفال / الوظيفة	نعم		لا		مج	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
رئيسة مصلحة	1	12.5%	1	%7.7	2	%9.5
طبيبة	0	0%	5	%8.53	5	%23.8
ممرضة	1	%12.5	2	15.4%	3	%4.31
عاملة نظافة	2	25%	2	15.4%	4	19%
إدارية	4	%50	3	23.1%	7	%33.3
Total	8	100%	13	100%	21	100%

- نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 33.3% من المبحوثين هن إداريات و هذه النسبة تمثل

أكبر نسبة ،وتتدعم ب 50% إجاباتهم نعم،بالمقابل نجد نسبة 9.5% من المبحوثين يعملن في المصلحة الرئيسية ،وتتدعم هذه النسبة ب 7.7% إجاباتهم لا.

- من خلال البيانات الإحصائية يتضح أن العمل الإداري هو الأكثر لدى المرأة من أي عمل أخر، غير أن هذا العمل يزيد من قلقها على أبنائها نظرا لعملها كل يوم لمدة 8 ساعات و عودة أبنائها للمنزل لوحدهم في بعض الأوقات وهذا يصعب عليها القيام بدورها كأم على أفضل وجه

الجدول (20): يمثل تأثير الحالة الاجتماعية على مشاكل الأطفال أثناء غياب الأم

مشاكل الأطفال / الحالة العائلية	مع الجيران		تسرب مدرسي		مرض		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
متزوجة	3	%50	4	50%	4	57.1 %	11	52.4%
مطلقة	1	16.7 %	2	25%	2	28.6 %	5	23.8%
أرملة	2	33.3 %	2	25%	1	14.3 %	5	23.8%
المجموع	6	100%	8	100%	7	100%	21	100%

- نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 52.4% من المبحوثين متزوجات و هذه النسبة تمثل اتجاه عام ،وتتدعم هذه النسبة ب 57.1% أطفال مرضين ،بالمقابل نجد نسبة 23.8% من المبحوثين تساوت عند كل من المطلقات وأرامل ،وتتدعم هذه النسبة ب عند المطلقات ب 28.6% أطفالهم مرض، و أرامل بنسبة 33.3% مشاكل مع الجيران.
- من خلال البيانات الإحصائية يتضح أن أغلب المشكلات التي يتعرض لها الأبناء أثناء غياب الأم هما مشكلتي التسرب المدرسي ومشكلات إستشفائية تتمثل في المرض أما

المشاكل مع الجيران فكانت بنسبة أقل ، ويعتبر أطفال المرأة المتزوجة هم الأكثر عرضة للمشاكل.

الجدول (21): يمثل تأثير ساعات العمل على مشاكل أداء الأدوار الأسرية اتجاه الأبناء

واجبات أسرية للأبناء / ساعات العمل	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
8ساعات	11	78.6%	3	42.9%	14	66.7%
12ساعة	1	7.1%	1	14.3%	2	9.5%
24ساعة	2	14.3%	3	42.9%	5	23.6%
المجموع	14	100%	7	100%	21	100%

- نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 66.7% من المبحوثين يعملن 8 ساعات وهذه النسبة تمثل اتجاه عام ،وتتدعم هذه النسبة ب 78.6% كانت إجاباتهم نعم،و بالمقابل نجد نسبة 9.5% من المبحوثين يعملن 12 ساعة ،وتتدعم هذه النسبة ب 14.3% كانت إجاباتهم لا.

- من خلال البيانات الإحصائية يتضح أن عمل المرأة بنظام 8 ساعات يقلل من قدرتها على أداء أدوارها الأسرية بكفاءة أكثر نظرا لانشغالها اليومي وعودتها للمنزل متعبة و قيامها بالأعمال المنزلية يجعلها تتخلى عن عدة أدوار لأطفالها كالمراجعة.

الجدول (22): يمثل تأثير عدد الأبناء على على قلق الأم على الأطفال أثناء العمل

البعد عن الأطفال / عدد الأبناء	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
بدون أبناء	0	0%	1	7.7%	1	4.8%
طفل1	2	25%	2	15.4%	4	19%
طفل2	0	0%	5	38.5%	5	23.8%
3أطفال	3	37.5%	2	15.4%	5	23.8%
أطفال4	2	25%	2	15.4%	4	19%
أكثر من4	1	12.5%	1	7.7%	2	9.5%
المجموع	8	100%	13	100%	21	100%

- نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 23.8% من المبحوثين قد تمثلت في نوعين حيث فئتين الأول لديه طفلان وثاني لديه 3اطفال و هذه النسبة تمثل أكبر نسبة، وتتدعم هذه النسبة للفئة الأولى ب 38.5% إجابتهم لا و فئة الثانية ب نسبة 37.5% إجابتهم نعم،بالمقابل نجد نسبة 4.8% من المبحوثين بدون أبناء ،وتتدعم هذه النسبة ب 7.7% إجابتهم لا.

- من خلال البيانات الإحصائية يتضح أن الأمهات اللاتي لديهن 2 أو 3 أبناء يكن أكثر قلقا من باقي النساء و ذلك راجع لسن الأطفال فإذا نظرنا لسن الأمهات اللواتي لديهن 2 أو 3 أبناء يتبين أن معدل أعمار أبنائهم يتراوح ما بين 10 إلى 23 وهذا ما يدفعها للقلق، أما من لديهن 4 أبناء أو أكثر يكن أقل قلقا لوجود ابن أو بنت ناضجة تتولى رعاية إخوتها.

6. النتائج

الاستنتاج العام للفرضية الأولى:

من خلال المعطيات المذكورة، يمكن استنتاج أن هناك تفتحًا متزايدًا لخروج المرأة للعمل وتحقيق المشاركة المتوازنة بين الرجل والمرأة في أدوارهما. ومع ذلك، تواجه المرأة صعوبات في توفيق أدوارها المهنية والأسرية. قد يتم رفض التواصل مع زملاء العمل خارج أوقات العمل بسبب الفكر التقليدي المحافظ في المجتمع، خاصة في الجزائر.

ومع ذلك، يتطلع العديد من النساء إلى العمل لتحقيق الاستقلالية في الأسرة، وقد أصبح الرجل أكثر تقبلاً لفكرة خروج المرأة للعمل، حيث يدرك أن تحقيق الاستقلالية المادية من خلال العمل يساهم في رفع المستوى الاقتصادي والمستوى المعيشي للأسرة.

ومع ذلك، قد تؤثر ساعات العمل الطويلة للمرأة على توافقها مع زوجها وتسبب مشاكل وانفعالات بينهما بسبب قصر الوقت المتاح للتواصل والتفاعل معًا.

بشكل عام، تواجه المرأة العاملة تحديات كبيرة في تحقيق التوازن بين العمل والحياة الأسرية، مما يتطلب دعمًا وتوفيرًا للبنية التحتية المناسبة، مثل رعاية الأطفال وتوفير أوقات فراغ للاسترخاء وتعزيز العلاقات العاطفية داخل الأسرة. يجب على المجتمعات وأرباب العمل أن يدركوا هذه التحديات ويسعوا لتوفير الحلول المناسبة لدعم المرأة العاملة في تحقيق التوازن المطلوب.

الاستنتاج العام للفرضية الثانية:

توجد العديد من التحديات التي تواجه المرأة العاملة في محاولتها لتحقيق التوازن بين عملها خارج المنزل وأدوارها الأسرية. ففي الغالب، تنتمي المرأة العاملة إلى أسر نووية تسعى جاهدة لتحقيق التكافؤ بين العمل والحياة الأسرية. تسعى المرأة لتحقيق استقلال مادي من خلال عملها، في حين تشعر بالقلق والاشتياق لأطفالها وتحاول أداء دورها الأسري بشكل مرضٍ.

تواجه المرأة العاملة صعوبة في التوفيق بين متطلبات العمل واحتياجات أطفالها. فتشعر خلال غيابها بالقلق على الأطفال ، وبعد عودتها إلى المنزل تصاب بالإرهاق الناجم عن ساعات العمل الطويلة. فقد تجد المرأة صعوبة في القيام بدورها الأموي بشكل كامل، سواءً في الرعاية أو التعليم أو حتى في التواصل العاطفي.

لذلك، نستنتج أن المرأة العاملة تواجه تحديات كبيرة في محاولتها لتحقيق التوازن بين العمل ودورها كأم،فتراكم الأدوار على الأم يجعلها تجاهل دورًا على الأقل، إما العمل الخارجي أو الأدوار الأسرية. وعلى إثر ذلك، يؤثر العمل الخارجي للمرأة بشكل مباشر على أداء دورها كأم.

بالتالي، يجب أن ندرك تلك الصعوبات التي تواجهها المرأة العاملة ونسعى لإيجاد حلول مناسبة. يجب أن تكون هناك دعماً وتوفراً للبنية التحتية المناسبة التي تساعد المرأة على تحقيق التوازن بين العمل والحياة الأسرية، بما في ذلك الدعم في رعاية الأطفال وتوفير أوقات فراغ للأم لتستعيد طاقتها وتربط العلاقات العاطفية مع أطفالها.

7. الاستنتاج العام:

إن تصفحنا وتحليلنا لهذه النتائج في عمومها تكشف لنا أمور هامة تخص عمل المرأة و مدى تأثر أدوارها الأسرية بهذا العمل حيث أن عمل الزوجة أثر على الزوج ، فالخط التقليدي الذي كان يميز أعمال الرجال و أعمال النساء في المنزل أصبح أقل وضوحا عن ذي قبل ، حيث أن عمل المرأة أصبح الآن بكثرة و مدعوما بقوة من طرف المجتمع الحديث، حيث أن تمسك الرجل بالمعايير القديمة لتقسيم العمل يؤدي ذلك إلى شجار و متاعب مستمرة بينهما لأن الزوجة و نظرا لكون التغيير الذي حدث في مجتمعها اجبرها على أن تخرج بعيدا عن فضاء المنزل لتعمل و تتقاضى أجرا مساهمة منها في تحمل أعباء الأسرة جنبا لجنب مع زوجها ، هذا التغيير الذي دفعها للقيام بذلك، بالإضافة إلى القيام بكل الأدوار التقليدية الأسرية التي كانت تقوم بها فإن على الرجل (الزوج) هو الآخر أن يتحمل معها و لو جزءا من هذه المسؤولية داخل المنزل ليخفف عنها ولو جزء من كل هذه المتاعب و مع ذلك فمن خلال بحثنا هذا تبين لنا أن مسؤولية الزوجة العاملة داخل أسرتها تتمثل في الأشغال المنزلية و مراعاة متطلبات الزوج و رعاية الأبناء من أولوياتها، حيث تبقى مساعدة زوجها لها مقرونة بوقت الفراغ الذي يتوفر لديه، غير أن أغلب أزواج هؤلاء النساء العاملات لا يفضلون القيام بأعمال منزلية وقل ما يقومون بها مساندة لزوجاتهم، و هذا راجع لخلفية التقليدية حيث بعض الأعمال لا يمكن يقوم بها الزوج رغم التغير الذي حدث في الأسرة بفعل التطور الاجتماعي و بالتالي قد تبين لنا أن المرأة العاملة لديها

نقص في القدرة على تحمل مسؤولية إدارة المنزل إلى جانب تحمل مسؤولية الوظيفة ،كما أن الإشراف على رعاية الأطفال و مراقبة نتائجهم، بالموازاة مع التزاماتها المهنية هو شيء صعب عليها ،هذا ما جعل أدوارها مع أبنائها تنحس مقابل أدوارها المهنية

و عليه اتضح لنا من نتائج الدراسة تأثير خروج المرأة للعمل على كل من زوجها و أبنائها خاصة المتمدرسين منهم .

خاتمة

الخاتمة:

تبقى المرأة العاملة وأدوارها الأسرية موضوعًا معقدًا ومهمًا يستحق النقاش والاهتمام. إن دمج المرأة في سوق العمل ومشاركتها الفعّالة في الأدوار الاقتصادية يعزز التنمية المستدامة ويسهم في تعزيز المساواة بين الجنسين. ومع ذلك، يجب علينا أيضًا الاهتمام بتوازن الحياة العملية والأسرية للمرأة العاملة.

يجب أن نعمل على إنشاء بيئة عمل ملائمة تدعم المرأة العاملة، من خلال توفير سياسات وبرامج تساهم في تحقيق التوازن بين الحياة المهنية والحياة الشخصية. ينبغي أيضًا تعزيز الوعي والتثقيف حول قضايا المساواة بين الجنسين وتقدير أهمية دور المرأة في العمل والأسرة.

علاوة على ذلك، يجب أن نشجع المشاركة الأكثر فاعلية للشركاء والأسرة في أداء المهام الأسرية وتحمل المسؤوليات المنزلية، بما في ذلك تربية الأطفال والاهتمام بالبيت. ينبغي تعزيز التفاهم والتواصل الجيد بين الشريكين للتعاون في إدارة المسؤوليات المشتركة.

في النهاية، يجب علينا أن نعترف بأهمية المرأة العاملة وتحقيق توازن حقيقي بين الحياة العملية والأسرية. إن دعم المرأة في تحقيق أهدافها وتطلعاتها المهنية، وفي الوقت نفسه تمكينها من أداء أدوارها الأسرية الهامة، سيعزز التنمية الشاملة ويؤدي إلى مجتمع أكثر تقدمًا وتعاونًا.

فلنستمع إلى صوت المرأة العاملة ونعمل سويًا لخلق بيئة تدعم التوازن بين الحياة المهنية والأسرية، ونعزز دور المرأة كعنصر حيوي في بناء مستقبل مستدام وعادل للجميع.

قائمة المراجع

الكتب العربية:

1. أ حمد عبدالطيف ابو أسعد ،سيكولوجية المشكلات الأسرية،دار المسيرة للنشر للطباعة، ط 1،عمان، دس.
2. إبراهيم جابر السيد،التفكك الأسري (الأسباب والمشكلات وطرق عالجها) ، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع،د.ط ، الإسكندرية ، 2013م.
3. أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم: « ديناميكيات الانحراف والجريمة»، المكتب الجامعي الحديث، القاهر ة 2008م.
4. إحسان محمد حسن، علم اجتماع المرأة، ط1 ،دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008م.
5. محمد أحمد بيومي.،المشكلات الاجتماعية : دراسات نظرية و تطبيقية،دار المعرفة الجامعية،لإسكندرية مصر، 2008م.
6. أحمد ماهر، السلوك التنظيمي- مدخل بناء المهارات،د ط، الدار الجامعية للإسكندرية،2003م.
7. أحمد محمود الجوهري و عديل محمود السكري، المشكلات الاجتماعية، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،ط1، عمان، 2011م.
8. أحمد يحي عبد الحميد: الأسـرة والبيئـة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية(مصر)، 1998م.
9. أنجرس، موريس، منهجية البحث العلمي في العموم الإنسانية تدريبات علمية .تر صحراوي، بوزيد وآخرون. د ط. الجزائر،2004، دار القصبة للنشر، ص 2004م.
10. براون أ، علم النفس الإجتماعي في الصناعة، تر محمد خيري، دار المعارف، القاهرة، 1962م.
11. حسين عبد الحميد رشوان، الأسرة والمجتمع، دراسة في علم اجتماع الأسرة، د ط، مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية، 2003م.

12. حمد عموشي، محمود العليمات، المشكلات الاجتماعية ، دار النشر الشركات العربية المتعددة للتسويق والتوريدات للتعاون معا جامعة القدس قاهرة المفتوحة، 2008م.
13. حنان عبد الحميد العناني، الطفل والأسرة والمجتمع، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2000م.
14. ربحي مصطفى عليان، طرق جمع البيانات والمعلومات لأغراض البحث العلمي، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان،1ط، 2009م.
15. سامية مصطفى الخشاب، النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر ، 1ط،2003م.
16. سعيد حسني العزة : الإرشاد الأسري (نظرياته وأساليبه العلاجية)، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2000م.
17. سليم نعامة، سيكولوجية المرأة العاملة ، د ط،أضواء عربية للطباعة والنشر، بيروت، 1984م.
18. سليمان أحمية، التنظيم القانوني لعلاقات العمل في التشريع الجزائري، علاقات العمل الفردية، ط2 ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994م.
19. سناء الخولي ، الزواج والعلاقات الأسرية، دار النهضة العربية، د ط، مصر،1984م.
20. سهير كامل أحمد، سيكولوجية نمو الطفل، د ط، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1999م.
21. صالح محمد علي أبو جادو، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن،2006م.
22. عايدة سيف الدولة، النفس تشكو والجسم يعاني: دليل المرأة العربية في الصحة النفسية، ط1 ، جمعية المرأة العربية، مصر، د س.
23. عباس محمود عوض، علم النفس الاجتماعي، د ط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1980م.

24. عبد الله محمد عبد الرحمان، محمد علي البدوي، مناهج وطرق البحث الاجتماعي، د ط، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007م.
25. عبد القادر القصير: الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية (دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري والأسري)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت(لبنان)، 1999م.
26. عبد المجيد سيد منصور، زكريا أحمد الشربيني، الأسرة على مشارف القرن 21 ،الأدوار-المرض النفسي -المسؤوليات، ط1 ،دار الفكر العربي، القاهرة، 2000م.
27. عبد الهادي الجوهري ،قاموس علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية ،ط2 ،1998م.
28. علي شلق وآخرون، المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية، ط1 ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982م.
29. علي ليلة، الطفل والمجتمع (التنشئة الاجتماعية وأبعاد الانتماء الاجتماعي)، المكتبة المصرية، الاسكندرية مصر،2006م.
30. علياء شكري، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة ، دار المعرفة الجامعية المصرية، القاهرة، 1992م.
31. عمار هلال : أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر، 1982م.
32. عين خليل العمر، العاني عبد اللطيف،المشكلات الاجتماعية، الموصلة، مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر، 1991م.
33. غريب سيد أحمد: دراسات في علم الاجتماع العائلي ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية (مصر)، 1995م.
34. فاطمة المنتصر الكتاني، الإتجاهات الوالدية في التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بمخاوف الذات لدى الطفل، ط1 ،دار الشروق للنشر والتوزيع،عمان،2000م.
35. فريد حسين أحمد، الاتجاهات النفسية حول عمل المرأة السياسي والاجتماعي وعلاقتها بالتنشئة الأسرية ، دارجزيل للنشر والتوزيع،2003م.

36. فؤاد حيدر ، المرأة في الإسلام والفكر الغربي ، دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى ، لبنان ، 1992.
37. كاميليا عبد الفتاح، سيكولوجية المرأة العاملة، دار النهظة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1984 ، ص 189.
38. محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990م.
39. محمد سلامة ومحمد غباري، أدوار الأخصائي الاجتماعي في مجال الجريمة والانحراف، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1 ،2004م.
40. مسعودة كسال،مشكلة الطالق في المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ط، 1986م.
41. مصطفى الخشاب، دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية، القاهرة، د.ط، 1985م.
42. مصطفى بوتفنوشت، العائلـة الجزائريـة (التطور والخصائص الحديثة)، تر أحمد دمري ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، الجزائر، 1984.
43. معن خليل عمر، علم اجتماع الأسرة ، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن ، 2002م.
44. منال محمود المشني ، حقوق المرأة بين المواثيق الدولية و أصالة التشريع الإسلامي ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،ط1 عمان،د س.
45. مها عبد العزيز، مشاكل الطفل الطبية والصحية والتربوية، د ط، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005م.
46. مولاي ملياني بغدادي ، حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية، قصر الكتاب ، د ط ، الجزائر ، 1997م.

الكتب الأجنبية:

1. Desclotres, R et Debri L: Système De Parente et Structure Familiales en Algérie, Paris, 1965, P11.
2. Frantz Fanon , Sociologie d'une Révolution, P C M , Paris,1982 , P19
3. Wenquing, A propose du travail des femmes, china, intercontinental, press, 1995, p 2

المعاجم

1. ابن منظور، لسان العرب ، المجلد العشرة ، دار المعارف ، القاهرة ،ص 401.
2. ألوف المسوعي،المنجد في اللغة والعالم للأدب، دار المشرق ،بيروت، ط21 ،1993م.
3. جرجس ميشال جرجس، معجم مصطلحات التربية والتعليم، ط1 ،دار النهضة العربية، بيروت ، 2005.

الملتقيات و الندوات

1. أحمد حمدي ثورة، دور مؤسسات المجتمع في تمكين وتحسين قدرات المرأة المصرية، المؤتمر الثالث للمجلس القومي للمرأة لمحافظة قنا، 2006 م.
2. وزارة المجاهدين، كفاح المرأة الجزائرية، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول كفاح المرأة، ط2 ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 1954.

المجلات والجرائد

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 42 ،السنة الثالثة والثلاثون المؤرخة في 7 يوليو 1996.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور، المعهد الوطني، 1976.

3. سميرة السقا، تغير وضعية المرأة والتغيرات الأسرية في الجزائر " ،" مجلة التغيرات الأسرية والتغيرات الاجتماعية"، ج1 ،2006 ،منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر.
4. عمار مانع، المرأة العاملة في المنظومة التشريعية الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 29 ،2008 ، جامعة مسيلة، الجزائر.
5. محمد يعيش، "المرأة والأدب في تاريخ الثورة الجزائرية ،" مجلة معارف، العدد 10 ،المركز الجامعي العقيد آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر،د س.

التقارير

1. ابتسام حلواني، التقرير الفقهي، العدد06 ، مركز ابن إدريس الحلي ، 2008.
2. تقرير حول تحليل الوضع الوطني، الحقوق الإنسانية للمرأة والمساواة على أساس النوع الاجتماعي، الجزائر،2008-2011م.

رسائل الماجستير و الدكتوراه

1. مليكة الحاج يوسف، "آثار عمل الأم على تربية أطفالها"، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، الجزائر، 2002م.

قائمة الجداول

الجدول	الصفحة
الجدول (1): يمثل توزيع المبحوثين حسب متغير السن	73
الجدول (2): يمثل توزيع المبحوثين حسب متغير الحالة الاجتماعية	74
الجدول (3): يمثل توزيع المبحوثين حسب متغير المستوى التعليمي.	75
الجدول (4): يمثل توزيع المبحوثين حسب متغير الوظيفة.	75
الجدول (5): يمثل توزيع المبحوثين حسب متغير الخبرة.	76
الجدول (6): يمثل توزيع المبحوثين حسب متغير المنطقة السكنية.	77
الجدول (7): يمثل توزيع المبحوثين حسب متغير عدد الأبناء.	78
الجدول (8): يمثل تأثير الوظيفة على مساعد الزوج لزوجته في أداء واجباتها المنزلية	79
الجدول (9): يمثل تأثير ساعات العمل على التوفيق بين الأدوار	80
الجدول (10): يمثل تأثير نوع الأسرة على رضا الزوج أو الأهل على الخروج للعمل	81
الجدول (11): يمثل تأثير المنطقة السكنية على نظرة المجتمع لعمل المرأة	82
الجدول (12): يمثل تأثير عمل الزوج على مشاركة الزوجة للنفقة	83
الجدول (13): يمثل تأثير ردود فعل الزوج على صعوبة التوفيق بين الأدوار	84
الجدول (14): يمثل تأثير نوع الأسرة إلى الموقف من المكالمات	85
الجدول (15): يمثل تأثير الحالة العائلية على الحاجيات المادية للمرأة العاملة	86
الجدول (16): يمثل تأثير مشاركة النفقة على رضا الزوج و الأهل على الخروج للعمل	87
الجدول (17): يمثل تأثير ساعات العمل على مواجهة المشاكل مع الزوج.	88
الجدول (18): يمثل تأثير نوع الأسرة مكان ترك الأطفال أثناء العمل	90

الجدول (19): يمثل تأثير الوظيفة على قلق الأم على الأطفال أثناء العمل	91
الجدول (20): يمثل تأثير الحالة الاجتماعية على مشاكل الأطفال أثناء غياب الأم	92
الجدول (21): يمثل تأثير ساعات العمل على مشاكل أداء الأدوار الأسرية اتجاه الأبناء	93
الجدول (22): يمثل تأثير عدد الأبناء على على قلق الأم على الأطفال أثناء العمل	94

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحي فارس – المدية –

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الاجتماعية

شعبة علم الاجتماع

تخصص:ماستر تنظيم و عمل

أخي المبحوث:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

إن الاستبانة التي بين يديك الآن تهدف إلى الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لإعداد رسالة الماستر تحت عنوان * **المرأة العاملة و أدوارها الاجتماعية (الأدوار الأسرية نموذجا)*** لذا نرجو منك الإجابة على أسئلة هذه الاستبانة بكل صدق ودقة من أجل أن تكون إجابتك عونا لنا في إتمام هذه الرسالة .

أخي المبحوث: إن كل ما ستدلي به من معلومات وبيانات تبقى في سرية تامة وسوف نستخدمها لغرض البحث العلمي فقط وشكرا على حسن تعاونك. **وشكرا**

من إعداد الطالبين:

- **بن علية عبد الرؤوف**
- **صايم إيمان**

البيانات الأولية:

1. السن: من 19 إلى 28 ☐ من 29 إلى 38 ☐ من 39 إلى 45 ☐ أكبر من 45 ☐

2. الحالة الاجتماعية: عزباء ☐ متزوجة ☐ مطلقة ☐ أرملة ☐

3. المستوى التعليمي: ثانوي ☐ جامعي ☐ شهادة تطبيقية ☐

4. الوظيفة: رئيسة مصلحة ☐ طبيبة ☐ ممرضة ☐ عاملة نظافة ☐ إدارية ☐

5. الخبرة: أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10سنوات ☐ أكثر من 10سنوات ☐

6. المنطقة السكنية: حضرية ☐ شبه حضرية ☐ ريفي ☐

7. عدد الأبناء:

بدون أبناء ☐ 1 ☐ 2 ☐ 3 ☐ 4 ☐ أكثر من 4 ☐

المحور الأول: أسئلة تتعلق بعمل المرأة

1. كم عدد الساعات التي تقضينها بالعمل: 8 ساعات ☐ 1 ساعة ☐ ساعة ☐
2. هل كان خروجك للعمل لـ: أسباب مادية ☐ أسباب اجتماعية ☐
3. في ماذا تتمثل حاجاتك المادية:

سكن ☐ جوهرات ☐ يارة ☐ ق ☐ أ ☐ ☐

4. هل تكوين رأسمال اجتماعي من أسباب خروجك للعمل: نعم ☐ ☐
5. هل تعيشين في أسرة: نووية ☐ ممتدة ☐ مركبة ☐
6. هل تشاركين الزوج أو الأهل في نفقات المنزل: نعم ☐ لا ☐
7. كيف ترين نظرة المجتمع للمرأة العاملة: نظرة اعجاب ☐ نظرة احتقار ☐ ظرة عادية ☐
8. ما هو عمل الزوج: نفس القطاع ☐ طاع آخر ☐ ال حرة ☐ ☐
9. هل رغبت يوما ما في ترك العمل: نعم ☐ ☐

في حالة نعم بسبب: توقيت العمل غير منا ☐ الأجر غير كاف ☐ معاملات سيئة داخل العمل ☐

10. ما هي نظرتك كامرأة لخروج المرأة للعمل:.....

.....

المحور الثاني: أسئلة تتعلق بالأدوار الأسرية للمرأة

1. هل تجدين صعوبة في التوفيق بين العمل والمنزل: نعم ☐ لا ☐
2. هل زوجك أو الأهل راضون على خروجك للعمل: نعم ☐ لا ☐
3. ما موقف زوجك من المكالمات الهاتفية مع زملاء العمل خارج أوقات:.....

.....

4. هل تواجهين مشاكل في أداء واجباتك الأسرية مع الزوج: نعم ☐ لا ☐

في حالة نعم ما هي هذه المشاكل:.....

.....

5. ما هي ردود فعل الزوج تجاه هذه المشاكل:

المقاطعة والهجر ☐ خيانة زوجية ☐ التعدد ☐ ☐

6. هل زوجك يساعدك في أداء واجباتك المنزلية: نعم ☐ لا ☐
7. هل تواجهين مشاكل في أداء واجباتك الأسرية مع الأبناء: نعم ☐ لا ☐
8. هل بعدك عن أطفالك يسبب لك القلق أثناء العمل: نعم ☐ لا ☐
9. عند خروجك للعمل أين تتركين الأطفال:

المربية ☐ دور الحضانة ☐ العائلة ☐ المدرسة ☐ آخر ☐

10.ما هي المشاكل التي يتعرض لها أطفالك أثناء غيابك:

مع الجيران ☐ تسرب مدرسي ☐ مرض ☐ مشاكل أخرى ☐